

كتاب الفد

(٢)

التمنيّة وتجربة
العسل العساوي
في اليمن

حمود العودي

محمود



التمنيّة وتجربة
العمل للتعاضد في
في اليمن

الوفاء

الى طفلى الصغيرين .. عمار وذو يزن .. والى كل
صغار بيتنا وكل البيوت الذين حملوا من محنة الوطن
ما لا تطيقه حدود اعمارهم الصغيرة ..

الى كل جيل سيبهر وغرسه الواعد بمستقبل اليمن
التقدمى التعاونى الموحد ..

ح * المعوى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ليس هذا التقديم بمثابة التعريف بالكاتب أو الكتاب كما جرت العادة ٠٠ وخاصة عندما يكون الكاتب مغموراً ويكون صاحب التقديم من مشاهير الكتاب لكي يعطى للكتاب رواجاً وللكتاب شهرة ٠٠٠ فالعكس هو الصحيح تماماً ٠٠

فالكاتب - الأستاذ حمود العودي - غنى عن التعريف به وله عدة مؤلفات ٠ ومقالات وبحوث مختلفة ٠٠ وهو بجانب ذلك خريج جامعة القاهرة ٠ وهو يحضر الآن رسالة الماجستير ٠٠

وأنا لا أملك واحدة منها ولا ما قبلها ولا ما بعده ٠٠ لم يكن ذلك ذنبى ٠ وهو بجانب ذلك قد ترك عمله كوكيل وزارة لكي يعمل ضمن كادر التدريس بجامعة صنعاء نمبيراً عن رغبته وحبه الغير محدود لمجال الدراسة والبحث العلمى !!

فما هو الامر الذى استهوانى لى أقدم هذه المحاولة ؟

السبب واضح وبسيط ٠٠ فالتجربة التعاونية اليمنية حركة شعبية ٠٠ حركة انطلقت من أعماق الشعب اليمنى مسترشدة بخلفيته الحضارية البعيدة ٠٠ .

وعندما تطورت مفاهيمها ، وتبلورت أهدافها ، وأعطيت البعد الديمقراطي والشمولية العامة - سواء فى الاهداف أو فى التوسع الافقى - وعندما أصبحت حقيقة ماثلة فى كل قرية وجبل :

وعندما حققت ما فاق كل التوقعات في مجالات الخدمات
وعندما وقفة وطنية مسئولة أمام قضايا الوطن والمرحلة
من خلال قرارات المؤتمر العام الثالث : وعندما بدأت في
انطلاقتها التاريخية تشكل لجان العزل والقرى لتخطو بالعمل
التعاوني نحو التجدير والنماء والثبات ، وعندما بدأت
تؤسس الجمعيات التعاونية للنوعية ، وعندما : وعندما الخ .

وبالرغم من محاولة استنهاض همم كتابنا وأدبائنا لكي
يسجلوا شيئاً عن هذا الحدث العظيم ، وعن هذا المولد
العملاني ، وبالرغم من طرح المسابقات ، ورصد الجوائز ،
بالرغم من كل ذلك وفيما عدا بعض الاسهامات الابداعية
الأخرى التي سنتكلم عنها فيما بعد .

فقد كان للأستاذ العودي فضل السبق بتقديم هذا الكتيب
الذي كان جزءاً كبيراً منه قد القى كمحاضرات في جامعة
صنعاء .

وسوف لن أتحدث عما تضمنته الدراسة لكي أترك ذلك
للأخوة التعاونيين في كل مكان ولكل من يهتم بتجربتنا
التعاونية الرائدة .

يكفي أن الاتحاد تبنى طباعته وتوزيعه . . وأنه سي طرح
كوثيقة من وثائق المؤتمر الشعبي العام المرتقب
وأنه سوف يكون أيضاً إحدى المراجع الوثائقية
التعاونية .

ويكفي الأستاذ العودي أنه لم يطالب مقابل ذلك شيئاً .
فلا يستحق منا جميعاً - نحن التعاونيون - الشكر والعرفان؟

عبد الحفيظ بهران
أمين عام اتحاد هيئات
التعاون الأعلى للتطوير

القسم الأول

الفصل الاول

مفهوم التنمية وأبعادها

مداخل :

« هذه التجربة تدعونا قيادة ومتقنين وعلماء مستنيرين الى أن نكون في مستواها فنكرس من أجل مساهمتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صوامعنا لمعايشتها وأغنائها بالفكر » .

تلك هي كلمات الأخ القائد والتعاوني الاول في بلادنا الأخ / رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير من التجربة التعاونية في أهم وثيقة من وثائق السلطة السياسية في بلادنا وهي البيان السياسي الذي ألقاه الأخ القائد عشيّة الذكرى الرابعة عشر لثورة السادس والعشرين من سبتمبر الخالدة .

ونحن عزيزي القارئ والباحث إذ نقدم لك أول دراسة اجتماعية واقتصادية علمية عن هذه التجربة لا نقدمها مجارة ولا تعاطفا ولا مجاملة ولا تحذلقا كما يترحم البعض «عادة» فأمانة البحث العلمي ومقاييسه التي هي جزء من حقائق الكون وقوانينه الحقيقية لا مكان فيها لأي شيء من ذلك . عوضا عن أن مجتمعا قيادة وشعبا قد تجاوز مفهومه ووعيه وتفكيره تلك اللغة الفجة المبتذلة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأننا لا نقدمها اليك رغبة في استباق الاحداث والحديث عنها بما هو أكبر من حجمها قبل أن يسبقنا الى ذلك أحد كما يفعل البعض الآخر تطفلا أو انتهازا وتزلزلا ، لان الواقع يؤكد بأن العكس هو الصحيح بالنسبة لهذه الدراسة والتجربة نفسها .

فمبلاق التجربة التعاونية المنتصب فى واقعنا الاجتماعى والاقتصادى اليوم قد صار اكبر منا جميعا ومن أى حديث عنه ، وطموحنا فقط هو أن نكون فى مستواها فنكرس جهودنا وطاقتنا وننزل من صوامعنا لمعايشتها واغنائها بالفكر كما يقول الأخ القائد . كما أن هذه الدراسة بالرغم من أنها أول كتابة متكاملة تنشر عن هذه التجربة إلا أنها قد أتت متأخرة كثيرا بالنسبة لهذه التجربة الرائدة التى سقت طريقها فى حياة شعبنا الاجتماعية والاقتصادية منذ حوالى أربع سنوات ولم يكتب أو ينشر عنها أى شئ حتى الآن .

شئ آخر لا بد من ادراكه بدقة هو أن هذه الدراسة لا يقصد بها تقديم بديهيات مسلمة وأحكام نهائية ملزمة غير قابلة للنقاش عن هذه التجربة بأى حال من الأحوال ، وذلك من الأمور السابقة لأوانها وتجاوزا كبيرا لمنطق البحث العلمى ، بل ان ما يقصد منها بالدرجة الاولى وكما هو واضح من سياقها هو وضع هذه التجربة نفسها موضع النقاش والبحث العلمى المجرد والحكم عليها لا الحكم من أجلها .

والكلمة التى تخصنى أنا شخصا الان فى هذا الشأن وأتحمل مسئوليتها العلمية والأدبية بغير مظنة هى أن هذه التجربة إذا ما استمرت بكل أبعادها ومنطلقاتها التى بدأت منها وما تزال تتقدم نحو أبعاد ومنطلقات أكثر شمولية وجذرية فإنها ستكون قادرة حتما على تقديم كل امكانيات الصل الاجتماعى السريع والعادل على طريق التنمية والتقدم الشامل فى بلادنا ، ،

عن التنمية أولا :

قبل الحديث عن تجربة التعاون اليمينية كعمل تنموي سنتحدث أولا عن التنمية نفسها كعلم من حيث مفهومها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية ، ثم نبدأ في مناقشة وتحليل تجربة العمل التعاوني في اليمن كشكل من أشكال التنمية الحديثة ، وحتى نتمكن بذلك من تحديد موقف هذه التجربة من التنمية بشكل عام .

ف قضية التنمية أصبحت اليوم من أبرز قضايا المرحلة وأكثرها أهمية وحساسية على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والايولوجية في العالم ، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية والمتخلفة والتي صارت تعرف ببلدان العالم الثالث بجانب العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي ، ولقد ارتبط مصطلح التنمية ببلدان العالم الثالث الى حد كبير لغة ومضمونا (١) فالتنمية بالنسبة لأي بلد اشارة الى كونه غير نام أو في طريق النمو ، ولقد اختلفت قضية التنمية هذه المكانة السريعة بما لا يتناسب كثيرا والمدى الزمني الذي ظهرت فيه أول اشارة علمية لهذا المصطلح ومضامينه الاقتصادية والاجتماعية والذي لا يتعدى عام ١٩٤٤ م / حيث صدر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا / عن التربية الجماهيرية وفي عام ١٩٤٨ م صدر أول تعريف للتنمية / بانها : حركة تستهدف تحقيق حياة احسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الايجابية للأهالي واذا أمكن من خلال مباداة المجتمع المحلي نفسه (٢) ، وبغض النظر عن مدى سلامة هذا التعريف.

(١) د/ أحمد أبو زيد : تنمية الموارد البشرية في المجتمعات المستحدثة. ملحق خاص بالامرام الاقتصادية أول مارس ١٩٧٤ م ص ٨ .
(٢) د/ محمد نبيل الصمالي : علم اجتماع التنمية دراسة في اجتماعيات العالم الثالث الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤ م ص ٩٤ - ٩٥ .

من عدمه والذي برز من خلال الدوائر الاستعمارية البريطانية
فان الزمن قد تجاوز هذا المفهوم الضيق والمستضعف الى
مفاهيم أكثر جدة وشمولا وقدرة على مواجهة مشاكل التخلف
فى المجتمع . مفاهيم تقوم أساسا على ضرورة حشد كل
طاقات قوى الانتاج المادية والبشرية فى المجتمع وتوجيهها
فى مسار شمولى مخطط لصالح المجتمع جماهير الشعب
العاملة بالدرجة الأولى ، بعد اجراء التغييرات الجذرية لكل
اشكال التناقضات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى
جسم البناء الاجتماعى القديم المعوقة بطبيعتها لمهام التنمية
والتقدم الى علاقات وتناقضات ايجابية من نوع جديد
من شأنها القضاء على كل المواقف السلبية واعداد البناء
الاجتماعى للمتحرك بمسار التنمية فى اطار المفهوم الشمولى
العام ووفق مبدأ : /مزيد من العلم والعمل من أجل مزيد من
الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الرفاهية والتقدم الشامل(١)
فالتنمية الحديثة كما يقول الدكتور محمد عاطف غيث هى
التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية
والاقتصادية من خلال ايدولوجية معينة لتحقيق التغيير
المستهدف(٢) .

فالتنمية بهذا المعنى تشكل مخاضا حقيقيا ، اخر ، بلدان
العالم الثالث التى وجدت نفسها مضطرة بسبب الحرب
العالمية الثانية لأن تتميز بذاتها النابعة من خصوصياتها
وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والحضارية
المتيزة حقا ، وبدا الذين كانوا يصرون على قسمة هذا العالم
على اثنين فقط تمهيدا لقسمة على واحد لا يراجعون عن
هذه الفكرة ويعترفون بالميزات والخصوصيات الجوهرية
لهذه الشعوب فحسب ، بل لقد صاروا يطبقونها على انفسهم
بالقسمة على أكثر من اثنين أو الجمع والتمايش بين أكثر

(١) حدود العرود الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث ١٩٧٦ م

ص ٢٤

(٢) علم اجتماع التنمية ص ٤٢ مرجع سابق .

من واحد فى الشرق أو الغرب (١) وتلك ميرة من ميزات
مراحل تطور الفكر العلمى والانسانى وليست عيبا على أى
حال .

ويكفى تأكيداً لهذه الحقيقة بالنسبة لنا كشعوب نامية
ومتخلفة أن المكان الذى استقمنا عليه غداة الحرب العالمية
الثانية وحتى اليوم ونحن نطالع حقيقة أن الدول الرأسمالية
قد حققت نموها وتقدمها من خلال الغزو أو السيطرة
الاستعمارية والابتزاز الغير محدود لثروات الشعوب الفقيرة
بكل الوسائل المباشرة والغير مباشرة والمرتبطة بها حتى اليوم،
وأن الدول الاشتراكية قد حققت نموها أيضاً بطريقة معكوسة
تقريباً أساسها الإعتماد على الذات والتخطيط الشامل
والقسوة على النفس والعزلة المطلقة عن العالم الآخر الذى
بدأت اليوم تطل عليه من مكان مرتفع ملوحة بأيديها ورؤوسها
الاقتصادية المعلقة بعد مضي نصف قرن من الزمن أو أقل
أو أكثر قليلاً .

يكفى ملاحظة ذلك ونحن ما نزال فى مكان الاستقامة
والمواوجة نفسه وأن نتأكد من استحالة انقسامنا على اثنين
أو التحاقنا فى واحد نصاً وروحاً .

لأنه لم يمسد هناك عالم آخر نغزوه ونمغن فى
نهبه وافقاره مزهلاً أن نتقدم نحن كما تفعل الدول
الاستعمارية والامبريالية ، وإذا جاز لنا القدرة على تحرير

(١) يعنى أن الخصوصيات المميزة لكل مجتمع لم تؤكد نفسها داخل
البلدان النامية فحسب ولكنها قد أكدت نفسها بوضوح داخل المجموعة
الاشتراكية والرأسمالية نفسها الى حد التناقض السياسى فى بعض الحالات،
كما حدث بين الصين والاتحاد السوفيتى وفرنسا وأمريكا ، إضافة الى
محاصرة الاحزاب الشيوعية للمبرلمانات الرأسمالية فى ايطاليا وفرنسا من
ناحية والتعاضد بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا اقتصادياً من ناحية . الخ .
يعنى أن الخصوصيات المميزة لكل مجتمع قد أكدت نفسها داخل كل
المجتمعات والقوميات المختلفة إضافة الى تعدد أشكال النضال من ناحية
والتطبيق الاشتراكى من ناحية أخرى داخل المجموعة الاشتراكية العلمية
احتكاماً الى هذه الخصوصيات القومية والتاريخية والاقتصادية أيضاً .

مواردنا وثرواتنا الاقتصادية من النهب الاستعماري والبدء في التخطيط الشامل وبالاعتماد على هذه الموارد الا انه من المستحيل ممارسة القسوة والعنف من أجل ذلك والعزلة والانطواء الميت عما يحدث في العالم الآخر من جديد لنظل بعد خمسين عاما أو أكثر أو أقل بمعجزة جديدة كما فعلت الدول الاشتراكية ، الأمر الذي تجاوز حدود قدرتنا فعلا حتى لو أردنا ذلك في مرحلة يحتكم فيها العالم كله لمعجزات العلم والتكنولوجيا التي أفرزت علاقات وارتباطات عالمية لا تخلو من فوائد حقيقية بل وضرورية لا غنى عنها ولا فكاك منها بالنسبة لأي مجتمع الا باختياره للموت التاريخي الحق (١) . حيث صار الفقر فلاح - كما يقول الدكتور الحسيني - في أبعد قرية من قرى البلاد المتخلفة يرتبط في ظل علاقات توسعية وآسية بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية المتقدمة (٢) .

فالتنمية - مرة أخرى - تشكل مخاضا حقيقيا داخل بلدان العالم الثالث لميلاد تجربة انسانية جديدة في مسار التقدم العلمي والتاريخي للمجتمع البشري ستضاف اليه وليس بعيدا عنه وعن حقائقه الجدلية ، وهي تركز في جهودها وأنشطتها في محورين أو بعدين أساسيين وهامين : بعد اجتماعي وبعد اقتصادي ..

البعد الاجتماعي للتنمية :

وإذا كان من اليسور علينا تحديد الملامح الرئيسية للمبعد الاقتصادي للتنمية والمتمثل في إعادة ترتيب أوضاع البناء الاجتماعي وعلاقاته الاقتصادية والطبقية والسياسية من ناحية وتوجيه كل الموارد والامكانيات في مسار مضطط ومنظم أساسه التركيز على المصلحة العامة والحق العام

(١) حمود العروى : المنظور العلمي للثقافة ١٩٧٣ م ص ٩٣ .

(٢) د/ السيد الحسيني والدكتور محمد الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية دار المعسارف بمصر الطبعة الثانية ١٩٧٤ ص ١٣٢ .

كأساس جوهري واستراتيجي في قيادة وتوجيه الاقتصاد الوطني نحو التنمية من ناحية وتحقيق الحرية والعدالة العامة وتكافؤ الفرص من ناحية ثانية ، فإن البعد الاجتماعي الآخر وهو ما نريد التركيز عليه في هذه الدراسة ومناقشته هو القضية الأكثر حيوية وأهمية لنجاح التنمية في بلد متخلف والوصول بها إلى أهدافها الحقيقية ، فقبل أن نصنع للناس الحياة الجديدة وندعوهم إليها أو نقدمها لهم على بساط من حريز وأطباق من ذهب كما يحلم بعض المثاليين والمزايدين على الأصح ، يجب أن نجعلهم أولا يدركون ما هي الحياة الجديدة حقيقة ويحسون بحاجتهم إليها ، وليس ذلك فحسب بل ونجعلهم يتحملون المسؤولية الأولى في صنعها لأنفسهم . والوصول إلى هذه النتيجة بآديء ذي بدء هو الضمان الحقيقي لا لنجاح التنمية فحسب بل والمحافظة على بقائها واستمرار تطورها أكثر فأكثر .

فقد يكون من المهم أن أزرع شجرة لكن الأهم هو أيجاد القيمة والدافع الاجتماعي والخلقى للاحتفاظ بها والمحافظة عليها ، وقد يكون مهما أن أبني مدرسة لكن الأهم هو من سيتعلم وماذا يعلم بداخلها ، وقد يكون من السهل أن أصدر قانونا أو تشريعا لحماية الشجرة أو تحديد المهور أو منع الرشوة أو الزامية تعليم المرأة وتسجيل المواليد والوفيات ومحاربة العادات السيئة في سلك المجتمع كتعاطي القات واحتقار الكثير من الأعمال المنتجة وعدم ممارستها الى غير ذلك من كل ما من شأنه تغيير النفسية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تغييرا جذريا وحقيقيا وتهيئتها لانطلاق حقيقة نحو الأفضل ، لكن الموقف الاجتماعي يظل هو المقياس الحقيقي للنجاح الحقيقي في التنمية .

فالمقضية هنا ليست مجرد أرقام حسابية واقتصادية عندما نكون بصدد خطوات جادة من أجل التنمية تستهدف المجتمع فعلا فنطبق المعادلة الفاشلة والمضللة على مشروع مستشفى ريفي لأمراض النساء والولادة ورعاية الأمومة والطفولة مثلا فنقول أن المشروع يحتاج الى كذا من الأحجار

وكذا من أكياس الاسمنت + كذا من الأخشاب وكذا من السراير ٠٠ الخ × كذا من الحوامل والأطفال المطلوب رعايتهم = ضمان رعاية الأمومة والطفولة ورفع مستوى الصحة العامة في المجتمع !!

فقد تستجيب كل أرقام العناصر المكونة للمشروع من حجر وحديد وأسمنت وغيره ما عدا رقم البشر الذي لا يمكن إخضاعه لمثل هذه الحسبة الساذجة بهذه البساطة خصوصا وسط جماعة قروية متخلفة تحكمها بعض المفاهيم القدرية الجامدة والتي تجعل أفرادها من النساء والرجال يبحثون عن الأطفال وصحتهم وسلامتهم بممارسة طقوس معينة عند القبور والأشجار أو الأحجار وكتاب التمام الخرافية ٠٠ الخ • بدلا من الطبيب والمستشفى الذي قد يمثل بالنسبة لهم ظاهرة غير مرغوبة ومرفوضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة •

إن هذا الموقف الاجتماعي السالب بالنسبة للمستشفى وعلاج الأمومة والطفولة والذي يمكن أن ينسحب على أي مشروع آخر من المشاريع في قلب المجتمع كالمدرسة وتعليم الفتاة واستخدام البذور والأسمدة ورفع حدود الأرض المجزأة وزراعتها بصورة جماعية وتعاونية وتنقية موارد المياه والخدمات الطبية ٠٠٠ الخ (١) ، هذا الموقف رغم خطورته ليس هو بالأمر الصعب الذي لا يمكن تذييله أو تجاوزه كما تروج لذلك بعض الاتجاهات الفكرية المعادية أصلا للتنمية المجتمعات المتخلفة حرصا على استمرار مصالحها الرجعية أو الاستعمارية الغير مشروعة داخل هذه المجتمعات •

بل أن الأمر الأكبر خطورة هو أن لا يحسب حساب مثل هذه المواقف منذ البداية ، ولقد أكدت الدراسات والبحوث،

(١) د/ سيد عويس حديث عن الثقافة ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية شارع محمد فريد القاهرة ص ٢٥ / ١٩٧٠ م .

الاجتماعية والاقتصادية لعلماء الاجتماع حقيقة هذه الثغرة الخطيرة التي طالما تحطمت عندها الكثير من الجهود والامكانيات والطموحات ، ولم يؤكدوا على ضرورة ادراج مثل هذه المواقف المعيقة للتنمية فى حساب المنميين فحسب بل لقد اكدوا على ضرورة الحصول على موقف ايجابى فعال من المجتمع تجاه مشاريع التنمية يتضمن تسخير كل طاقاته وامكانياته المادية والبشرية لصالحها وتحمله المسؤولية الاساسية فى انجازها والمحافظة عليها وعدم التمسك بالتحليلات الاقتصادية والرقمية المعقدة ، فلقد ثبت كما يقول رونالد روينسون أن ما أصر عليه علماء الاجتماع طويلا من أن ما يسمى بالمجتمعات التقليدية هي مجتمعات مرنة شأنها شأن غيرها أن أتاحت لها الحوافز الاقتصادية الكافية ، وهي صلبة صماء كغيرها عندما تفتقر لذلك (١) .

ويشير أيضا إلى أهمية البعد الاجتماعى فى عملية التنمية والعوامل الغير اقتصادية فيها قائلا : بأنه « كلما كان التحليل الاقتصادى أكثر تقدما كان أقل قدرة على تحديد دور العناصر غير الاقتصادية » . وعند اهمال هذه العوامل غير الاقتصادية ، رغم أنها استراتيجية فإن تنفيذ السياسات المرسومة لرفع العوائق الاقتصادية تنفيذاً كاملاً يبقى محدوداً (٢) فبعض أسباب الروح المصافاة المعرومة عند الفلاحين ومقاومتهم للتجديدات يمكن ارجاعها إلى قيم غير اقتصادية بصورة مباشرة ، منها ما يتعلق بالدين مثلاً أو العرف أو الوراثة . فثمة قيما وموروثات اجتماعية متخلفة لا يمانع الناس بالتضحية فى سبيلها بالرفاه المادى الذى تظهره حسابات التخطيط الاقتصادى (٣) اذا لم تقتلع ويقنع الناس بالتخلي عنها وتستأصل من حياتهم فعلاً . .

(١) رونالد روينسون ، تنمية العالم الثالث تجربة ، عقد السابع من القرن العشرين ترجمة عبد الحميد احسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ م ص ١٩ تاريخ النشر الاصلى بالالمانية ١٩٧١ م .

(٢) نفس المرجع السابق ص ١٥ .

(٣) انظر ص ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، من نفس المرجع السابق .

فلنتصور هول النتائج الخيفة التي تقترب على اهمال مثل هذا البعد في عملية التنمية في أى مجتمع من المجتمعات كتلك المجتمعات التي تؤمن بالديانة البوذية حيث تبرز العديد من المشاكل والمعوقات الاجتماعية التي تواجه برامج مكافحة الحشرات الضارة بالزراعة ، لأن البوذية كديانة تحرم قتل كل ما هو حي مهما كان شكل الحياة فيه (١)٠٠ ويذكر ح-م البريتيني أن الزراعة في الاقتصاد المتخلف بوجه خاص ليست نمط انتاج فحسب بل هي طراز معيشة أيضا والحفاظ على هذا الطراز من المعيشة يعتبر أكثر أهمية من زيادة الانتاج (٢)٠٠

وإذا كانت الدراسات والبحوث قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك على أهمية هذا البعد وضروره وضعه في مة سدمة الحسابات الجادة في عملية التنمية وأن البناء الاجتماعي الذي يمثل هذا البعد ليس بالبناء المتحجر الى ما لانهاية فانه لا بد من التاكيد أيضا بأن هذا البعد نفسه لم يكن مصدرا لافراز العوامل السلبية والمعوقة للتنمية بصفة مطلقة بل أن كل بناء اجتماعي مهما كان تخلفه يتضمن في بنائه القدرة على افراز عوامل ايجابية ومساعدة للتنمية بنفس القدر الذي يتضمن نرامل سلبية مع اختلاف في النسبة فقط من مجتمع لآخر ، فحيث ما توجد عادات وأعراف احتقار أعمال زراعية وتجارة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والثوم وأنواع البقول والخضروات في مجتمعنا مثلا كعامل معوق ومحبط لبرامج التنمية ، توجد قواعد عرفية وجماعية ملزمة لمواجهة الكوارث الفردية أو الجماعية وحماية المحاصيل من الجراد والسيول بطرق منظمة .

وحيثما توجد شريعة الثأر والقتل الفردي والجماعي

(١) د/سيد عويس حديث عن الثقافة ص ٣٦ مرجع سابق .

(٢) د/ ح-م البريتيني : التخلف والتنمية في العالم الثالث نقله

الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٩

ش ٩٠٩ يس/هـ

توجد قواعد عرفية لتأمين الطرق والاسواق المشتركة بين المتقائلين أنفسهم تتجاوز قوة الالتزام الاجتماعى بها قوة الالتزام بالعقيدة الدينية نفسها .

فالثقافة والتراث الشعبى بمختلف أشكاله هو التعبير والانعكاس الصادق لطبيعة الواقع المادى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فوجود الناس الاجتماعى هو الذى يحقق وعيهم وليس العكس (١) .

والعملية هنا لا تتوقف على المجتمع ذاته بقدر ما تركز فى الأساس على المخططين والمنميين وقدرتهم على استيعاب وفهم عناصر هذا البناء الاجتماعى والعمل على ازالة وتجميد الجوانب السلبية تماما ، والتمكين فى الوقت نفسه لعمليات التنمية من خلال الجوانب الايجابية وتطوير هذه الجوانب واتخاذها كمنطلقات حقيقية للتنمية من قاع المجتمع وصميم تكوينه ببساطة ويسر وتواضع وصبر ، ذلك أن قدره المنميين على الوصول الى هذه النتيجة من شأنه أن يحقق مهمتهم ميزات استراتيجية هامة أهمها :

- ١ - تحقيق المفهوم الشعبى للتنمية فى العمل والاستفادة بنتاج العمل ومنافعه المباشرة وغير مباشرة تسيقا لمبدأ التنمية بالمجتمع ومن أجل المجتمع .
- ٢ - ضمان تجنيد كل الطاقات والامكانيات الاقتصادية والبشرية المتاحة فى المجتمع لصالح التنمية التى تستهدف مصلحة المجتمع نفسه ، لأن المجتمع لا يكون بذلك قد تخلص من السلبية واللامبالاة والرفض أنبأشر وغير مباشر لمشاريع التنمية فحسب بل أنه يكون بذلك قد غرس فى نفسه الشعور بمسئوليته المباشرة تجاه هذه البرامج وأنها تهمه هو بالدرجة الاولى قبل غيره .
- ٣ - تحقيق التكيف النفسى والاجتماعى بين المجتمع وما أحدثه برامج التنمية من تجسيدات وتغييرات جوهرية فى

(١) علم اجتماع التنمية السمالونى ص ١٩ . مرجع سابق .

مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية للمجتمع وجعل المجتمع يساير هذه المتغيرات ويستوعبها بصورة أفضل لأنه يحس بأنها من صنعه هو. وليست مفروضة عليه

وانه فيها طرف ايجابي ..

٤ - ان برامج التنمية بذلك لا تكون قد حققت أهم أهدافها الجوهرية والاستراتيجية بالنفاذ الى صميم الواقع الاجتماعي والعمل على تغييره نحو الافضل فحسب بل أنها بذلك تكون قد وفرت لنفسها ضمان استراتيجية البقاء والاستمرار والتجدد الدائم من خلال استمرار معاشية الواقع واستقراره والاعتماد عليه أيضا ..

٥ - القدرة الفائقة لبرامج ومشروعات التنمية في هذه الحالة على أن تكون انعكاسا حقيقيا وتعبيرا صادقا عن الواقع واحتياجاته ، ومتوافقة تماما مع طبيعته وظروفه وامكانياته الحقيقية وتطلعاته الى حد لا يجارى بالنسبة للمشاريع التي لا تهتم بهذا البعد لسبب أو لآخر سواء من حيث التكلفة أو العائد ..

فالمقضية الجوهرية هنا لا تكمن في البحث عن مصادر وامكانيات لتنمية الواقع وتطويره بقدر ما تكمن في جعل الواقع يستفيد من امكانياته العملية أولا ، والدفع به الى ممارسة تطوير نفسه بنفسه ، ولا تكمن في التفكير في العمل من أجل الآخرين بقدر ما تكمن في جعلهم يعملون من أجل أنفسهم ...

وقبل أن أنهى حديثي في هذه النقطة أريد أن أشير الى أن اهمال هذا البعد لا يرجع الى محض الصدفة أو مجرد تصور في الفهم العلمي السليم للتنمية ، بقدر ما يرجع هذا الاهمال والتجاهل في كثير من الاحيان الى اسباب جوهرية تتصل بطبيعة البناء والتركيب الاجتماعي وعلاقته الانتاجية السائدة حيث لا يخرج الامر عن احدى الاسباب الآتية .

١ - حينما يكون الفرض من التنمية هو مجرد اقامة المشاريع الاقتصادية الخاصة والمربحة تجاريا أو استثمار المواد المحلية وابتزازها الى الخارج عن طريق الشركات الاحتكارية الدولية والتسلط الاستعماري المباشر وغير مباشر ، فمن المصلحة الجوهرية لمثل هذه الإنشيطسة

الاقتصادية عدم الاهتمام بالبعد الاجتماعي في نشاطها لأن مثل هذا الاهتمام يتناقض مع طبيعة المشاريع الفردية المستقلة الهادفة الى الربح ولو علم حساب جماهير العاملين والمجتمع بأسره ، والاهتمام بهذا البعد بالنسبة لهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية من شأنه كشف الاهداف والمقاصد الغير عادلة والذير مشروعة لهذه الأنشطة امام الجماهير وبالتالي محاصرتها واحباطها ٠

فمثل هذه الأنشطة البرجوازية والاحتكارية المرتبطة بالاستعمار لا تستبعد من حسابها هذا البعد عن عمد واصرار فحسب ولكنها تخافه كثيرا وتعمل بكل الوسائل على عسدم مشاركة الجماهير والمجتمع في المشاريع التي تملكها كطرف ايجابي وفعال وتكتفي من الجماهير بالحصول على ما تحتاجه من قوة العمل المأجورة فقط ، وينتج عن ذلك مجموعة من النتائج السلبية والخطيرة أبرزها تعويق وتعطيل الحقائق والمقاييس العلمية الحاسمة في تقدم المجتمع بشل حركة المجتمع نفسه وحرمانه من المشاركة الايجابية في التنمية وصنع التقدم من ناحية ، وتوجيه المشاريع الاقتصادية المختلفة بالتالى في خط مضاد لمصلحة المجتمع والامعان في استغلاله بدلا من تقدمه رزاهيته من ناحية ثانية ٠٠ ومن هنا نتأكد أهمية وعزوة ايجاد ترتيب وتنظيم علاقات الانتاج ومراكز القوة السياسية والاقتصادية في المجتمع أولا بما يمكن ويضمن لبرامج التنمية الوصول الى كل أهدافها الحقيقية ٠٠

٢ - أما الاحتمالات الاخرى المؤدية الى عدم الاخذ بهذا البعد وهي احتمالات ضعيفة وعارضة تنبع من زيادة الحماس للتنمية واعتبار العودة الى الماضى ومداراته وتطويعه نوع من المضيعة للوقت وربما نوع من التفكير الرجعى ، واما أن يكون ذلك نابعا من سوء التخطيط وقصور وجهل بأساليب التنمية الحقيقية (١).

(١) الجديد في التنمية وعلاقتها بالتراث من ٤٣ مرجع سابق .

الفصل الثانى

أسس ومنطلقات التنمية فى الجمهورية العربية اليمنية

لقد كانت تلك هى الصورة البارزة والخطوط العريضة لفاهيم التنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية كعلم وكنهج ونظرية والتي يمكن أن نلاحظ آثارها وقرائنهما العملية والواقعية فى حياة أى مجتمع خصوصاً المجتمعات النامية والمتخلفة

وتقبل أن نتناول تجربة العمل التساوى كنموذج وقريئة واقعية معاشه فى مسار التغيير والتنمية فى حياة شعبنا ، سنتحدث أولاً عن طبيعة التنمية بمفهومها الشامل والمتكامل فى بلادنا من حيث طبيعة ظروفها ومميزاتها وأسس انطلاقها نحو التغيير والتقدم الحقيقى ، وذلك لاعتبارات أساسية وجوهرية أهمها أن تجربة العمل التساوى هى إحدى الأبعاد والروافد الأساسية فى العمل التنموى ، وأن مجتمعنا قد باشر فعلاً الدخول فى عملية التخطيط التنموى الشامل وتم الانتهاء من البرنامج الانمائى الثلاثى ، وكل الأجهزة فى الدولة تستعد الآن وتعمل حثيثاً من أجل إعداد وتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية فى البلاد .

وبغض النظر عما حققه البرنامج الانمائى الثلاثى من نتائج سلبا وإيجابا فليس المجال هنا مجال تقييم ونقد يقدر ما هو تصديد بعض الملامح والآثار الجوهرية لأى عمل تنموى فى بلادنا من خلال مراجعة الواقع وإمكانياته ومميزاته وخصوصياته والتي يمكن أن يشكل مثل هذا الحديث عملية تبشير وارهاض لخطة التنمية القومية التى أصبحت على الأبواب من ناحية ومقياسا لمدى سلامة وصحة هذه الخطة والتزامها بشروط الواقع وإمكانياته وبالمصلحة الوطنية العليا لمجتمعنا وشعبنا فى التقدم والنمو وحرية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

مميزات وخصوصيات أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية

ان قدرة أى بلد متقدم أو متخلف على وضع وتمديد برنامج واضح وشامل للتنمية الشاملة يتوقف بالدرجة الاولى على قدرة هذا البلد أو ذلك على فهم ومعرفة الحجم الحقيقى لامكانياته وموارده الاقتصادية والطبيعية والبشرية المستثمرة والممكن إستثمارها من ناحية ، وإدراكه لمجمل الظروف والمميزات والخصوصيات التى تتميز بها أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسكانية من ناحية ثانية ، لأن هذا الفهم والادراك يعتبر الاساس والقاعدة التى يمكن أن نبني على أساسها أية خطة أو برنامج تنموية حقيقية ، ومن واقع هذه الدراسة يمكن أن تحدد المميزات والخصوصيات لمجمل أوضاع مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية فى : مجتمع زراعى فى الريف ذى مساحة اقطاعية، وبرجوازية، وكمبرادورية تنشط فى المدن كرايس حربية لنشاط الاحتكارات التجارية الدولية ، وموارد اقتصادية محدودة نسبيا وكثافة سكانية مرتفعة نسبيا ، وتكنولوجيا بشرية ومادية متخلفة جدا ، وبيئة جغرافية وطبيعية مثالية ، ومجتمع عامل وإيجابى بشكل عام ، اضافة الى ظاهرة هجرة واسعة وشديدة الوضوح والتأثير فى مجمل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وسنتناول هذه المميزات والخصوصيات كل منها على حدة بشئ من التفصيل ..

(ا) مجتمع زراعى متخلف فى الريف :

بالرغم من أن حركة البرجوازية الكمبرادورية اليمنية المعززة بدعم رقوة الاحتكارات التجارية الدولية قد بدأت تدق أجراسها بقوة داخل المدن والموانئ والمطارات كبديل مشوه ومصطنع يعتمد عليه فى الاقتصاد اليمنى بدلا من الاساس الزراعى الذى أخذ فى الانكماش والتقهقر المستمر الا ان الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الريف ما يزال وسيظل يعبر عن أساس المجتمع كمجتمع زراعى ذى مساحة

اقتصادية مختلفة وإلى أجل غير مسمى ، حيث ما تزال نسبة ٨٦ر٨٦٪ من عدد السكان يشتغلون في الزراعة ونسبة ٨٠ إلى ٩٠٪ من الأراضي الزراعية يتم استثمارها بواسطة الفلاحين الأجانب لصالح الملاك ، وأربعين أسرة فقط في تهامة تملك حوالي ٥٠ إلى ٧٠٪ من مجمل الأراضي الزراعية(١) .

ومن طبيعة مثل هذا البناء الاجتماعي له حوقف من عمليات التنمية والتحديث المعاصر وهو الوقوف في الجانب المصايد، وهو إذا لم يمارس عملية الرفض المباشرة فإنه يمارس عملية الاحباط الغير مباشرة تماماً ، بحكم طبيعة هذا البناء نفسه ، وبالذات الفئات الاقتصادية والعشائرية والقبلية التي تغلب الاعتبارات الاجتماعية والشخصية في علاقاتها ومعيشتها بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية ، وتميل دوماً إلى تبديد الدخول في المضاربات المقاربية أو تجميدها وإنفاقها على مظاهر الترف والابهة ، فلقد عرف عن القطاعيين تقليدياً كما يقول روبنسن - دابهم على استنزاف الثروة من الفئات المنتجة وصرفها على مظاهر الابهة والسلطة وشارات الرتب والمضاربة في الأراضي والمعيشة المترفة (٢) .

اضافة الى عدم احترام العمل المنتج والنزوع الى حيأة التسلسل الفردي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والرفض المستمر لكل ما من شأنه تغيير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وكل ما لا يتلائم مع هذه الأوضاع أو يتعارض معها ، وهي قد تبدى استعداداً واضحاً لتقبل بعض المشاريع وعمليات التجديد والتنمية في البداية على افتراض أنها ستدعم مصالحها وبنائها الاجتماعي المتحجر ، وما أن تبدأ

(١) الجهاز المركزي للتخطيط صنعاء : دراسات اقتصادية وتخطيطية واجتماعية ١٩٧٢ - ١٩٧٥ ص ٦١ ، ١٦٣ .
(٢) رونالد روبنسن : تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد حسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ ص ٧٨ - ٧٩) .

مثل هذه المشاريع ، والعمليات بافراز نتائج معاكسة لما افترض منها بالنسبة لهم بحكم طبيعتها حتى تبأشر هذه الفئات والطبقات الاقطاعية والعشائرية والقبلية عملية احباط حقيقية لهذه المشاريع والتجديدات العلمية والتكنولوجية الحديثة ومسوخها اذا لم تنجح فى تطويرها وتوظيفها لتحقيق أغراضها وتنمية وخدمة مصالحها فعلا . وزيادة تكبير حركة الانطلاق الحقيقية .

فالمدرسة قد تصبح فكرة مطلوبة ومرغوبة لكنه ليس من المرغوب أبدا أن يتعلم الاولاد والبنات على تدم المساواة فتلك من الامور التى قد تدخل فى عداد المحرمات . وهم مثلاً لا يرفضون استخدام السيارات الخصوصية الفخمة والملابس والادوات المنزلية والشخصية المستوردة من أحدث طراز ، لكنهم يرفضون بل ويكفرون بحقائق العلم وقوانين الطبيعة والتى تعتبر الاساس الاول فى ايجاد هذه الأشياء ويعملون على ابواء كل شئ فى ظل الميتافيزيقيا التدمية والتبولوجيا المفرقة فى التضليل .

فهذه الشرائح التى تنتشر فى بلادنا وفى كل بلاد العالم الثالث والمجتمعات المتخلفة بالذات والتى تتميز بنزعة اقطاعية متنورة تجيد التطفل على نتائج العلم ومنجزاته فى الحياة الخاصة ، لكنها ترفض أى فعل أو تأثير له فى تغيير الواقع أساسا ، فالواحد منها لا يحظر عن نفسه الحق فى الحصول على اطار من الحياة المعيشية الخاصة من طراز النصف الاخير من القرن العشرين (سيارة - اثاث منزل - ملابس - أدوات سينمائية منزلية ٠٠٠٠ الخ) حتى وسائل الحياة « المأجنة الخفية » لكنه يجب أن يتمسك بعقلية من طراز القرن السابع عشر فى سلوكه العلنى ورؤيته وفهمه للحياة (١) .

وكل هذا كما هو واضح يتناقض تماما مع مفاهيم السلوك البرجوازى القائم على العقلانية والعلمية وتقديس

(١) حمود الحودى الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث ١٩٧٦ م

واحترام العمل المنتج والميل الدائم الى الاستثمار المربح وتغليب الاعتبارات الاقتصادية فى علاقاتها ومعيشتها والميل الدائم الى التغيير بحثا عن الافضل والاكثر فائدة وربحية. . . الخ وهى مفاهيم تتفق ومتطلبات التنمية ومستلزماتها مع فارق جوهري جدا من حيث الهدف النهائى حيث يهدف النشاط البرجوازى فى النهاية الى الربح وتنمية المداخل الفردية بينما تهدف التنمية الحقيقية المخططة الى حل مشاكل التخلف الأساسية فى المجتمع ككل . .

(ب) كمبرادورية تابعة للخارج فى المدن :

كثيرا ما يطيب للباحثين وهم يتحدثون عن مشاكل المجتمعات البنامية والمتخلفة ان يستقبلوا خطأ وتجاوزا هذه التسمية (كمبرادورية) بتسمية (برجوازية) ليشيروا الى نفس المدلول ، رغم الاختلاف الجوهري بين الصيغتين ، فمفهوم البرجوازية الذى يرتبط جوهريا برجال الاعمال فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر فى أوروبا والذى يعنى تنمية واستثمار رأس المال الوطنى فى مجال الصناعة والتجارة فى اطار الحرية الكاملة لرجل الاعمال فى اختيار مشروعاته وطريقة تنفيذها ومناقسته للغير . . الخ غير مقيد او مرتبط بأي رباط داخلى او خارجى سياسى كان . . . اقتصادى . . .

هذا المفهوم التاريخى للبرجوازية الذى بالرغم مما حققه من نجاح فى خراجه النظم الاقطاعية واقامة كل الاسس المادية للتقدم الاقتصادى والتكنولوجى العلمى الحديث إلا أنه قد استغنى سيئته التاريخية تماما بعد أن سادت الابتكارات الرأسمالية الدولية والامبريالية وبعد التطور الهائل للتكنيك العلمى الذى أسفر عن ربط العالم كله تقريبا بنظام اقتصادى وتكنولوجى دقيق تمخض عنه افراز شريحة الوكلاء الكمبرادوريين فى البلدان المتخلفة بدلا من رجال الاعمال البرجوازيين فى أوروبا فى القرن الثامن عشر . . . (١)

ومفهوم شريحة الوكلاء الكمبرادورين لا يتفق مطلقاً مع المضمون والحتوى الكلاسيكى لمفهوم البرجوازية هذا ، لأن مصطلح (الكمبرادور) كما هو واضح من طبيعة التركيب اللغوى للكلمة الاجنبية يشير الى شريحة المجتمع استرجاعية الأكثر غنا داخل المجتمعات المتخلفة والمرتبطة جذرياً بحركة الاحتكارات التجارية الدولية، باعتبار أنها تمثل بالقول القنوات الحية والميسرة لتزايد نشاط الاحتكارات التجارية الدولية داخل هذه المجتمعات ورؤوس حرايبها المقدمة من خلال المصارف المالية والوكالات التجارية وامتيازات الاستيراد والتوزيع الغير منظم . الخ ولا تملك حتى الاستقلال والقدرة على التصرف برأس مالها الخاص الا فى ضوء المسار الشامل للاحتكارات الدولية باعتبارها جزئيات تابعة ومكملة لنشاطها وأهدافها نظير عمولات وخدمات تافهة نسبياً .

وهذه هى السمة الغالبة التى يتسم بها رأس المال الوطنى فى بلادنا ومعظم البلدان الفقيرة المشابهة لظروفنا والتى يمكن ملاحظتها بسهولة فى السنوات الاخيرة من خلال عشرات الوكالات والامتيازات التجارية التى تظهر كل يوم والتضخم الحاد فى الميزان التجارى ، حيث ازداد العجز فى الميزان التجارى فى الفترة ما بين عام ١٩٦٤ وحتى شهر ديسمبر ١٩٧٤ من ثمانية عشر مليوناً وخمسة وثمانين ألف ريال الى ٩٦١٧١٠٠٠ ريال وزادت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من ٢٢٩٤٤٠٠٠ الى ١٠٢٦٧٤٠٠٠ ريالا بينما لم تزد نسبة الصادرات الا من ٨٥٩٠٠٠ الى ٦٥٠٣٠٠٠ ريال خلال نفس الفترة (١) ، جريا وراء المزيد من تعميم توزيع السلع الاجنبية الاستهلاكية وتنويعها فى مقابل تقلص المنتجات والسلع المحلية .

وحالة كهذه يمكن أن يترتب عليها مجموعة من المضاعفات والعواقب الغير محمودة ومن أهمها :

(١) الجهاز المركزى للتخطيط صنعاء : كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٤

١ - حرمان رأس المال الوطنى من الاستقلال والحماية من المنافسة الغير متكافئة لرأس المال الاحتكارى الاجنبى نتيجة الانفتاح الغير منظم والغير مخطط ، مما يؤدى الى تحول نشاط رأس المال الوطنى الى نشاط تابع ومكمل لنشاط رأس المال الاجنبى المركز حول المضاربة والمزيد من الاستيراد والتوزيع وتحويل البلاد الى سوق اكثر نشاطا لتصريف البضائع والمنتجات الاجنبية والحيولة دون وجود التنمية الحقيقية ، والتي تتناقض مع طبيعة نشاط رأس المال هذا ومصالحه الحقيقية .

٢ - تحويل الاقتصاد الوطنى برمته بمرور الوقت الى اقتصاد تابع للسوق الرأسمالية الدولية ومرهون بأوضاعها وتقلباتها الغير مستقرة ، الامن الذى لا يؤثر على حرية البلاد الاقتصادية فحسب بل ويهدد استقلالها الوطنى والسياسى .

٣ - الحيولة دون القدرة على توجيه الاقتصاد الوطنى نحو الاستثمار الحقيقى والتخطيط من أجل تنمية حقيقية ، بدلا من الدوران حول الخدمات والمضاربات المالية والعقارية والتجارية المعطلة والمعرقة لمشاريع التنمية الحقيقية ، والعيش بمعيشة السواد الاعظم من الناس وزيادة فقرهم واتساع الفوارق بين الطبقات والفئات من جراء سوء التوزيع للثروة القومية وطرق الكسب الغير مشروع .

(ج) سوء تنظيم واستغلال الموارد القومية :

ما من شك بأن محدودية موارد بلادنا النسبية يشكل احدى السمات والمميزات المرتبطة بواقعنا الاقتصادى والاجتماعى وهذه المحدودية لا تنبع مطلقا من تدنى الحجم الحقيقى لمصادر الثروة القومية طبيعيا كانت أم بشرية وإمكانية تنميتها ، بقدر ما تنبع هذه المحدودية من عدم استثمار هذه الموارد والاستفادة منها من ناحية ، وعدم استغلالها من ناحية أخرى ، مما دفع البعض بوعى أو بدون

الى اثاره الشكوك حول عدم امكانية اليمن الاعتماد على نفسها اقتصاديا ، ليس فى عملية التنمية فحسب بل وفى القدرة على تسيير شئونها الادارية والسياسية والاجتماعية ما لم تعتمد فى ذلك على مصادر تمويل خارجية مباشرة وغير مباشرة . والمحاولات المعادية التى ما تزال تدأب من أجل تكريس هذا الوهم الخطير بهدف خلق عقدة ومركب نقص فى حياة المجتمع حول استحالة قدرته على البقاء والتقدم بدون هبات الآخرين ومساعداتهم هذه المحاولات يمكن دحضها بالحقائق الاقتصادية والتاريخية التالية :

١ - أن المقاييس العلمية الحقيقية لحجم الثروة القومية لى بلد وقدرته على التنمية وتجاوز حالة التخلف لا تؤخذ من رؤية أحادية الجانب ، كالنظرة الى حجم السيولة النقدية الكبيرة التى تتمتع بها بعض الدول الصغيرة بفعل ما تحصل عليه من عوائد استخراج النفط مثلا فى أوطانها بواسطة الشركات الاجنبية ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع غير عادى فى دخول الافراد والقوة الشرائية فى الاستهلاك العام للمنتجات المستوردة ، والظن خطأ بأن مثل هذه الحالات الشاذة تعتبر تجاوزا عمليا لظروف التخلف .

والحقيقة أن هذه البلدان التى كانت وما زالت وقد تستمر الى أجل غير معروف ضمن دائرة الدول والمجتمعات المتخلفة تماما بالمقاييس العلمية للتقدم الحقيقى والذى من أهم مقوماته ارتفاع معدلات الانتاج الفردى وامتلاك المجتمع لاقتصاد متكامل الجوانب (الطبيعية والبشرية والفنية والصناعية) يمكنه من الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتى عند الضرورة وقيام الصناعة الثقيلة وتوفير البيئة والمناخ المناسب الى غير ذلك من المقاييس التى يستحيل بدونها الحديث عن مجتمع متقدم أو حتى التفكير فى اقامة مجتمع متقدم ولا مجال للحديث

عنها هنا (١) ٠٠ الامر الذى لم يكن متيسرا قط لمثل هذه الدول الصغيرة المنتجة للبترول خصوصا مايتصل بالوضع الديمجرافى (السكانى والجغرافى) المشوه سياسيا والغير مجد طبيعيا ، اضافة الى طبيعة الاوضاع السياسية والاجتماعية ومدى قناعتها بالتوجه نحو تنمية حقيقية من عدمه لسبب أو لآخر ٠٠

٢ - أنه اذا ما نظرنا الى اوضاع وحالة الموارد الاقتصادية فى اليمن على ضوء الحقيقة السابقة لاتضح لنا بسهولة أن اليمن تتمتع بتكامل اقتصادى مثالى فى مصادر ثروتها الاقتصادية المختلفة يمكنها من الشروع فى العمل من أجل تنمية حقيقية فورا بكل ثقة واطمئنان على حسن النتائج ، ابتداء بطبقة التكوين التاريخى لليمن كبهد زراعى مصدر ، مرورا بسلامة البناء الديمجرافى السكانى النشاط والتوزع بحجم مثالى وصولا الى طبيعة الموقع الجغرافى الممتاز والمناخ والبيئة المثالية النادرة لقيام الصناعات والمحاصيل الزراعية المختلفة والمدنية الحديثة ، اضافة الى المواد الطبيعية الاخرى التى لم يكشف عنها ولم تستثمر بعد ، وهذه الحقائق لم تكن من الامور المستجدة أو المدركة حديثا . لكنها حقائق التاريخ أولا وقبل كل شيء . والتى مكنت المجتمع اليمنى عبر التاريخ من العيش المستقر وتخليد صفحات مشرقة ومضيئة فى تاريخ الحضارات الانسانية بغير منازع ٠

فالمشكلة اليوم لا تكمن بالنسبة لنا فى قلة الموارد كما يفترض البعض بحسن نية أو بسوء نية بقدر ما تكمن فى عدم الاستفادة منها وسوء استغلالها ، وفى التخريب

(١) انظر فى ذلك د/ نبيل محمد توفيق السمالوطى علم اجتماع التنمية دراسة لى اجتماعيات العالم الثالث الهيئة المصرية العامة للكتاب

المستمر لاقتصادنا الوطنى من قبل الاحتكارات
الرأسمالية الاستعمارية والامبريالية العالمية وعمالها
والتشكيك فيه كما هو دأبها المستمر تجاه كس الشعوب
الفقيرة والمتخلفة حرصا على مصالحها الغير مشروعة
فى هذه الشعوب . .

(د) علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة :

ان النتيجة البديهية التى يمكن أن تترتب على سيادة
المجتمع الزراعى ذى الطابع الاقطاعى المتخلف وعدم
استخدام موارد الثروة القومية الطبيعية والبشرية وسوء
تنظيمها والاستفادة منها مع انتشار نشاط السوق التجارية
فى توزيع المنتجات الاجنبية عن طريق فئة الكمبرادور
التجارى المرتبط بالسوق العالمية ، هى انحطاط وتخلف
علاقات الانتاج داخل المجتمع وسيرها فى طرق منحرفة
ومشوهة لأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية
فبدلا من نمو خبرة رأس المال الوطنى فى مجال الاستثمار
والتنمية المحلية فانه على العكس من ذلك ينمى خبرته فى
مجال التعرف على السوق الرأسمالية الدولية والارتباط
والتبعية لها ويزداد انقطاعه وبعده يوميا عن علاقة السوق
المحلية والانتاج المحلى ، حتى لقد صارت الحساسية الكاملة
للتقلبات السوق التجارية فى الداخل مرهونة عمليا بحساسية
وتقلبات السوق فى الخارج .

فازمات القمح الابيض والحبوب بشكل عام والسكر واللبن
واللحوم والخضر وأخيرا البيض حتى أبسط الاشياء دائما ما تكون
تعبيرا وصدى لأوضاع السوق الخارجية بدلا من السوق
المحلية كما هو المفروض بالنسبة لهذه السلع على الاقل ، فالارز
والقمح الابيض والبيض اذا تأخر وصوله وتفريره فى الميناء
أيا ما معدودة اقتتل تجار الكمبرادور المضاربين أزمة خائفة
فى معيشة الناس ، وتجر الدولة بكافة أجهزتها الى الاهتمام
بالمشكلة ، لكن أحدا لم يحس قط بمشكلة المحاصيل الزراعية
فى العام قبل الماضى من القمح والذرة وغيرها التى أثقلت
بها الحقول ولم يجد الفلاحون من يساعدهم على حصدها

وتعرض بعضها للتلف ، ومع ذلك فقد حصدت وامتألت بها مخازن الفلاحين ومدافنهم الحجرية وما تزال ونحن نتحدث عن أزمات استيراد الحبوب وكيفية تذليل الصعوبات أمامها، ولم يتحدث أحد عن تلك المحاصيل (المحاصرة) داخل القرى في المدافن القطاعية وكيفية اخراجها من دائرة الاقتصاد القطاعي المتخلف الى دائرة السوق التجارية المحلية والاعتماد عليها كحماية لها من الانقراض والاستغناء بها عن الاستيراد . ان اختفاء أكياس القمح والارز والذرة المستوردة أو تأخرها قليلا كفيل بافتعال أزمة اقتصادية خلال ساعات ، لكن تكس مخازن القمح الوطني الاحمر والذرة البيضاء والصفراء والشعير وغيرها في أسواق المدن ومدافن القرى أمر لا يثير انتباه أحد من تجار الكمبرادور كحل للمشكلة وكأجزاء استراتيجي وطني لحماية الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للسوق العالمية .

كما أن اختفاء أو نقص معلبات الفول والفاصوليا والعدس وغيرها من المواد الغذائية المعلبة الفاسدة ذات الاثمان المرتفعة من الاكشاك والدكاكين في المدن والقرى يمكن أن يفعل نفس الشيء لكن المحاصيل المحلية الوفيرة المكسدة من الفول والعدس والفاصوليا وغيرها من المحاصيل الغذائية الوطنية ذات الجودة العالمية والسلامة الصحية الكاملة والتكلفة المتواضعة كثيرا أمر لا يثير انتباه أحد أيضا ، لأنه لم يسعدها الحظ بأن تكون داخل العلب وتصنع في الصين أو اليابان وغيرها وتفتح من أجلها الاعتماد بمئات الملايين من العملات النقدية الصعبة الخ ١٩٩٠ . ويقاس على ذلك كل شيء ابتداء من (الحيسى والذل) حتى الثلاجة واكواب الكريستال ، ومن (الحصيرة) حتى البساطات الضخمة وصالونات الاستقبال الوفيرة وغير ذلك ، كلها عملية صراع غير متكافئ بين اقتصاد وطني يحاصر بغير نصير وسوق رأسمالية أجنبية يزداد استغلالها ونفوذها ويتأصل .

فتاريخ التجارة الدولية كنا يقول البرتيني - هي تاريخ مبادلة اناء حديد لأناء من فخار ؛ وفي ميدانها

يخضع الاضعف لقانون الاقوى ، وفى مثل هذه الظروف تكون التجارة الخارجية لبلد متخلف عنصر عديم توازن وسيطرة أكثر من كونها عنصر تكامل وتنمية (١) .

ويضيف فى مكان آخر بأن الركض الى الرفاهية وفى انهيار الاخلاقية والصوفية القومية تصبح أساليب الاستهلاك المختلفة المستوردة من الغرب النموذج المثالى الذى ينبغى ادراكه بكل السبل ، وخلال وقت قصير ، وفى مواجهة المتطلبات المتزايدة لذوى الامتيازات يضطر البلد الى تسول المساعدات من الخارج والى اعلان الحداد على الاستقلال (٢) .

هذا شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية والانتاجية المنحرفة والمشوهة التى تتميز بها أوضاع مجتمعا الاقتصادية والاجتماعية ، والتى يترتب عليها بالضرورة تخلف وعجز مستمر فى امكانية استخدام العلم والتكنولوجيا المنتجة فى عملية الانتاج الصناعى والزراعى وتنمية الاقتصاد القومى كأساس استراتيجى لأى تقدم حقيقى ، وعدم القدرة على تكوين مجتمع منتج بدلا من المجتمع المستهلك والطفلى حاليا .

(هـ) سجرة غير منظمة ومضرة بالمجتمع واقتصاده القومى :

ومن المميزات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعنا ظاهرة الهجرة ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية ، فاتباع سياسة الباب المفتوح فى هذه القضية قد خلق العديد من المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والتى وان لم تكن نتائجها قد بدأت فعلا فإن المستقبل سوف يؤكد ما هو أكثر أهمية وخطورة لو أن الأمور ظلت كما هى ، ذلك أن ظاهرة الهجرة البمنية التى كان يجكمها فى الماضى عامل الطرد فى الداخل أكثر من

(١) ح.م البريتنى : التخلف والتنمية فى العالم الثالث نقله الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ص ١٣٨ .
(٢) تنمية العالم الثالث المرجع السابق ص ١٦٨ .

عامل الجذب فى الخارج (١) بحكم طبيعة النظام الملكى
الاقطاعى المتخلف واستبداده وتسلطه وظلمه للفلاحين وتدنى
مستوى العيش الضرورى وعدم وجود مصادر معيشة وفرص
عمل كافية .

وقد تغير الحال تماما بعد قيام الثورة حيث
أنه بالرغم من أن الثورة قد هيات منذ اليوم الاول لقيامها
فرصة العيش الكريم للمواطن والفلاح على أرضه فى حدود
معينة وحدت من التسلط والظلم والقهر الاجتماعى بصورة
ملحوظة ، مما كان من شأنه أن يحد من فعالية عامل الطرد
ويقلل بالتالى من سيل الهجرة الى الخارج ، لكن الظروف
الداخلية والخارجية أفرزت نتائج عكسية تماما .

فسياسة رفع كل الحواجز والقيود فى الداخل تجاه
الخارج بغير شروط والتي كانت مقروضة على الماضى تجاه
العالم الخارجى فى كل المجالات بما فى ذلك حركة الهجرة
من ناحية وازدياد فرص العمل الاكثر جزاء واغراء بالنسبة
للمواطن العادى فى مراكز الجذب الخارجية للهجرة وبالمذاذات
بول البترول المجاورة ، وتزايد حاجتها لليد العاملة اليمنية
البنشطة قد جعل كل تلك التحسينات والتغيرات المتواضعة
التي خلقتها ظروف الثورة فى الريف والمدينة تتضاءل بسرعة
أمام مغريات الانطلاق من الابواب المفتوحة للهجرة ومغريات
سوق العمل الخارجى التى لا تقوى السوق المحلية مطلقا
على منافستها فى جذب واستبقاء اليد العاملة المحلية فى
الداخل وفق سياسة الباب المفتوح .

(١) يقصد بعامل الطرد فى دراسات حركات الهجرة البشرية وجود
اسباب داخلية قاهرة تدفع الناس لمغادرة اراضيهم واطنانهم كالظلم
والحروب والجفاف وغيرها ، اما عامل الجذب فهو يعنى العكس من ذلك
حيث يشير الى وجود اسباب وفرص خارجية تغرى السكان على مغادرة
اوطانهم للاستفادة منها كوجود فرص عمل أفضل . انظر فى ذلك :
د . صبحى عبد الحكيم السكان ديمغرافيا وجغرافيا (١٩٦١ القاهرة) .

الامر الذى اضطر أبسط مستخدم لليد العاملة فى الريف أو المدينة فى اليمن بقدرته وقوته الاقتصادية المحدودة الى الدخول فى التنافس غير المتكافئ مع أكبر مستخدم فى السعودية أو الكويت أو الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها على استخدام اليد العاملة اليمنية وامتصاصها من سوق العمل بدون أية ضوابط ، أمام كل ذلك وبسببه تتأكد وتبرز الحقائق الاقتصادية والاجتماعية التالية :

١ - الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية التى لا تقبل الشك فى وجود اختلال خطير فى التوازن الاقتصادى والاجتماعى فى غير صالح اليمن بكل تأكيد على المستوى الاقتصادى والاجتماعى على المدى القريب والبعيد بالنسبة لهذه القضية ، وهو ما أصبحت نتائجه الخطيرة واضحة للعيان وتتضائل أمامها كل جهود الترقيع الاقتصادى والسياسى لحل المشكلة ، ليس فى استمرار الارتفاع المخيف للأجور الذى لا يتناسب مطلقا مع القوة الاقتصادية الحقيقية للبلد بل وبرغم ذلك فى استمرار تناقص الحجم الكافى من اليد العاملة لتنفيذ مشاريع التنمية الحاضرة والمستقبلية ، وبالتالي عرقلتها تماما ومضاعفة تكاليفها التى لا تتناسب وقدرات البلاد الاقتصادية . - طلقا ، إضافة الى حالة الركود والتقهقر المستمر فى الحجم الضرورى للقوة العاملة المطلوبة .

٢ - هناك مشكلة اجتماعية أقرزتها هذه الظاهرة بالنسبة للإنتاج الزراعى الذى لم يعد مجزيا بالنسبة للفلاح أبداً والذى أصبح الارتباط الضعيف به رباطا معنوياً أكثر منه رباطا اقتصادياً بالنسبة للمهاجرين العائدين من وقت لآخر ضمن عملية مستمرة للحركة الدائرية لظاهرة الهجرة ذهابا وإيابا ، فانهم عند عودتهم الى قراهم لا يعودون الى ممارسة الاعمال الزراعية أو العمل المأجور ، نظرا لأن فكرة «المهجر» قد ارتبطت فى أذهانهم بضرورة تغيير مركزهم الاجتماعى داخل المجتمع ، وصاروا يمثلون بالنسبة للمزارعين المقيمين

ما يشبه في تاريخ الانقلاب الصناعي أصحاب
الباقيات البيضاء بالنسبة للعمال والمستهتمين في المدن،
بالرغم من أنهم في مهاجرهم يمارسون مختلف الأعمال
المتعلقة بالخدمات والبناء وغيرها وبمعدل انتاجي
مرتفع جدا ، وتقتصر مهمتهم عند العودة على لبس
الملابس الزاهية وصرف ما كانوا قد جمعوه من نقود
في إقامة مبان سكنية للتفاخر وأبن الفات واللحم
والمبالغة في المهور والاثاث المنزلية والدخول في
المنازعات الشرعية مع الغير واستعمال الادوات
الالكترونية كالمسجلة والكمراء .. الخ .

وحيثما يوشك المبلغ على النفاذ والذي لا يستطيع
أن يكفي الفرد المهاجر في هذه الحالة أكثر من ستة
أشهر في الغالب يبدأ في الاستعداد فورا بأعداد أوراق
سفره والهجرة من جديد وهكذا .

وإذا ما تذكرنا بأن الشخص الثالث على
الأقل في تعداد السكان من القوى الانتاجية هو شخص
في المهجر أو سبق له أن مارس الهجرة أو تأثر بها
لأدركنا بعملية حسابية بسيطة الحالة المشوهة والغير
طبيعية التي صار إليها البناء الاجتماعي والاقتصادي
في بلادنا من جراء هذه الحالة .

٣ - أن الرأي السائد والذي كثيرا ما يطرح عادة كتبرير
خاطئ لجمل هذه النتائج المترتبة على ظاهرة الهجرة
اليمينية بوضعها الحالي هو القول بأن لدينا فيضا من
الناس العاطلين الذين لا نستطيع ولا تستطيع ظروف
البلاد الاقتصادية والعيشية أن توفر لهم مصدر العيش
الضروري إذا ما قمنا بمنعهم عن الهجرة ، هذا من
ناحية ومن ناحية أخرى فإن هؤلاء المهاجرين يمثلون
مصدرا هائلا من مصادر الدخل القومي والحصول على
العملات الصعبة من خلال تحويلاتهم النشطة ، ذات
الاثار الفعال في التوازن الاقتصادي المدعم لمركز العملة
الوطنية داخليا وخارجيا .

وهذا الاستنتاج السطحي السريع يمكن تفنيده وايضاح خطئه بل وخطره من أكثر من زاوية . فعملية عدم قدرة البلاد على توفير فرص العمل الكافية بما يتناسب وحجم العمالة الفعلية ربما كان صحيحا في الماضي وهو الامر الذي لا يرجع الى عجز مصادر الثروة الاقتصادية القومية عن كفاية السكان أبدا بقدر ما كان يرجع الى حالة الجمود القطاعي لعلاقات الانتاج الراكدة تحت سيطرة الحكام الاماميين رأس القطاع الاكبر والذي كان يعد مجرد اقامة أي مشروع اقتصادي أو الاعتراف بالطبقة العاملة ضرورية لتنهتها ورفع مستواها كمصدر وأساس استراتيجي لمصادر الثروة القومية ونجاح التنمية نوعا من الكفر والجريمة التي لا تغفل وتهددا لكيان سلطته القطاعية .

ونظرا لأن القطاعية نظام اقتصادي واجتماعي وليست نظاما سياسيا فقط فان هذه العقلية ما يزال تسحب آثارها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي حتى الآن في موقفها من وضع الطبقة العاملة اليمنية واليد العاملة التي تمثل أكثر من ٦٨٪ من مجموع السكان والمشردين تحت كل سماء ، حيث أنه بالرغم من أن الاوضاع السياسية والاقتصادية القائمة في عهد الثورة والجمهورية التي تؤمن الآن بأهمية لا مجرد المشروع الاقتصادي الواحد بل وضرورة التنمية الشاملة ، لكن الموقف من الطبقة العاملة اليمنية واليد العاملة اليمنية بشكل عام وحقوقها السياسية والاجتماعية وضرورة تحسين أحوالها وتنظيمها في الداخل والخارج ورفع مستواها الفنى والثقافى كأساس جوهري واستراتيجي لنجاح التنمية في بلد يمثل ٦٨٪ من سكانه تقريبا اياد عاملة تعيش على أجرها اليومي في الداخل أو الخارج ، هذا الامر الهام كان وما يزال من الامور الهامشية والغير واردة ضمن الحسابات الجادة في العمل السياسى والاقتصادي وتلك هي الثغرة التي قد تتحطم عندها الكثير من الجهود القائمة في مجال التنمية والطموحات المرجوة في المستقبل .

أما من حيث الأثر الإيجابي لتحويلات المهاجرين من العملات الصعبة إلى الداخل والاعتماد عليها في دعم المركز المالي للعملة الوطنية والاقتصاد الوطني ، فإن هذا القول قول موهوم لأسباب كثيرة ، وفي مقدمتها أن مثل هذا المصدر في المقاييس العلمية الاقتصادية لم يكن مصدرا طبيعيا وأساسيا في الاقتصاد القومي لأي بلد ، وإن نأمنه الخلفية والنهائية ذات معدل سالب على طول الخط . عملا بالحقيقة الاجتماعية والاقتصادية التي أكدتها مختلف الدراسات والنظريات والوقائع الاقتصادية والاجتماعية والتي تقول بأن الهجرة دائما حركة اجتماعية واقتصادية مختلة التوازن في صالح البلدان الجاذبة على حساب البلدان الماردة أي في مصلحة البلدان التي تستقبل المهاجرين على حساب البلدان التي تصدرهم للأسباب السابقة وغيرها من الأسباب الكثيرة والغير محدودة والتي لا مجال للحديث عنها هنا (١) .

والولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها وحتى الآن تقدم أبرز وأكبر دليل عملي في تاريخ الهجرات البشرية على ذلك حتى الآن ، وذلك حينما نقوم بعمل مقارنة بسيطة وبديهية بين ما يستفيد منه الشعب الأمريكي من استقبال الأيادي العاملة والفنية والقدرات العلمية من مختلف شعوب العالم وتوطينها وبين ما تستفيد منه هذه الشعوب من تصدير أبنائها وبناتها البشرية إلى أمريكا !! من جراء تحويلاتهم النقدية !!

هذا من ناحية ومن جهة أخرى فإن تفكير أي دولة في الاعتماد على تحويلات مهاجريها في دعم اقتصادها ومركزها المالي هو من السوابق الخطيرة التي لا تعتمد على أساس اقتصادي حقيقي بالمعنى العلمي ، ولا يمكن الاعتماد عليها ، لأن مثل هذه التحويلات تعتبر من المصادر الهامشية تماما في للاقتصاد القومي وشبه الطفيلية التي تتسبب في بعض حالات التضخم النقدي وتشجيع المضاربات ، إضافة إلى

(١) انظر د/ صبحي عبد الحكيم : السكان ديمقراطيا وجغرافيا
القاهرة ١٩٦٦ م .

كونها مرهونة بظروف سوق العمل الخارجى والعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية الثنائية أو الجماعية الغير مستقرة ، والركون اليها من الامور التى لا تحصى مخاطرها ،

وما المشاكل والمآسى المريعة والمحنة التى تجرعها العمال والمهاجرون اليمنيون أخيرا فى كل من اثيوبيا وفيتنام وقبلها فى مدغشقر ببعيدة عنا ، وليس بعيدا ما تحملته الدولة من أعباء لحل مشاكلهم المحزنة حيث ما يزاؤوا وما تزال مشاكلهم والمصير الذى انتهوا اليه يقدم الدليل والموعظة الحسنة لكل من يريد الاستمرار فى المراهنة على تجارة البشر فى بلادنا .

وبالإضافة الى كل ما سبق فإن الحالة الوحيدة التى يمكن من خلالها الاستفادة من نشاط المهاجرين وتحويلاتهم المالية تتمثل فى عملية امتصاصها فى مشاريع استثمارية وانتاجية حقيقية ، هذا الامر غير متوفر وغير منظم فى الداخل حتى الآن ، إذ أن أموال المهاجرين خصوصا بعد أن أصبحت تعاني من المصادرة والتأميم فى الخارج من ناحية والمضايقة الشديدة والحيلولة دون استثمارها وتنميتها بأى شكل من الاشكال وقصر دور المهاجرين على العمل اليومى المأجور فى بعض الاقطار من ناحية أخرى فإن اتجاها نشطا فى الوقت الحاضر للعودة الى الداخل لا تقابله ترتيبات وخطط بمقتضاها يتم امتصاص رأس المال هذا وتوجيهه ، توجيهها حسنا نحو الاستثمار والمشاريع الانتاجية الحقيقية ، وعلى العكس من ذلك فانه قد بدأ كرافد قوى فى الدخول الى ميدان المضاربة بالأراضى فى المدن والارياف والعقارات والمباني واستيراد وتوزيع السلع التجارية الاجنبية كجزء من نشاط الكبرادور المحلى والاجنبى المسيطر بلا جنود ولاشرطة من خلال السوق الاستهلاكية .

(و) بعد اجتماعى غير مدرّوس :

ان وجود مجتمع زراعى متخلف فى الريف وكمبرادورية تجارية تابعة للخارج فى المدن وسوء تنظيم واستغلال موارد

الثروة القومية ووجود علاقات إنتاجية متخلفة ومنحرفة بشكل عام وهجرة خارجية غير منظمة ليست هي كل مميزات وخصوصيات مجتمعنا اليمني وفي الشطر الشمالي من الوطن بالذات ، لكن الشيء الآخر الذي ما يزال مفقودا أيضا ويمثل إحدى السمات البارزة في ظروف مجتمعنا وغيره من المجتمعات المتخلفة هو البعد الاجتماعي الغير مفهوم والغير مدروس ، والذي عادة ما يستبعد أو يهمل عندما توضع الحسابات الجادة في المجال الاقتصادي والسياسي أو غيره ، هذا البعد الذي يتمثل في طبيعة التركيب الثقافي والايولوجي للتراث الشعبي للمجتمع من عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وتقسيمات اجتماعية وقبلية وطائفية لها أثارها البعيدة سلبا وإيجابا في قدرة المجتمع على مواجهة مشاكل التخلف على أرضه وتكييفه مع تقنيات العصر من عدمه .

نحن في مجتمعنا لم نستوعب بعد هذا البعد الاستراتيجي الهام ونتعرف على الجانب الإيجابي فيه ، والذي يمكن الاعتماد عليه والانطلاق من خلاله في عمليات تغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة في المجتمع والانتصار لحركة التقدم والتنمية من ناحية والعمل على التخلص من جوانبه السلبية المعوقة من ناحية أخرى ، ذلك أن مثلاً شعبياً أو عادةً شعبية حسنة قد تصلح بكل تأكيد شعاراً قومياً في معركة النضال من أجل التنمية ومحاربة التخلف ، كما أن عرفاً أو قاعدة شعبية معينة قد تصلح أيضاً وبكل تأكيد لأن تكون منطلقاً لتشريع قومي رائج لحماية وتنظيم مسيرة التطور والتنمية .

والعكس بالعكس صحيح ، فإن مفهوماً رجعياً معيناً قد يعيق آل ذلك ويحبطه تماماً حينما يكون هو المتغلب ، وهو ما يلاحظ كثيراً في واقعنا الاجتماعي الذي ما تزال تسود فيه الكثير من العلاقات والمفاهيم الرجعية العفنة والمتخلفة المعوقة للتقدم ، وذلك بدلا من التفكير في الحلول المستعارة والجاهزة التي لا تتلائم مع خصوصيات الواقع ،

وتحقيق مثل: هذا البعد هو الضمان الحقيقي، والتاريخي لنجاح التغيير الجذري للواقع من صميم الواقع الاجتماعي والاقتصادي نحو الأفضل وتوطينه والانطلاق به من صميم الواقع الاجتماعي والشعبي ، إضافة الى ضمان استنفار قوة المجتمع وكل مقومات بنائه الثقافي والفكري المفيد والمتراكم عبر آلاف السنين الى جانب الخط التقدمي الانضلي ، والقضاء على حالة السلبية الاجتماعية والمقاومة المباشرة والغير مباشرة لعمليات التغيير(١) .

وقد رأينا كم هو مهم هذا البعد بالنسبة للتنمية عندما تحدثنا في مكان سابق من هذه الدراسة عن أهمية البعد الاجتماعي للتنمية وستتضح أهمية هذا البعد أكثر حينما نتحدث في مكان لاحق من هذه الدراسة عن تجربة العمل التعاوني في بلادنا وكيف انطلقت من هذا البعد نفسه ونجحت .



(١). وأحيل القارئ العزيز في هذا الموضوع الهام الى الدراسة التي نشرتها في أوائل عام ١٩٧٦ م بعنوان (الجديد في التنمية وعلاقتها بالتراكم . دراسة عن اليمن والبلدان المتخلفة) .

أسس ومنطلقات العمل التنموى

المصلحة من ننمى ؟ وكيف ننمى ؟

إذا كانت تلك هى مجمل السمات والخصوصيات البارزة لمجتمعنا اليمنى والتي يعتبر العمل على مراجعتها وتحديد موقف ايدولوجى واضح وحاسم تجاهها بمثابة التحدى الأول فى العمل من أجل تنمية حقيقية ، فإن الخطوة اللازمة والمرتبطة بذلك هى تحديد المصالح الحقيقية المستقبلية التى من أجلها ووفقا لها تخطط وتنفذ برامج التنمية على كل المستويات ، وبالرغم من أن مثل هذه القضية التى من خلالها تحدد طبيعة المصلحة التى من أجلها تتم التنمية قد حسمت وصارت ضمن البديهيات الاقتصادية والاجتماعية المتعارف عليها من خلال مفهوم التنمية نفسه المرتبط أساسا بالتخطيط الشامل وصولا الى هدف محدد هو المصلحة العامة والشاملة للمجتمع وتقدمه ورفاهيته وحريته واستقلاله وفى اتجاه أفقى شامل وذلك وفق مبدأ « مزيد من العلم والعمل والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الحرية والرفاهية والتقدم الشامل ، بدلا من المبدأ الاستغلالي القديم » مزيد من العلم والعمل من أجل مزيد من الانتاج والبيع من أجل مزيد من الربح لمصلحة فئة أو طبقة مستغلة بمعناها (١)

هذا من حيث المصلحة من ننمى ؟ أما من حيث كيف ننمى ؟ وهو الاهم فان طبيعة المصلحة الاجتماعية والطبقية التى تهدف اليها التنمية هى التى تحدد بدقة الملامح الرئيسية والجوهرية لكيفية التنمية ، اضافة الى مجمل الظروف والامكانيات والخصوصيات التى يتميز بها المجتمع فى موارده الاقتصادية وتركيبه الاجتماعى والطبقى وعلاقاته وارتباطاته الدولية ووضعها الجغرافى والديمجرافى وهى الظروف

(١) الجديد فى التنمية مرجع سابق .

والخصوصيات التى سبق شرحها وتحليلها بالنسبة للمجتمع اليمنى .

والتى تبلورت فى : وجود مجتمع زراعى ذى علاقات ومفاهيم اقطاعية فى الريف ، وشريحة تجارية كمبرادورية طفيلية فى المدن مرتبطة بالسوق التجارية الدولية ، وموارد ثروة طبيعية مثالية ومتكاملة لكنها غير منظمة وغير مستثمرة ومهملة ، ووجود علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة بشكل عام ، وهجرة واسعة غير منظمة ، وبعد اجتماعى وشعبى غير مدروس ، هذه الظروف والخصوصيات التى من خلالها وفى ضوءها وضوء المصلحة العامة والشاملة لجماهير الشعب اليمنى فى التقدم والنمو يمكن تحديد مجمل الملامح والخطوط العريضة لبرامج التنمية فى بلادنا وخطواتها العملية من خلال التركيز على المفهوم الجوهرى والاستراتيجى للتنمية الحديثة ، والذى يتركز حول المبدأ السابق ذكره (مزيد من العمل والعمل والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والتوزيع من أجل مزيد من الحرية والرفاهية والتقدم الشامل ، والمؤدى فوراً الى جعل مصلحة السواد الاعظم من المجتمع من فلاحين وعمال وجنود وموظفين وبرجوازية صغيرة غير مستقلة هى المحور الاساسى والجوهرى الذى يقاس من خلاله نجاح أى عمل تنموى حقيقى ، ويقف على الجانب المضاد أى عمل يتجاهل أو يتعارض مع هذه المصلحة ويتنافى بالتالى مع جوهر التنمية الحقيقية ، وذلك من خلال اتباع الاجراءات والتدابير الآتية :

١ - احترام الملكية العامة وتمكينها من قيادة الاقتصاد الوطنى ؟

وذلك من خلال العمل على تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية القطاعية والكمبرادورية والطفيلية السائدة بعلاقات جديدة تؤكد احترام الحق العام بمختلف أشكاله وتمزيق مركزه فى الاقتصاد القومى وتطويره ، بحيث تلحق به كل الانشطة الفردية الأخرى وتكيف مع توجهه وخطه العام وليس العكس كما هى عليه الحال فى الوقت الحاضر ، سواء

ما هو متمثل في القطاع العام الذي تملكه الدولة أو المختلط الذي تشارك في ملكيته وإدارته أو القطاع التعاوني الذي بدأ يشق طريقه كقطاع شعبي ١٠٠٪ وكذلك ما تملكه الدولة من الأراضي الزراعية سواء عن طريق الملكية المباشرة كالصوافي ، أو بموجب القانون كالبسديات ، أو بموجب الرصاية والإشراف كالأوقاف باعتبارها من الحقوق العامة ذات الأغراض العامة المرتبطة جوهريا وجذريا بالملكية والمنفعة العامة .

إضافة إلى احتفاظ الدولة والمؤسسات الشعبية بحق اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها توسيع وتطوير أشكال هذه الملكية العامة والحق العام بما يمكنها من قيادة الاقتصاد القومي وتوجيه مساره الصحيح بغير منازع ، والتي من شأنها القضاء على كل المعوقات التي تعترض طريق التنمية الشاملة والوصول بها إلى غاياتها المنشودة، مهما كانت طبيعة هذه العوائق أو محتواها الاقتصادي والاجتماعي والفكري، مع التأكيد على أهمية الملكيات البرجوازية الغير مستغلة ودورها الحيوي الفعال في المسار العام لعملية التنمية وكذلك المبادرات الفردية والجماعية المختلفة .

٢ - تشغيل وتنظيم الموارد القومية والاعتماد عليها :

ربما يعتقد البعض بأن التأكيد على مثل هذه القضية بالنسبة لمجتمعنا اليميني هو نوع من المثالية والحماس العاطفي المجرد من الموضوعية في وقت تعجز الكثير من الدول حتى المتقدمة منها عن تحقيق مثل هذه الفرضية في عالم اليوم الذي تحكمه المصالح المتبادلة والمتشابكة بين الشعوب ، وخصوصا أولئك الذين تعودوا باستمرار إثارة الشكوك حول عدم قدرة مواردنا الذاتية - كما سبق وإن ذكرت - هي مكان سابق - لا على تلبية ما تتطلبه برامج التنمية فحسب بل وعدم كفايتها حتى لتمكين مجتمعنا من تضيير شئوننا وأوضاعه

الجارية بدون الهبات والصدقات الخارجية ، فمجمّل موارد بلادنا الاقتصادية والطبيعية والبشرية والاستراتيجية والتي سبق تحليلها كأحدى السمات والخصوصيات البارزة لظروفنا الموضوعية تحقق تكاملا معقولا يتيح فرصة حقيقية ومؤكدة لجعل مواردنا واقتصادنا الوطني يلعب الدور الأساسي والقيادي في عملية التنمية إذا ما أحسن استثمارها وحمايتها من المنافسة والقهر والتبعية الخارجية .

والقضية هنا ليست مجرد اعتياد بالانتمى لا يرتكز على حقائق واقعية ، فواقع الشعوب والمجتمعات قد أكد ما هو أكثر أهمية من ذلك بالنسبة لهذه القضية ، أكد أن تقدم الشعوب الفعلي لا يقاس حتى الآن بمدى ما يملكه هذا المجتمع من الثروات الطبيعية ، ولا من الارصدة النقدية بقدر ما يقاس من خلال قدر هذا المجتمع أو ذاك على توظيف وتشغيل موارده مهما كانت بسيطة واستغلالها في خدمة التقدم والتنمية ضمن خطة اقتصادية واطار ايدولوجى واضح ، ويصعد من معدل انتاجية الفرد الحقيقية وزيادة رفاهيته . فاليابان من افقر بلاد العالم في موارده وثرواته الطبيعية وكذلك سويسرا وألمانيا الديمقراطية إذا ما قورنت بألمانيا الغربية ، والصين ! إذا ما قورنت بالهند ، ومع ذلك فإن هذه الدول تعيش في مقدمة الدول الصناعية والمتقدمة في العالم .

والعكس صحيح إذا ما نظرنا الى الهند كأغنى قارات العالم في مواردها بعد الولايات المتحدة وكذلك دول خط الاستواء في القارة الافريقية والدول العربية المنتجة للبترول وما تتمتع به من مراكز نقدية لا تجارى في العالم ، ومع ذلك فإن كل هذه الدول وما شابهها كانت وما تزال وستظل في عداد الدول المخلفة والنامية في أحسن الاحوال الى أجل غير محدد ومعروف حتى الآن .

فما هو الاستنتاج العلمي الذي يمكن الخروج به في

ضوء كل ذلك بالنسبة لليمن التي لا تفتقر الى الموارد المثالية للتنمية القومية بقدر ما تفتقر الى حسن استخدام هذه الموارد المعطلة والمشوهة ؟؟ اعتقد ان الامر صار واضحا ولا يحتاج الى اية اضافة في الحديث . فقط يجب ادراك ان أى مجتمع يحلم بالتنمية بدون الاعتماد على نفسه بالدرجة الاولى فانه يمارس نوعا من الوهم والضياع .

٣ - التركيز على الزراعة والصناعة الوطنية :

ان التأكيد على أهمية الاعتماد على الموارد الذاتية وتمكينها من القدرة على التصرف واتخاذ القرار المناسب في عملية التنمية في بلادنا يعنى في الاساس حشد هذه الموارد وتخطيطها والتوجه بها نحو المجالات الانتاجية في الصناعة والزراعة والتكنولوجيا بدلا من الاستيراد والتجارة والاستهلاك والمضاربات والخدمات الدولية .

فمن خلال الحصر والتشخيص العلمى لطبيعة وخواصص وامكانيات موارثنا الطبيعية والبشرية والجغرافية المتاحة يتم تحديد الاطر والنماذج المثالية للصناعة الوطنية المتطابقة مع طبيعة مصادر ثرواتها الطبيعية والمواد المحلية المجزية اقتصاديا ، بحيث تكون الصناعة تعبيرا وامتدادا مكتملا ومطورا للثروة والمواد الخام المحلية وليس تعبيرا وامتدادا وتكميلا لمراد في الخارج ومراحل تكميل لصناعات اجنبية ، كما هي الحال بالنسبة لبعض الصناعات التي بدأت تنتشر في بلادنا كصناعة الاسفنج والشجائر والالومنيوم والمواد البلاستيكية من احدىة وغيرها ، والبشكويات والحلويات والمشروبات الغازية وغير ذلك . مما قد ظهر في السوق وما هو في طريقه الى الظهور في المستقبل القريب من هذه الصناعات التي يهمل لها الكثيرون كفاتحة عهد الصناعة الوطنية ، وهي " تعد اكثر من مجرد توطين للمزاحل النهائية لصناعات اجنبية في الداخل

تسهيلاً لعملية التوزيع واختاروا للمشاعر والعواطف القومية المحلية ، وفى التحليل الأخير الأيمان فى السيطرة على الاقتصاد الوطنى وجعله تحت رضى الاختكارات الاجتبيبة والدولية فى الخارج من خلال امتلاكها للمواد الخام من ناحية والمراحل التصنيعية الاولى من ناحية ثانية والمشورة والخبرة الفنية من ناحية ثالثة اضافة الى امتلاك الجزء الاكبر من رأس المال نفسه فى معظم الحالات .

ولقد حذرت الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة من مخاطر الوقوع فى هذا المازق وركزت على خطأ فكرة التحول من التنمية المتجهة الى الداخل الى التنمية المرتبطة والمتابعة للخارج حتى فيما يتعلق بسياسة التصنيع عوضاً عن سياسة الخدمات والاستهلاك ، حيث يؤكد الدكتور السيد البصينى ذلك بقوله : بأن هناك شواهد وبيانات عديدة توضح كيفة أن برامج التصنيع التى نفذتها الدول النامية خلال السنوات الاخيرة قد أدت الى مزيد من تخكم رؤوس الأموال الاجنبية فى الصناعات الوطنية (١) .

والا لماذا نبدأ بتصنيع المراحل النهائية بصناعة البسكويت والحلويات بدلاً من صناعة السكر ، الذى يشكل الاساس الجوهري لهذه الصناعة وعدم ارتباطها بالخارج ، وبدلاً من القيام بالمراحل النهائية لصناعة الاسفنج فى الاثاث المنزلى الغير صنىحى على أى حال ، بدلاً من استغلال فائض الانتاج المحلى من القطن وغيره من المحاصيل الزراعية فى هذه الصناعة الأكثر صحة وجودة من الاسفنج .

حيث لم تتوقف آثار هزيمة الصناعة على الاضرار بالصحة العامة وريط رأس المال الوطنى الخاص بالخارج فقط بل لقد أثرت على الصناعات التقليدية الوطنية البحتة

(١) د/ الجوهري والحسينى وآخرون دراسات فى ادنية مرجع

للأثاث المنزلي الأكثر جودة وصيانة للصحة العامة المعتمدة على القطن وبعض المنتجات الزراعية الأخرى كالمقنن والبراء، وأجبرتها على الإشحاف من السوق، وكذلك الأمر بالنسبة لصناعة الجلود كمادة خام رائجة وغير ذات قيمة تذكر بالنسبة لصناعة المواد البلاستيكية من حبال وأحذية وغيرها.

فالقضية في أساسها يجب أن لا تؤخذ من خلال المفاهيم الشكلية والسطحية التي لا تخدم الصناعة والتنمية الحقيقية بقدر ما تخدم في النهاية الاجتكاكات الأجنبية والسوق التجارية الدولية. فالصناعة يجب أن تخضع أولاً لقرار سياسي مدروس بدقة لا مجرد اجتهادات شخصية وقردية ومشاعر عاطفية، بحيث يحدد هذا القرار أي نوع من أنواع الصناعات يمكن البدء بها كسياسة لتصنيع وطني شامل في المستقبل يكون كما سبق وأن ذكرت تعبيراً وامتداداً مكملاً ومتطوراً للثروة القومية والمواد الخام المحلية وليس تعبيراً وامتداداً وتكميلاً للمواد الخام في الخارج ومراحل تكميل لصناعات أجنبية.

٤ - انتهاء سيطرة السوق الرأسمالية - التجارية الدولية والاستيراد غير المنتج :

أن محاولة توظيف الاستثمار وتشغيل الموارد القومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع خطة للتصنيع الوطني على ضوء ما سبق في بلد متخلف ومفتوح على مصراعيه بغير تحديد - كاليمن - لا تعني شيئاً ولا تستطيع تحقيق شيء ما لم يتحرر هذا البلد من سيطرة السوق الرأسمالية التجارية الاستهلاكية الدولية، والحد من الاستثمارات الغير منتج وإنهاء وضع البلاد كمجرد سوق لتوزيع السلع التجارية الأجنبية.

فالمشروعات الصناعية والزراعية وغيرها من المشاريع الانتاجية المساعدة الأخرى التي يمكن أن تهيئها الظروف المناخية والاستراتيجية للبلاد، كالسياحة وحركة الملاحة البحرية

والجوية الدولية ، كل هذه الاجراءات التي يمكن أن تتمخض عنها أية برامج للتنمية الوطنية الشاملة تستلزم بالضرورة من أجل نجاحها وجود حماية قوية وحاسمة لأنشطتها وانتاجها من المنافسة الغير متكافئة لسلع السوق الرأسمالية التجارية .

حيث لا يشكل مثل هذا الاجراء الضروري مجرد حماية لا بد منها للانتاج الوطنى فقط لكنه يشكل من زاوية اهم عملية تحرير حقيقى للسوق الوطنية وللأقتصاد الوطنى من التبعية والارتباط المطلق بالخارج وضمانا استراتيجيا للتنمية الحقيقية ووضع حد نهائى لعملية الانقراض والتقهقر الغير محدود للمنتجات المحلية واساسيات الاقتصاد الوطنى.

فالسلم الاستملاكية التجارية الضرورية من مواد غذائية وملبوسات وتجهيزات مكتبية ومنزلية وتعليمية وثقافية وغيرها والتي يشكل انتاجها المحلى الحد الأدنى للقدرة أى بلد على المحافظة على استقلاله الاقتصادى يجب أن تصنع وتنتج محليا بالنسبة لنا كمرحلة أولى على طريق التحرر الاقتصادى الشامل ووضع أسس التصنيع التكنولوجى المتقدم فى كل المجالات .

وعملية تحرير السوق المحلية وانهاء وضع البلاد كمجرد سوق لتوزيع السلع الاستهلاكية الاجنبية لا يعنى مطلقا العزلة عن العالم ونصب أوتانة القطيعة المطلقة معه كما يظن البعض ، فهذا ليس من مصلحتنا عوضا عن كون ذلك بمن الامور شبه المستحيلة التى لم يعد فى مقدور أى مجتمع أن يمارسها فى هذه المرحلة التاريخية المتطورة من حياة البشرية ولا من مصلحته أن يفعل ذلك حتى ولو كان فى مقدوره أن يفعل (١) .

(١) الجديد فى التنمية وعلاقتها بالتراث مرجع سابق .

فالمعملية هنا تتلخص فى ضرورة تغيير علاقاتنا وأوضاعنا الاقتصادية مع الخارج كبلد متخلف وإعادة ترتيبها جذريا بما يتوافق ومصالحنا الاستراتيجية فى التقدم والتنمية والقضاء على كل أشكال التخلف ، لا بما يتوافق ومصالح الاحتكارات الرأسمالية الدولية ويكرس حالة الاستغلال والتسلط على مقادير حياتنا الاقتصادية والسياسية وبالتالي تكريس حالة التخلف نفسه والحيولة دون وجود تنمية حقيقية كما كانت الحال فى الماضى والحاضر .

ويأتى فى مقدمة الضمانات الكفيلة بتغيير هذه العلاقة والوصول الى تلك النتيجة المطلوبة الى جانب انهاء وضع البلاد كسوق لتوزيع السلع التجارية الدولية الاستهلاكية الغير منتجة والغير ضرورية كما سبق الحديث أهمية تشجيع استجلاب وتوطين المنتجات العلمية والميكانيكية والتجهيزات التكنولوجية المقدمة ذات الدلالة المرتبطة جوهريا بالتصنيع والتنمية ، والتي لا يمكن توفيرها والحصول عليها بسهولة بدون الحصول عليها من الدول الصناعية المتقدمة ، ولا يمكن الاستغناء عنها فى مرحلة البداية الاولى على الاقل ، مع اتاحة الفرص الكافية للقروض ورؤوس الاموال الاجنبية والخبرات الاجنبية لأن تعمل فى المجال الاستثمارى الصناعى وفق شروط متكافئة ، ووفقا لما تقضى به الخطط والبرامج القومية باصلا ، والحيولة دون نشاط رأس المال الاجنبى فى المجال التجارى والاستهلاكى والخدمات الهامشية مهما كانت الظروف ، مع عدم الخضوع لاية ضغوط أو اشتراطات من شأنها فرض انماط معينة من الاستثمارات والنشاطات الاقتصادية المشبوهة والمشوهة داخل البلاد ، لانه بالرغم من أن الدول الرأسمالية المتقدمة قد لا تبدى محاولات مباشرة للتأثير على سياسات الدول المتخلفة الا أنها تستطيع أن تجبرها على سوء استغلال المساعدات التى تحصل عليها منها عن طريق فرض انماط معينة من الاستثمار والتوظيف

الغير منتج لهذه المساعدات كما تؤكد ذلك التحليلات المحدثة
فى هذا الصدد (١) .

وأمام هذا الموقف سوف نكتشف بسرعة أن كثيرا من
الدول الصناعية الرؤسمالية الكبرى التى تتساهى يوما بتقديم
عواطفها وقروضها وهباتها ومعوناتاها القافهة ، سوف لن
ترفض الدخول برؤوس أموالها الحقيقية وامكانياتها وخبراتها
الفنية العالية فى دعم التنمية وتحول دون استفادتنا
وحصولنا منها على التكنولوجيا المتقدمة من أجل التنمية
فحسب ، بل أنها ستحجم حتى عن استمرار تقديم تلك الفضلات
القافهة التى يتباهى بها ويتباهى بها الكثيرون منا خطأ وربما
تواطئا وخيانة ، باعتبارها رمزا للتعاون مع هذه الدول
من أجل التنمية التى لن تأتى من هذا الطريق المسدود .

كل ذلك سيحدث بكل تأكيد . وبالرغم من أننا لم
نبدأ بعد فى اختبار صدق هذه الحقيقة فى بلادنا
لأننا لم نبدأ بعد بالتنمية الحقيقية الا أن مثالا بارزا
قد حدث ويستطيع أن يترجم هذه الحقيقة فى واقعنا
وهو ما حدث بالنسبة لما يعرف بمساعدات منظمة
الكاثوليك التى كانت تقدمها أجهزتها لأشخاص وجماعات
بل وقرى ومناطق بعينها بصورة ثنائية مباشرة بعيدا عن
كل رقابة أو تقدير لمدى ما يمكن أن تعكسه من نتائج سلبية
أو ايجابية ، حيث أنه بمجرد حظر هذا التعامل الثنائى مع
أفراد وجماعات بعينها وربطها بالاتحاد العام لهيئات التعاون
الاهلى للتطوير وتحت إشرافه أحجمت هذه المنظمات عن
استمرار تقديم فضلاتها من القمح والمعلبات الفاسدة تماما .

وكل هذا وذلك انطلاقا من واستنادا الى الحقيقة التاريخية
والاقتصادية والاجتماعية القائلة بأن أى تغيير حقيقى من أجل

(١) د/ الجورجى الحسينى وآخرون دراسات فى التنمية الاجتماعية
دار معارف مصر طبعة الثالثة ١٩٧٧ .

التقدم والتنمية في بلد متخلف أمر يتناقض مع المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لكل بلد رأسمالي متقدم ، وهي لا تسمح به إذا ما طلب منها ذلك ، ولن ترضى عنه إذا ما تم رغم إرادتها ، فالامبريالية تهتم الآن بتبادل البضائع مع دول العالم الثالث أكثر من اهتمامها بتوظيف رؤوس الاموال في تنمية هذه الدول (١) ٥٥

أما الاستثمارات الامبريالية والرأسمالية الحقيقية فانه يتم تبادلها فيما بين البلدان الرأسمالية نفسها أكثر بكثير من توجيهها الى البلدان المتخلفة لنفس الغرض (٢) ٥٥

وهنا يجب أن لا ننزعج أبدا إذا ما قدر لنا أن نقف يوما مثل هذا الموقف ، بل نستطيع أن نؤكد وقتها بأننا قد وضعنا أقدامنا على عتبة أبواب التنمية الحقيقية ، وأن هذا الموقف المعادي الذي سنواجهه لن يؤثر على استراتيجيتنا في التنمية بقدر ما سيكشف لنا عن حقيقة تاريخية هامة عن الدول الاستعمارية والامبريالية طالما جهلناها أو تجاهلناها البعض ممن يعرفونها ، حرصا على مصالحهم الطفيلية المرتبطة بهذه الدول ونشاطها الاقتصادي في بلادهم *

ذلك أن العالم لم يعد حكرا على هذه الذل الرأسمالية الاستعمارية ولم تعد هي وحدها التي تملك حق رفع الصوت والدق على المنضدة الخشبية في الامم المتحدة أو أي مكان آخر من الارض كي يخضع العالم بلا نقاش ؟؟

فالعالم الثالث رغم تخلفه يملك هراوة قوية يستطيع أن يشهرها في وجه كل الحيوانات المفترسة والشرمة إذا ما أراد،

(١) انظر ببيرحاله نهب العالم الثالث ترجمة ومراجعة الدكتور يوسف شقراء والديب اللجمي طبعة ثانية منشورات وزارة الثقافة دمشق

١٩٧١ ص ١٠٣ - ١٠٥ *

(٢) نفس المرجع *

بجدية، والمعسكر الاشتراكي يقف عملاقاً، اقتصادياً وصناعياً هائلاً في الطرف المناقض للدول الرأسمالية الاستعمارية. ويقدم نموذجاً للحياة والتعاون الدولي جديراً بالاهتمام والتقدير ويقف الى جانب كل قضايا التحرر السياسي والاقتصادي للشعوب الجادة في ذلك .

والمعسكر الاشتراكي لا يفعل ذلك عن مجرد حب و إعجاب بالشعوب النامية والمتخلفة بعيداً عن المصالح الاقتصادية والسياسية التي تهمة أيضاً أبداً ، بل لان لهذا المعسكر مصالح اقتصادية وسياسية ومبدئية هي أساس موقفه من هذه الشعوب ، وبعض هذه المصالح تتفق مع طبيعة مصالح هذه الشعوب ، خصوصاً ما يتصل منها بمحاربة الاستعمار الرأسمالي وتقليص نفوذه ومصالحه داخل هذه الشعوب النامية ومنع استمرار ابتزاز الدول الاستعمارية لخيرات الدول الفقيرة والسيطرة عليها اقتصادياً وتعويق تقدمها ، وهو موقف من المفروض أن تدينه منه هذه الدول الى اقصى حد في تحقيق تحررها الاقتصادي ونحن جزء منها ، ونعرف حدود التعامل والتعاون المفيد مع كل الاطراف .

٥ - الاهتمام بالتعليم الفني وتنمية الثروة البشرية :

ان الاهتمام بهذا الجانب ومواجهته مواجهة جادة وشجاعة يشكل أحد المرتكزات الجوهرية والاستراتيجية التي لا غنى عنها لنجاح التنمية واستيعاب تكنولوجيا العصر واستخدامها لمصالح التقدم والنمو في بلادنا ، فالتعليم يجب أن يتخلص فوراً من مفهومه وأهدافه التقليدية والكلاسيكية. والقائمة على أساس أنه نوع من الثقافة الشخصية وتعلم الآداب والاخلاقيات الارستقراطية ، واعتباره أياً ما نوماً من الرهاية الشخصية الزائدة في حياة الفرد ، وسيلة لاكتساب بعض الامتيازات الشخصية والادبية والارستقراطية والبيروقراطية أيضاً في المجتمع ، وبنفس القدر أيضاً يجب أن يتخلص التعليم من مضامينه وطرقه العتيقة القائمة على

تلقين المعلومات النظرية وخلق سلم تعليمي معلق ومعزول عن الحياة الاجتماعية والعملية في واقع الحياة ، تمسح فيها المفاهيم الرومنسية والخيال الواسع والمثاليات والنصوص الجامدة ، وهذا الوضع المشين الذي يتسبب فعلا في عزل الاجيال الناشئة عن الواقع المعاش لمدة تتراوح ما بين خمسة عشر الى عشرين عاما ، ثم يعيد اليه من يسمون بالمتعلمين أو الخريجين الذين تم تأهيلهم وتعليمهم ، مع أن ما تم على الأصح لم يكن مجرد تجهيلهم فحسب بل وغرس مركبات النقص في عقولهم بأنهم صاروا من العارفين القادرين وحدهم على تغيير الواقع ، وهو ما تفيض به دائما أحاديثهم الطويلة ونواياهم الطيبة ، أما اذا أرادوا ذلك كيفيا وعمليا فتلك قضية تخرج عن حدود امكانياتهم وقدرتهم كثيرا .

فسياسة التعليم التي استسلموا لها ما يقرب من نصف حياتهم لم تعودهم على شيء من ذلك ، فهم قد تعلموا صفارا بأن النار تحرق الحطب وأن الفلاح يزرع الأرض وأن الذئب حيوان مفترس والثعلب حيوان مكر ٠٠٠ الخ وهم ربما لم يشعلوا النار يوما في حياتهم أو تقع أعينهم على فلاح حقيقي وهو يزرع الأرض عوضا عن مشاركته ، الا من خلال العالم الوهمي المصور والمكتوب على الورق .

هذا الوضع المغترب للتعليم في مجتمعنا وكل المجتمعات المتخلفة تقريبا يجب أن يتغير جذريا ويربط ربطا مباشرا وعمليا ببرامج التنمية ومتطلباتها في كل مرحلة من مراحل النمو ، ويتخلص من مفهومه وأهدافه الارستقراطية ومحتواه وطرقه التجهيلية العتيقة ، وإذا ما تم هذا الربط فانه سيتضح قورا كم هو مهم أن يتحول التعليم الثانوي العام الغير مفيد والغير منتج في الوقت الحاضر والذي سيتحول الى عبء ثقيل في المستقبل القريب الى تعليم فني منتج يخدم التنمية في كل المجالات ويشكل القاعدة والعمود الفقري لنجاحها ، وذلك بتحويل التعليم الثانوي الى معاهد مهنية متخصصة وذات أغراض

متعددة بتعدد حاجات ومتطلبات التنمية فى المجال الزراعى والصناعى والصحى والتعليمى والاقتصادى والميكانيكى وغير ذلك ، وفقا لما تقتضى به احتياجات الخطة القومية ومتطلباتها، وهذا لا يجب أبدا أن يحول دون المتفوقين والقادرين على الاستمرار فى مجال البحث الاكاديمى فى الجامعة ، بل يجب أن تعطى الفرصة للدارسين والعاملين فى هذه المعاهد وفى ميدان العمل نفسه فى المزارع والمصانع والورش والاعمال الادارية وغيرها من مجالات العمل لصعود السلم التعليمى الى الجامعة فى الحدود التى تضمن رعاية وتنمية كل المواهب العلمية أينما وجدت وفى أى وقت تتوفر لديها القدرة على ذلك وفق شروط دقيقة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الاجراء من شأنه أن يخدم مستقبل البحث العلمى والتكنولوجيا فى بلادنا ويحافظ على وضع الجامعة كمركز للبحوث العلمية الاكاديمية وتطويره لا مجرد مأوى لتخريج طوابير الموظفين والكتبة .

يضاف الى ذلك أهمية وضرورة الاهتمام بالقوى العاملة وتنميتها باعتبارها تمثل حجر الزاوية الاساسية والعنصر المثالى فى عملية التنمية فى بلادنا من حيث الوفرة والنشاط ، وذلك عن طريق الاهتمام بالمطبقة العاملة وتنمية قدراتها الفنية بفتح معاهد للتدريب والتأهيل المهنى لرفع مستواها الفنى ومنحها الوضع الاعتبارى المناسب الذى تستحقه فى حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالسماح لها بممارسة حقوقها النقابية والديمقراطية التى تقتضى بها قوانين الدولة ، حتى يتقدم عليها الفكرى واحساسها بمسئوليتها الوطنية تجاه التنمية الشاملة .

ان الاهتمام بالقوى العاملة والطاقة البشرية فى بلادنا لا يشكل العمود الفقرى لنجاح التنمية الحقيقية فحسب ولكنه يشكل من زاوية أخرى إحدى المرتكزات الاستراتيجية لسيادة الدولة المركزية الحديثة فى الداخل ويعزز مركزها الدولى فى الخارج اذا علمنا بأن ما يزيد على ٦٨٪ من السكان يشكلون

أياد عاملة نشطة فى الداخل والخارج ، أن الثروة البشرية بالنسبة لأى مجتمع فى الوقت الحاضر هى الرهان الرابع الذى لا يخيب فى ميدان الصراع الدولى فى الوقت الحاضر ، والاساس الاول الذى لا يمكن تعويضه أو الاستغناء عنه بالنسبة لأى مجتمع فى نضاله ضد التخلف وتحقيق نصر تقدمى حاسم فى مجال التنمية ، ونحن اذا ما جمعنا بدقة حسابات هذا المورد الهام فى بلادنا فسنعرف كم نحن قادرين على صنع الكثير وتحقيق الاكثر فى سبيل التقدم والبناء وتعزيز السيادة الوطنية والوزن الدولى فى الخارج وتقليص واضعاف كل جيوب التخلف ومركزاته فى الداخل ، اذا ما قدر هذا الجانب الهام حق قدره سياسيا واجتماعيا وفنيا واقتصاديا ، بدلا من تركه حتى الآن على هامش كل الاهتمامات والاجراءات الجادة على كل المستويات *

٦ - ضرورة تنمية وعى جماهير الشعب وضمان مشاركتها فى برامج التنمية :

ان اعادة ترتيب الازواضع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع من أجل التنمية وحشد الموارد القومية والتخلص من سيطرة السوق الرأسمالية الدولية وتبعيتها التجارية والاهتمام بالتعليم الفنى وتنمية الموارد البشرية والتأكيد على الصناعة والزراعة فى سبيل التنمية أيضا فى مجتمع متخلف كاليمن مرتين ومشروط بقضية أساسية أخرى ، وهى ضرورة تأكيد البعد الاجتماعى والشعبى للتنمية وانطلاقها من خلاله ، ذلك أن استنفار جماهير الشعب للمساهمة فى برامج التنمية وضمان مشاركتها الايجابية والفعالة لا يشكل الضمان الحقيقى الاول لنجاح التنمية فحسب ، بل أن هذا الامر يشكل المقياس العلمى الصحيح لمدى ارتباط التنمية بمصلحة المجتمع الحقيقية ورفاهيته وتقدمه الشامل من عدمه ، فما دامت التنمية تستهدف تغيير الواقع الاجتماعى وتسخر كل جهودها وامكانياتها من أجل رفاهية المجتمع الشاملة فانه من باب أولى أن تكون جماهير الشعب وكل فئات المجتمع صاحبة

المصلحة في التنمية هي التي تتحمل المسؤولية الاولى في عملية التنمية من أجل نفسها تخطيطا واسهاما وتنفيذاً ونستطيع أن نحدد الميزات الاستراتيجية لهذا البعد الاجتماعي في عملية التنمية باختصار في النقاط الآتية :

١ - تحقيق المضمون الشعبي وال جماهيري للتنمية في التخطيط والمشاركة والتنفيذ والاستفادة بناتج العمل ومنافعه المباشرة والغير مباشرة *

٢ - ضمان تجنيد كل الطاقات والامكانيات الاقتصادية والبشرية المتاحة في المجتمع لصالح التنمية التي تستهدف مصلحة المجتمع نفسه ، لأن المجتمع لم يكن بذلك تد تخلص من الاتكال والسلبية واللامبالاة والرفض الاجتماعي المباشر والغير مباشر لمشاريع التنمية كما يحدث عادة في المجتمعات القروية المتخلفة فحسب بل أنه يكون بذلك قد عمق في نفسه الشعور بمسئوليته المباشرة تجاه هذه المشاريع والبرامج وانها تهمه هو بالدرجة الاولى قبل غيره *

٣ - تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي والوجداني بين المجتمع وما تحدثه برامج التنمية من تجديدات وتغييرات جوهرية في مختلف جوانب الحياة المادية والمعنوية للمجتمع وجعل المجتمع يساير هذه المتغيرات ويستوعبها بصورة أفضل ٠٠ لأنه يحس بأنها من صنعه هو وليست مفروضة عليه وأنه فيها طرف ايجابي *

٤ - ان ارتباط برامج التنمية بجماهير الشعب والانطلاق من خلالها لا تكون بذلك قد حققت أهم أهدافها الجوهرية والاستراتيجية بالنفاذ الى صميم الواقع الاجتماعي والعمل على تغييره فحسب بل أنها بذلك تكون قد وفرت لنفسها ضمان استراتيجية البقاء والاستمرار والتجدد الدائم من خلال استمرار معاشية الواقع واستقراره والاعتماد عليه أيضا ، اضافة الى ضمان عدم الانحراف

- لخدمة طبقة أو فئة اجتماعية أو مصالح أجنبية مباشرة وغير مباشرة داخل البلاد وخارجها .
- ٥ - توفير القدرة الفائقة لبرامج ومشروعات التنمية في هذه الحالة على أن تكون انعكاسا حقيقيا وبمعيارا صادقا عن الواقع واحتياجاته ومتطلباته، وتوافقة تماما مع طبيعة ظروفه وأمكانياته الحقيقية وتطلعاته الى حد لا يجارى بالنسبة للمشاريع التي لا تهتم بهذا البعد لاسباب كثيرة سواء من حيث التكلفة أو العائد الاقتصادي والاجتماعي (١) .

فالقضية الجوهرية هنا لا تكمن في البحث عن مصادر وامكانيات تنمية الواقع وتطويره بقدر ما تكمن في جعل الواقع يستفيد استفادة كاملة من امكانياته الفعلية المتاحة أولا ، والدفع به الى ممارسة تطوير نفسه بنفسه ، ولا تكمن في التفكير في العمل من أجل الآخرين بقدر ما تكمن في جعلهم يعملون من أجل أنفسهم .

والكلمة التي لا بد منها قبل الانتهاء من هذا القسم من الدراسة هي التساؤل الجوهري عن موقف وموقع تجربة العمل التعاوني في بلادنا من كل التحليلات والبديهيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي سبق تحليلها باعتبار هذه التجربة تمثل شكلا ومدخلا هاما من اشكال ومداخل التنمية الحديثة من ناحية ولأن هذه الدراسة قد قصد بها أصلا تحليل وبحث هذه التجربة نفسها وإبراز أطرها ومضامينها وأبعادها فعلا وصولا الى أهمية وضرورة وضعها على بساط البحث والدراسة العلمية على النطاق المحلي والقومي والدولي والحكم عليها على ضوء كل ذلك وأين تقف من كل المفاهيم التعاونية القديمة هذا ما ستوضحه لك صفحات القسمين الآخرين التاليين من هذه الدراسة في حدود ما أتيج للباحث من القدرة والامكانية .

(١) عد الى ص ١٨ ، ١٩ من هذه الدراسة للاستيضاح .

القسم الثاني

الفصل الثالث

التعاون كشكل من اشكال التنمية الحديثة*)

المفاهيم والاشكال التاريخية للعمل التعاوني :

قبل الخوض في صلب الموضوع المتعلق بتقييم وتحليل تجربة الحركة التعاونية اليمنية كنموذج ناجح للتنمية الحديثة وإعلان الحرب ضد التخلف في بلد متخلف كاليمن لا بد من التوقف قليلا وبالضرورة عند تحليل مصطلح التعبير نفسه لمفهوم : « التعاونيات أو الجمعيات التعاونية » بمفهومها التقليدي ومدى انطباقها على التجربة اليمنية وكيف ان هذه التجربة استطاعت أن تنطلق في تطبيقاتها وممارستها من أحدث المفاهيم المعاصرة للتعاون وأكثرها تقدما ونضجا ومن حيث انتهى الآخرون في يومنا هذا لا من حيث بدأوا منذ أكثر من مائتي عام أو يزيد في انجلترا وفق مفاهيم ومبادئ

(*) أود لفت نظر القارئ العزيز الى أن بعض مادة هذا انعصر من الدراسة كان قد سبق نشرها في كتاب « الجديد في التنمية وعلاقتها بالتراث » الذي ظهر في أوائل عام ٧٦ ضمن هذه السلسلة من كتاب « الغد » ولكن نظرا لما تعرضت له تلك الدراسة بسبب كارثة الحريق التي شبت في الشركة اليمنية للطباعة والنشر حيث كانت معظم النسخ تحت التشطيد الاخير في المطبعة هُتلت عن آخرها ولم يكن قد سحب من الدراسة الا كميات محدودة *

وعليه فقد رُئى إعادة نشر الجزء الخاص لتعارف ضمن هذه الدراسة المتكاملة عن التجربة التعاونية اليمنية بعد ان أُجريت لها الكثير من التعديلات والاضافات وذلك حتى يأخذ هذا الجزء فرصة حقيقية للنشر نظرا لاهميته بالنسبة للتعاون من ناحية وحتى تظهر هذه الدراسة أكثر شمولا وتكاملا متضمنة كل ما سبق نشره عن العمل التعاوني في بلادنا من ناحية أخرى *

« روتشيك » العتيقة وأمثاله وما قبل « روتشيك » أيضا (١) وسيوضح ذلك من خلال استعراضنا الموجز لأربع مراحل تاريخية هامة ارتبطت بها أربعة أشكال أو أربعة مفاهيم أساسية للتعاون اصطلاحاً وموضوعاً، وهى الشكل الأكثر قدماً والمرتبط بالجماعات والمجتمعات البدائية المبكرة والتي ارتكزت حياتها على أسس تعاونية وجماعية كاملة بحكم طبيعة المرحلة والظروف التاريخية التي بدأ منها الإنسان خطواته الأولى فى اختطاط تاريخه وحضارته على هذا الكوكب ، ثم الشكل الأكثر تقليدية والمرتبط بمرحلة تاريخية لاسمته وهى مرحلة المجتمعات الاقطاعية والذي يرتبط أساساً بمفهوم الصدقة والبر والاحسان . الخ . والشكل الوسيط وهو يمثل مرحلة متقدمة بالنسبة للشكل الاول والمرتبط بالمجتمعات الصناعية وبتقديم خدمات هامشية وجزئية لفئات معينة من أفراد المجتمع ، الا أنه قد أصبح اليوم مفهوماً تقليدياً تماماً بالمقياس الى الشكل الرابع والآخر الأكثر جدة ومعاصرة والمرتبط بحل المشاكل الجذرية للمجتمع والاسهام المباشر فى عملية التنمية الشاملة .

أولاً : التعاون فى حياة المجتمعات البدائية المبكرة :

لقد تميزت مرحلة ما قبل الثورة الصناعية أو مرحلة المجتمعات البدائية على الاصح بأشكال معينة من التعاون على نطاق واسع ، بل لقد بنيت حياة الجماعات والمجتمعات البدائية البسيطة منذ فجر التاريخ الانسانى على أسس تعاونية صرفة فى كل نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية. أساسها الجماعية والتعاون فى كل شيء تقريباً ، وانعدام النزعة الفردية أو القدرة على البقاء والعيش للفرد بدون الآخرين والتعاون معهم ، حيث لم يكن للفرد بذاته أى مدلول شخصى أو اجتماعى أو اقتصادى إلا من خلال انتمائه

(١) اقتصاديات التعاون جابر جاد عبد الرحمن القاهرة دار المعارف

الحتى الى جماعة وذوبان شخصيته فيها . اذا ما نكر فى الانفصال عن هذه الجماعة أو التفرد بحياته الشخصية دونها فإنه يتحول الى كائن لا معنى له تماما وهو ما لم يكن يحدث الا حينما تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية وظهور الملكية الفردية والتي تفتت على اثر ظهورها المجتمع المشاعى التعاونى وزادت انقساماته الطبقة .

ولقد كانت هذه الحالة المبكرة فى تاريخ المجتمعات تعبيراً صادقاً وانعكاساً حقيقياً لطبيعة الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحيطة والقاسية والتي بدأ منها الانسان خطواته الاولى فى بناء واختطاط تاريخه الحضارى على هذا الكوكب ، فكانت الجماعات البشرية المبكرة تعالج كل مشاكلها وتمارس كل شئون حياتها بالطرق الجماعية الشاملة والتعاونية البحتة ، سواء من حيث البحث عن الثمار والصيد وتوفير الاقوات الضرورية ، أو من حيث مواجهة الكوارث الطبيعية والحيوانات المفترسة والدفاع عن النفس .

وبعد اكتشاف الزراعة ارتقى شكل العمل الجماعى التعاونى من جماعة البحث عن الثمار والتقاطها وصيد الحيوانات الى جماعية العمل الزراعى والصناعى وأعمال الرعى والصيد الأكثر تقدماً ، حيث كان أفراد الجماعة أو المجتمع ينقسمون الى مجموعات منها من يزرع الارض، ومنها من يذهب للصيد أو الرعى ومنها من يصنع الأدوات والملابس ويبنى البيوت . الخ .

وقد يشارك كل أفراد الجماعة مجتمعين أو متفرقين فى اداء كل هذه المهام فى آن واحد أو من وقت لآخر .

وبالرغم من أن الملكية الجماعية فى كل شئ قد تفتتفى مراحل تاريخية لاحقة وتحولت الى ملكيات فردية وأسرية للأرض والحيوانات وغيرها ، وهى مراحل أو مرحلة ما عرف تاريخياً بمرحلة النظام الاقطاعى ، الا أن أشكال التعاون

الجماعى من أجل المصالح والمنافع المشتركة ظلت قائمة ومستمرة حتى يومنا هذا بالنسبة للمجتمعات المتخلفة التى ما زالت تعيش مرحلة ما قبل النمو وما قبل الصناعة الحديثة وذات الطابع الاقطاعى المتخلف ، حيث تتضمن عادات وأعراف وتقاليد هذه المجتمعات الكثير من مظاهر التعاون والتضامن الاجتماعى تجاه الكثير من القضايا والمصالح المشتركة بين الافراد والجماعات ، والتى لا يستطيع فرد أو مجموعة أفراد مواجهتها بأنفسهم ، وهو ما يحدث عادة فى حالات الموت والزواج والولادة ومواجهة الكوارث الفردية أو الجماعية ، وكذلك حماية وصيانة المرافق والمصالح العامة المشتركة كالطرق والأشجار البرية المثمرة وموارد المياه وغيرها ، وما يزال مجتمعنا اليمنى نفسه قادرا على تقديم أمثلة بارزة لذلك فى عاداته وأعرافه وتقاليده التعاونية الحسنة والتى لا مجال للحدث عنها بذاتها الآن .

الا انه نتيجة تفشى الانانية الفردية وحب الاستئثار بالارض ومن عليها من قبل الافراد والجماعات على حساب أفراد وجماعات أ. رى وتفاقم الصراعات حول هذه القضية وأيلولة ذلك للبعض المنتصر فى هذه الصراعات دون البعض الآخر مما أدى الى بروز جماعات الفقراء والمعدمين والمحتاجين من ناحية ، والاغنياء والميسورين من ناحية أخرى ، وقمة النزعة نحو العمل الجماعى والاهتمام بالمصالح العامة المشتركة بين كل أفراد المجتمع .

وفى مواجهة هذه الظواهر والمشكلات الاجتماعية ظهر مفهوم وشكل آخر من أشكال التعاون وهو ما تتضمنه مفاهيم الصدقة والبر والاحسان والمساعدة بالنسبة للأفراد المحرومين فى المجتمع من ناحية ونزعة الثواب والرغبة فى الصدقة ببناء المصالح العامة من قبل بعض الافراد الاغنياء ، كبناء دور العبادة أو اصلاح موارد المياه وما يعرف بالسبل والمحاسن فى بلادنا مثلا . الخ . ووقفت لذلك الاموال والعقارات الواسعة .

الا أن التعاون بهذا المفهوم وكما هو واضح اضافة الى كونه قد تقلص وصار أكثر محدودية وضيقة بالنسبة لما كان عليه فى مرحلة ما قبل المجتمع الاقطاعى فان قيمته و..ضمونه الاجتماعى قد تغير أيضا من معنى الجماعة الحتمية الضرورية ذات المكانة الاولى فى حياة المجتمع الى معنى مستضعف وممتن وتعبير عن الانانية الفردية من خلال مفهوم الصدقة والبر والاحسان ... الخ بدلا من كونه تعبيراً عن التعاون والتضامن الاجتماعى والاقتصادى الحقيقى، وذلك ما سيتضح فى الفقرة التالية التى سنتحدث فيها عن الاشكال الاكثر تقليدية للعمل التعاونى .

ثانيا : الاشكال القديمة والاكثر تقليدية لمعنى التعاون :

ويرتبط هذا الشكل بمرحلة ما قبل الثورة الصناعية أو ما يعرف بالانقلاب الصناعى والمجتمع البرجوازى ، وهى المرحلة المتصلة اتصالا مباشرا بمجتمع الاقطاع والذى ما تزال نماذجه متوفرة فى كثير من البلدان النامية والمتخلفة ، حتى الآن بما فى ذلك مجتمعتنا .

ويدور مفهوم هذا الشكل من التعاون حول فكرة حل مشاكل المعوزين والمحرومين فى المجتمع عن طريق الصدقات وأعمال البر والاحسان وتحسيس واستنهاض عواطف ومشاعر الاغنياء والميسورين للعطف على الفقراء والمحرومين بتقديم المساعدات المادية والغذائية لهم فى الاحوال العادية وغير العادية ، ووفقا لهذا المفهوم المتخلف نفسه لمعنى التعاون نشاهد الكثير من الناس المعوزين المحتاجين «وربما المحترفين للمعوز» كثيرا ما يرتادون ابواب بيوت الاغنياء والميسورين فى المناسبات وغير المناسبات للحصول على الطعام أو الملابس أو النقود ، كما يفعل بعض اغنياء التجار فى شهر رمضان حينما يستقيم على باب متجره أو وكالته الضخمة وأمامه عشرات المعوزين والمحترفين للمعوز وهو يقوم بتوزيع النقود عليهم أو الملابس أو نحو ذلك .

وتتكرر نفس الصورة بشكل آخر حينما يقوم أصحاب العواطف الدينية الطيبة فى المساجد بتوزيع مبالغ من النقود للمارة من محترفى التسول بدور العبادة وعلى أبوابها بحق ويدون حق ، أو كما يفعل أغنياء الريف حينما يعدون سفرة طعام شعبى يومى فى مكان خاص من المنزل لمن يريد أن يأكله من المارة والمحتاجين « ديوان الشيخ مثلا » يضاف الى ذلك المخصصات الضائعة فى الدوائر الحكومية لهذا الشأن .

وهذا الشكل من التعاون يقوم على العفوية ولا يرتبط بأى نظام أو قواعد مكتوبة وملزمة ، وقد ثبتت مساوئ هذا المفهوم الضيق والمتخلف جدا لمعنى التعاون وتأكد فسادُه وتجاوزته كل المجتمعات التى تجاوزت مراحل التخلف والنمو بعد أن أكدت الدراسات الاجتماعية والنفسية بأن هذا الشكل مما عرف بالتعاون أو التراحم والتعاطف أو أى تسمية من التسميات الكثيرة التى تعبر عن محتواه ومضمونه لا يساعد على حل المشاكل الاجتماعية بقدر ما يعمل على تكريسها وتفاقمها وعلى تعميق مشاعر الذل والمهانة والسلبية فى جانب من المجتمع وهو الجانب الذى يأخذ ، والانانية والكبر وحُب التظاهر فى الجانب الآخر وهو الجانب الذى يعطى

فمن حيث كون هذا الشكل الذى يظنه الناس تعاوناً وتراحماً ٠٠٠ الخ . يعمل على تكريس وتفاقم واستفحال مشاكل التخلف الاجتماعى بدلا من حلها نلاحظ أنه نتيجة عدم خضوع هذه العطاءات المختلفة لأى نظام محدود ومدرّوس واعتماده على مجرد العواطف الطيبة أو حب التظاهر يساعد بشكل فعال على خلق فئات اجتماعية وطواير عديدة من محترفى التسول والمتراكلين على الغير فى معيشتهم وتعميق مشاعر السلبيه واللامبالاة بالحياة والعزوف عن العمل المنتج ، الى جانب تعميق الشعور بعدم الثقة بالنفس والاحساس بالذل والمهانة والمسكنة الذى يمارسونه تجاه أنفسهم ويعلنونه تجاه الغير كشرط ضرورى وسيلة مثلا من أجل الحصول على ما يحصلون عليه من الجانب الآخر .

أما من حيث كون هذا الشكل مما عرف بالتعاون
بجمل على تصعيد روح الانانية والكبرياء وحب التظاهر
والرغبة في اذلال الآخرين من قبل الجانب الآخر من المجتمع
وهو الجانب الذى يعطى ، فما ذلك الا لأن الغالبية العظمى
ممن ينتمون الى هذا الجانب لا يرتبط عطاؤهم بدوافع
الإنسانية بحتة مهما ادعوا لأنفسهم ذلك أو تظاهروا به أو
اعتقدوه فى قرارة أنفسهم بقدر ما يرتبط بنزعة أخرى أصيلة
وغير مباشرة أساسها أشباع رغبة الانانية فى التميز عن الغير
والتعالى عليهم ، خصوصا حينما يكون هذا الكبر والتميز
بين من يعطى بشعور الانفة والتعالى وحب التظاهر ومن
يأخذ بشعور الذلة والخنوع ، فتلك هى متعة الانانية عند
البشر ورغبة اذلال الغير والتعالى عليهم والتى تتحقق من
خلال مثل هذا الموقف بدون شك . .

هذه الامور ليست فروضا خيالية أو اجتهادات شخصية
بقدر ما هى حقائق علمية أكدها علماء النفس والاجتماع (١)
واقد كان الدين الاسلامى الحنيف سباقا الى ادراك هذه
الحقائق قبل أكثر من ألف وثلاث مائة عام حينما أكد حق
الفقراء فى أموال الاغنياء ممثلة فى الزكاة ودفعها اليهم عن
طريق بيت المال وفق نظام وتشريع معين أساسه وجوب العطاء
ممن يملك وحق الاخذ لمن لا يملك وذلك حماية لفقراء الناس
وأغنيائهم على السواء من شرور العوز والمهانة والذل
والتواكل من ناحية ، والمن والانانية والكبرياء والتظاهر على
الغير من ناحية أخرى .

ثالثا : الاشكال الوسيطة والمقدمة للتعاون والتى أصبحت تقليدية :

وترتبط هذه الاشكال من التعاون بمرحلة ما بعد انتشار
الصناعة والنظم الاقتصادية البرجوازية والرأسمالية فى غرب
أوروبا وأمريكا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين

(١) مقدمة فى علم النفس الاجتماعى دكتور مصطفى سويدي دار المعارف

وأساس هذا الشكل من التعاون انه جاء كرد فعل مباشر لحالة التناقس الاقتصادي بين رجال المال والاعمال الذين سخرُوا كل جهودهم وامكانياتهم لعمليات الخلق والابداع العلمى من أجل تطوير الانتاج والبيع وصولا الى مزيد من الربح وفق مبدأ : « مزيد من العلم والاختراع من أجل مزيد من الانتاج والبيع من أجل مزيد من الربح » وأى قضايا أو مشاكل اجتماعية أخرى فى المجتمع لا تستجيب لمثل هذا المبدأ وتدفع به الى الامام تعتبر خارج نطاق مسؤوليتهم ولا تعنيهم فى شيء حتى ولو كانت من صنعهم هم ومن نتائج مبادئهم نفسها ويفعل تقدم العلم والصناعة وزيادة الثروة الاقتصادية .

فقد رافق كل ذلك مشكلات اجتماعية كثيرة من البطالة والبطش والتشرد والفساد الخلقى وصعوبة الحصول على الخدمات الضرورية من المواد الغذائية والطبية والترفيهية وغيرها . لأن كل الجهود والامكانيات كانت تندفع بكامل طاقتها نحو الاتجاهات التى يتوفر من خلالها الحصول على أعلى معدلات الربح الفردى ضاربة عرض الحائط بكل القضايا التى تتصل بخدمة المجتمع الا بما لا يتعارض وتحقيق ربح أعلى .

أمام هذا الموقف ومن صميمه اعتصر جماعة «روتشيلد» رائد الحركة التعاونية التقليدية هذه، فى القرن التاسع عشر اعتصروا مبادئهم التعاونية الشهيرة عام ١٨٤٤م والتى ما تزال تدور حولها حتى اليوم معظم وغالبية الاشكال والنظم التعاونية فى البلدان الرأسمالية والبلدان النامية والمتخلفة المرتبطة بها اقتصاديا ، اضافة الى كون تلك المبادئ ما تزال مع الاسف هى الدرس الاول الذى يجب أن يتعلمه كل التلاميذ ويعرفه كل التعاونيين قبل غيره وتبيح بقرده أصوات المدرسين فى الفصول الدراسية ومدرجات المعاهد والجامعات عند الحديث عن أى معنى للتعاون .

وحتى نتمكن من تحديد الأبعاد الجوهرية والحقيقة لهذا المفهوم التقليدي للتعاون وكيف انه قد فشل حتى الآن في أن يلعب أى دور فعال فى حياة أى مجتمع من المجتمعات التى نادت به وتمسكت به طويلا وحتى اليوم ، وكيف أن الدور الحقيقى والجوهري لهذا النوع من التعاون لا يتجاوز مفعله مجرد المخدر والسكن لإلام الفئات المحرومة فى المجتمع والتستر على الامها ومشاكلها الحقيقية وصولا الى ما يشبه التضليل والتمويه على غالبية المجتمع وصرفه عن ادراك مشاكله الحقيقية وحلها جذريا ، وحتى نتمكن من ادراك كل ذلك لا بد وأن نلاحظ بدقة الآتى :

١ - ان هذا المفهوم وفقا لمبادئ « روتشيلد » واتباعه يقوم على أساس الاكتتاب بأسهم معينة من أجل اقامة مشروع معين أو توفير خدمة معينة لفئة معينة من الناس هى فئة المكتتبين الذين لم يستطع رأس المال الخاص ولا الدولة توفيرها وتأمينها بالشكل المطلوب ، إضافة الى استهداف الحصول على الربح سواء عن طريق الاكتتاب أو نسبة التعامل للعضو .

وفى هذه الحالة ينتهى الامر الى احسدى نتيجتين لا ثالث لهما : أما أن يكون المكتتبون من أصحاب الاموال ذوى القدرة الاقتصادية فتمحى عنهم صفة الحاجة المباشرة لخدمة المشروع التعاونى وبالتالي صفة التعاون بمعناه الحقيقى ويتحول المشروع الى مجرد شركة مساهمة للاستثمار والربح يحمل فوق رأسه اسما دعائيا جذابا هو « الجمعية التعاونية لهذا المجال أو ذاك » .

واما أن يكون المكتتبون من ذوى الحاجة فعلا لخدمات المشروع ومن أصحاب الدخول المنخفضة المتضررين بهسسه المشكلة أو تلك ، وفى هذه الحالة تصير نسبة الفشل أكثر من ٧٠٪ لقلة المال من ناحية وعدم القدرة على منافسة سوق المضاربة القوية المحيطة والمعادية لجوهر المفهوم التعاونى

نفسه من ناحية ثانية ، وحتى لو قدر لبعض الحالات المشاهدة من هذا النوع أن تنجح فإنها ستنتهى حتما « وفقا لمبدأ روتشيلد » الى نفس النتيجة الاولى ، تتطور الجمعية من مشروع بسيط لخدمة الاعضاء وسد حاجتهم تدريجيا الى شركة اقتصادية مساهمة .

وبذلك تتأكد حقيقة أن هذا المفهوم التقليدى للتعاون هو فى جانب منه لا يخرج عن كونه شكلا من أشكال التجارة والاستثمار الاقتصادى المذهب لرأس المال .

٢ - أن هذا المفهوم قد ظهر كما سبق وان ذكرت كرد فعل مباشر لمعالجة المشكلات التى أفرزها المجتمع الصناعى ونظام المنافسة الحرة كما يسمونها ، وقد انزعج منه رجال الاعمال والمضاربون فى أوروبا فى البداية وقاموه بشدة لدرجة أنهم كانوا يفرضون على التعاونيين ويشترطون عليهم بقوة القانون أن لا يقيموا مراكز خدماتهم وأنشطتهم ومنتجاتهم الا فى الشوارع الخلفية للأسواق الرئيسية والأماكن النائية (١) شأنهم شأن ما يفعله أمثالهم حاليا فى البلدان النامية والمتخلفة فى مدائنهم وكرهم وتشويهم لأى عمل جماعى -

الا أنهم فى أوروبا قد أدركوا بعد وتمت قصصير ووفقا للمفهوم الذى ناقشناه فى الفقرة السابقة أدركوا أن التعاون بهذا المفهوم ليس مخيفا الى هذا الحد لأن ما نجح منه سوف ينضم الى نفس الفصيل ، وما تعثر فلا خوف منه بل سيظل دائما - وهو ما يحدث بالفعل - يقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة لصالح نظام المضاربة الذى يركز عليه نظام المجتمع الرأسمالى ، وذلك عن طريق معالجة المشاكل الجزئية والهامشية فى المجتمع وتخديرها وتسكينها من وقت لآخر والحد من تفاقمها ، وذلك عن طريق ما يقدمه بالفعل من حلول وخدمات جزئية كتجميع بعض السلع

(١) دراسة لـ لـ لـ عبد الله الواسمى غير منشورة .

الضرورية وتوزيعها أو البيع بتخفيض وهمى لبعض السلع الى جانب بعض الخدمات التعليمية والصحية والتي لا يجد المتنافسون والمضاربون الوقت لمضيقه فى معالجتها لأنها غير مربحة بالنسبة لهم والتي لم تركزت تتفاقم لانعكس ذلك على النظام الاقتصادى والاجتماعى برمته وعرضه للسقوط *

وبذلك تتأكد حقيقة ثانية عن هذا المفهوم التقليدى للتعاون هو أنه حتى فى حالة نجاحه فى معالجة بعض المشاكل الجزئية والهامشية فى المجتمع وتقديم بعض الحلول الوقتية لها لا يفرى بذلك على حل مشكلات أساسية فى المجتمع بقدر ما يعمل على حماية النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم فى بلد تسوده المضاربة والتنافس الغير مشروع رغم ما قد يبدو من الناحية الشكلية أنه يقف منه موقف النقيض *

لأن هذا المفهوم للتعاون بشكله الهزيل ودوائر نشاطه الضيقة ، وفلسفته ورؤيته المحدودة الافق يقوم بعملية تستر على عيوب هذا النظام الرأسمالى وعدم التمكين من الكشف عن مساوئه الحقيقية وبالنتيجة الدفاع عن هذا النظام نفسه وحمايته من السقوط واظهاره بالمظهر المذهب *

٣ - أن مما يؤكد على تقليدية هذا المفهوم للتعاون وعدم صلاحيته كوسيلة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لأى مجتمع متخلف أو متقدم باعتباره مفهوم جزئى ضيق الافق والحركة ويقف على هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية دائما ، اضافة الى كونه نظام ملحق بأنظمة التنافس والمضاربة ويحكمها اليوم نظام الاحتكارات ولا يتعدى المجتمعات الرأسمالية التى كان يحكمها فى الماضى مبدأ كونه صورة مهذبة لها هو أن هذا المفهوم الى جانب كل ذلك ورغم تقدمه فى الظهور منذ عام ١٨٤٤ لم يستطع أن يحقق استقلاله كنظام اجتماعى واقتصادى قائم بذاته وله تجربته الخاصة به فى أى مكان من العالم *

فنحن لم نر أو نسمع حتى الآن بأن مجتمعا صار يحكمه نظام تعاونى وفق مفهوم خاص به فى أى مكان من العالم ، فنحن لم نر أو نسمع حتى الآن بأن مجتمعا صار يحكمه نظام تعاونى وفق مفهوم روتشيلد واتباعه ، رغم أن نظاما اجتماعية واقتصادية أخرى قد ظهرت فى فترات لاحقة واستطاعت أن تؤكد استقلالها كنظم ونظريات اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها ، وأن تسجل تجاربها الخاصة بها وتحرز نجاحات لا بأس بها ، كنظم وتجارب المجتمعات الاشتراكية ونظام القطاع العام الذى تملكه الدولة وتوجه من خلاله الاقتصاد القومى فى كثير من البلدان والقطاع المختلط ٠٠ الخ . إضافة الى المفهوم المعاصر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى يعتبر العمل التعاونى بمفهومه الأكثر معاصرة العمود الفقرى للتنمية فى البلدان المتخلفة .

وهذا ما سيتضح جليا من خلال مناقشتنا لمفهوم التعاون الحديث فى الفقرة التالية من هذه الدراسة ٠٠

رابعاً : المفهوم الأكثر جدة

ومعاصرة لمعنى التعاون :

إن التعاون بمفهومه الحديث وبأسهل تعبير مبسط هو جزء لا يتجزء من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلد نام أو متخلف وتتزايد أهميته يوماً بعد يوم فى برامج التنمية باعتباره الجانب الأكثر التصاقاً وتفاعلاً مع السواد الأعظم من فئات المجتمع . والى تستهدفها برامج التنمية بالتغيير والتحول نحو الأفضل باعتبار أن ذلك هو الغاية الجوهرية الى تنمية حقيقية فى أى مجتمع (١) .

فالتعاون بهذا الشكل وبهذا المفهوم لم يعد شكلاً من أشكال البر والاحسان ، أو مجرد الاهتمام بحل مشكلات جزئية وهامشية فى المجتمع باعتباره ممكلاً أو مساعداً لهذا النظام الاقتصادى أو ذاك بطريقة مباشرة وغير مباشرة .

(١) نبيل محمد توفيق السمالوطى : علم اجتماع التنمية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ ص ٤

لكنه أصبح شكلا من أشكال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وأشد جوانب التنمية أهمية وحيوية لارتباطه بالعنصر البشرى على أوسع نطاق والذي تستهدفه التنمية بالدرجة الأولى كفاية أساسية .

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد الخواص الجوهرية للتعاون الحدث فى الآتى :

٦ - الشمولية :

بمعنى أن لا تقتيد الجماعة التعاونية بحد معين من نشاطها أو عند حل مشكلات جزئية وهامشية مما تعانى به ، بل لا بد وأن توسع اهتماماتها وأنشطتها وتنوعها بتنوع الحاجات التى تريد تحقيقها والمشكلات التى تريد معالجتها ، وعلى أن تتناول فى عملها أسلوب الحلول الجذرية للمشكلات والبعيدة المدى لا مجرد المعالجات الانية والشكلية .

فإذا كانت الجماعة التعاونية فى منطقة معينة تعانى من العزلة لعدم توفر خطوط المواصلات فيجب أن تبادر إلى شق الطريق وهو الحل الجذرى بدلا من إنشاء جمعية لمساعدة الغير قادرين على السير بسبب المرض مثلا بحملهم على الاكتاف إلى حيث تتوفر لهم الخدمات الطبية، وإذا كانوا يحتاجون فى منطقته إلى مشروع للمياه فيجب أن يبادروا متعاونين إلى حفر الآبار الجوفية وتركيب المضخات أو مد الانابيب وبناء الخزانات بدلا من نصب الأوانى الفخارية والمعدنية الكبيرة على حواف الطرق والشوارع وملئها بالمياه الملوثة بقصد حل مشكلة العطش لمن لا يستطيع توفير الماء كما يفعل بعض الأشخاص الطيبين .

ويقاس على ذلك كل شئ قد تواجهه الجماعة التعاونية فى بيئتها المحلية من مشكلات أو ما تريد تحقيقه من مشروعات فى مجال الصحة والتعليم والزراعة والصناعات المحلية

وغيرها دون التقيد أو الوقوف عند حل مشاكل معينة أو تقديم خدمات معينة لأشخاص معينين .

٢ - عدم الربح أو الاكتتاب الفردي :

وربما تكون هذه الخاصية من أهم الخواص الجوهرية التي تميز التعاون بمفهومه الحديث عن غيره من أشكال التعاون التقليدية ، فالجماعة التعاونية التي ترتبط بمكان واحد وبيئة مشتركة واحدة يجب ألا تربطها بالعمل التعاوني دوافع الاكتتاب العضوي والحصول على الامتيازات الناجمة عن ذلك للعضو من أرباح وغيرها بقدر ما يربط أفرادها أساسا الحاجة الفعلية إلى حل مشكلة معينة أو تحقيق هدف معين يخدم الجماعة ككل بحكم روابطها الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية المشتركة ، إلا إذا كان القصد من ذلك هو الاتجار والحصول على الربح والامتيازات لقلة أو مجموعة دون غيرها تحت شعار التعاون أحيانا ، أو بقصد مسخ الفكرة الجوهرية للعمل التعاوني والزج به في تعقيدات تنتهي به إلى الفشل أو مجرد البقاء شكلا بلا مضمون .

ولهذا يجب أن تُلغى من مفهوم التعاون الحديث فكرة الاكتتاب العضوي ودفع القوائد والأرباح مهما كان شكلها ويستعاض عن ذلك باتباع الآتي :

(أ) أن تتوفر الرغبة لدى غالبية الجماعة التعاونية المرتبطة بمكان أو منطقة أو مهنة معينة في ممارسة العمل التعاوني كأسلوب لحل مجمل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وتوفير حاجاتهم المشتركة .

(ب) يُعتبر جميع أفراد الجماعة بعد ذلك أعضاء في التعاون تلقائياً وبدون استثناء عملاً برأى الأغلبية وبحكم ارتباطاتهم وعلاقاتهم وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية المشتركة .

(ج) تجمع الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع وخدمات العمل

التعاونى عن طريق الاشتراك الملزم الذى تقره الاغلبية
والتي تتم فى شكل ضريبة طوعية يرتضيها أفراد الجماعة
التعاونية لانفسهم دون أن ينص على ذلك قانون رسمى
من قبل الدولة يضاف الى ذلك ما يجب أن تقتطعه الدولة
نفسها من الدخل القومى بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ لكى
يستثمر فى مجال التنمية بواسطة التعاونيات باعتبار
عملها يشكل جزءا أساسيا من برامج التنمية الشاملة،
يضاف الى ذلك أيضا ما يقدمه التعاونيون من الهبات
والتبرعات سواء كانت نقدية أو عينية فى شكل عقارات
أو جهد جماعى يمكن برنامجهم من النجاح بأقل تكلفة.

(د) تتحول كل ممتلكات التعاون الى مال عام وتعود فوائده
على الجماعة فى شكل خدمات مختلفة ومنافع عامة.
ومشروعات اقتصادية قابلة للنمو والتطور باستمرار
لصالح الجماعة ، وأى عوائد نقدية من هذه المشروعات
يستخدم منها فى مجال الخدمات وإعادة الاستثمار
لتنمية المال العام ومشروعاته الاقتصادية نفسها .

٢- المشاركة المباشرة فى وضع وتنفيذ خطة التنمية :

بمعنى أن التعاون بمفهومه هذا سيصبح مفهوما شعبيا
واسع النطاق وأداة تنفيذية عملاقة لبرنامج التنمية وأجهزتها
الفنية ، وما دام أنه سيصبح كذلك وسيقطع جزء أساسى من
الدخل القومى المستثمر فى خطة التنمية عن طريق التعاونيين.
فإن التعاونيين لا بد وأن يساهموا كطرف مباشر فى وضع
خطة التنمية نفسها طالما وأنهم سيتحملون جزءا رئيسيا من
تنفيذها من ناحية ولأنهم بحكم أنهم يكونون أوسع قطاعات
المجتمع يمثلون الهدف والغاية من خطة التنمية بكاملها من
ناحية أخرى وبحكم أن غالبية المجتمع ستتحول الى جماعات
تعاونية بالفعل كما هو حادث الآن فى بلادنا فإنه لا بد وأن
يكون لهم رأى مباشر فى تقرير خطة التنمية وتوجيه الاقتصاد
القومى باعتبارهم أصحاب الشأن قبل غيرهم .

فدخول التعاونيين كطرف أساسى مباشر مع الدولة والقطاع العام والمختلط عند وضع خطط وبرامج التنمية شيء أساسى لأسباب كثيرة تضاف الى ما سبق لا تتعلق بالنواحى الاستراتيجية فقط بل تتصل بالنواحى الفنية وأهمها :

(ا) توفير التنسيق اللازم فى عملية الاستثمارات للمقطاعات المختلفة كالقطاع العام والمختلط والخاص والاستثماريات ، والقروض الاجنبية وأجهزة خدمات الدولة بحيث يتسنى لكل قطاع معرفة مهامه المحددة فى برنامج التنمية بما فى ذلك التعاون معنا للتداخل والارتباطات ، والاختناقات التى تعيق نجاح التنمية ، وتهديد امكانياتها .

(ب) سيكون وجود التعاونيين كطرف قوى فى وضع خطة التنمية ذا أثر ايجابى الى أبعد الحدود فيما يتعلق بالضغط على دفع وتوجيه الاستثمارات الخاصة والقروض الاجنبية فى الاتجاه الأكثر نفعاً لخدمة الاقتصاد الوطنى وحمايته من التدهور ، نظراً لما تقوم به مثل هذه الاستثمارات عادة حينما لاتجد التوجيه والرقابة الكافية من "خريب للاقتصاد والانتاج المخلّى بحثاً عن توفير الربح السريع والاتجاه نحو المضاربة وربط الاقتصاد الوطنى بالاسواق الدولية والاحتكارات العالمية وبالتالي حرمان البلد من استقلاله الاقتصادى . .

(ج) ومن ناحية أخرى فإن التعاونيين كشريك فعال فى تخطيط وتنفيذ برامج التغيير والقضاء على التخلف يتمتعون بروى وأدراك لا يجارى من أى طرف آخر لطبيعة المشاكل العملية والواقعية التى تعيق التنمية أو تساعدها وبما يتشبعون به من الاحساس القوى بالصلحة العامة ونكران الذات فانهم سيساعدون الأطراف الأخرى المشاركة فى برنامج التنمية على التخلص من امراضها الادارية والروتينية وبالذات أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط وما يتعرض له كل منهم من النكسات والاطغاء والامراض المزمنة التى تؤدى بها فى كثير من الاحيان الى الفشل

أو العجز عن تنفيذ برامجها بالمقاييس المطلوبة لسبب
أى لآخر كالوقوع فى مزالق الروتين وتضارب المصالح
الشخصية والرشوة والاختلاسات .. الخ ..

٤ - الصفة الشعبية والمستقلة :

بمعنى أن التعاون بالمفهوم المعاصر - لا بد وأن تتمتع
مؤسساته تمتعا كاملا بصفة الاستقلال والتسيير الذاتى فى
جميع أمورها بحيث لا تتعدى علاقة الدولة بها أكثر من مجرد
الإشراف والرقابة القانونية والتنسيق بينها وبين الأجهزة
الأخرى التى يقع على عاتقها تنفيذ خطة التنمية يضاف الى
ذلك ضرورة أن تحافظ المؤسسات التعاونية على جوهرية الخطوة
الأولى لتكوينها بصفقتها مبادرات شعبية حرة غير مصحوبة
بأى نوع من أنواع الإكراه أو حتى مجرد الدعوة الاضطرارية
للمواطنين لى يقوموا بتكوين هذه التعاونيات من قبل أى جهة
فى المجتمع خارج نطاق الجماعة نفسها سواء كانت الدولة
أو غيرها ما لم تنبع هذه الدعوة أو الفكرة من وسط الجماعة
وبقناعتها التامة * .

ذلك أن الحفاظ على جوهر هذا المبدأ يوفر الضمان
الحقيقى لنجاح العمل التعاونى ويخلص أفراد الجماعة
التعاونية من كل المشاعر السلبية واللامبالاة والتردد تجاه
العمل التعاونى ويجعلهم بدلا من كل ذلك فى موقف ايجابى
متفاعلين مع بعضهم ومع هدفهم على الدوام انطلاقا من توفر
الشعور الصادق بأن هذا العمل هو عملهم بالفعل وانهم
يمارسونه بأنفسهم دون الاتكال على الغير ويهتمهم قبل غيرهم
ويجعلهم بالتالى يجندوا كل جهودهم وامكانياتهم لصالح هذا
العمل وانجاحه عن قناعة والدفاع عنه وحمايته بكل الوسائل
لأن نجاح التنمية يتمثل بالدرجة الاولى فى خلق القدرة لدى
الجماهيم على صنع التقدم ومشاركتها الايجابية (١) * .

(١) علم اجتماع التنمية ص. ٢١٢ مرجع سابق *

٥ - الديمقراطية المباشرة :

فالديمقراطية المباشرة الحققة هى التعبير السليم والضمان الحقيقى لشعبية العمل التعاونى وحمايته من التلكأ والجمود واللامبالاة مع ضمان حيويته وتجده الدائم ، وأن ما يطرح عادة من محاذير العمل الديمقراطى والشعبى المباشر بالنسبة للعمل التعاونى أو غيره هو طرح معادى جوهره لجماهير الشعب ومصالحه العامة الحقيقية حفاظا وتسترا على مصالح بعض الفئات والأقليات فى المجتمع المركزة على حساب مصالح المجتمع نفسه مهما قدمت من مبررات أو ارتدت من ثياب ولقد أكدت تجربة العمل التعاونى فى بلادنا هذه الحقيقة. وأن الديمقراطية ميزة حضارية وليست محذورا مخيفا .



الفصل الرابع

التعاونيات اليمينية كنموذج ناجح للتنمية الحديثة

الهيكل العام لاجهزة العمل التعاوني :

لقد رُؤي أنه من الاهمية بمكان قبل البدئ بالحدود عن مفاهيم وابعاد التجربة التعاونية في بلادنا أن نقوم أولا بتشخيص الهيكل العام لاجهزة العمل التعاوني ومؤسساته وكيفية تكوينها وحدود اختصاصات كل منها وعلاقاتها ببعضها البعض ، وذلك حتى يتمكن الدارسون وبانندات "خير يمينين من تكوين صورة واضحة ومتكاملة عن الحجم البنائى للتجربة وطبيعة العلاقات السائدة بين اقسام وجزئيات هذا البناء الذى يبدأ بالجمعيات العمومية ولجان القرى مرورا بالهيئات الادارية لهيئات تطوير المناطق ومجالس التنسيق فى المحافظات وصولا الى الاتحاد العام وهيئته الادارية والامانة العامة ورئاسة الاتحاد ، واذا ما تساءلنا عن كيفية تكون هذا السلم البنائى وعلاقاته ونظمه وحدود نشاطاته وصلاحياته فان ذلك سيتضح من خلال الآتى :

١ - الجمعيات العمومية والهيئات الادارية للمناطق :

وفقا لما تنص عليه القوانين والنظم التعاونية تتكون الجمعية العمومية لكل ناحية بطريقة ديمقراطية انتخابية وعلى ضوء التمثيل النسبى لعدد السكان حيث يمثل كل خمسمائة شخص فى الناحية (١) عضو واحد فى الجمعية العمومية يقومون بانتخابه بصورة ديمقراطية مباشرة

(١) الناحية تمثل الدائرة الحكومية الاولى فى التقسيم الادارى للدولة ولا يسمح بنكوين هيئة تعاون تقل عن حجم هذه الدائرة .

وبالاقتراع السرى تحت اشراف الجهات المختصة فى الدولة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) والاتحاد العام لهيئات التعاون ، ومن بين أعضاء الجمعية العمومية يتم انتخاب الهيئة الادارية لتعاون الناحية المكونة من سبعة أشخاص والذين يتوزعون المهام فيما بينهم بالنسبة للرئيس والامين العام والمستول المالى والمتابعة والاشراف العام ٠٠ الخ بالتفاهم الودى فيما بينهم وبما يخدم العمل ، واذا لم يتأتى ذلك ودياً توزع الاعمال تصاعدياً او تنازلياً وفقاً لعدد الاصوات التى حصلوا عليها من الجمعية العمومية ، وتتلخص مهام الهيئات الادارية التى تنتخب لمدة ثلاث سنوات فى الآتى :

١ - تحصيل نصف الواجبات من الزكاة (١) وربع دخل البلدية وغير ذلك من موارد الهيئة من الدخل المركزى والهيئات والتبرعات والمساعدات وايداعها فى حساب خاص لتعاون المنطقة باشرافها ٠٠

٢ - وضع الخطط الخاصة بالمشاريع التعاونية فى دائرة عملها وعرضها على الجمعية العمومية لاقرارها قبيل البدء بعملية التنفيذ تحت اشراف الهيئة ومستوليتها مع تبليغ الاتحاد العام بنسخة من الخطة للعلم والمتابعة وتقديم المساعدات الممكنة مركزياً .

٣ - استمرار الاشراف والمتابعة والصيانة للمشاريع التى تم انجازها بصفة مستمرة والتنسيق مع الهيئات فى المناطق المجاورة بالنسبة للخدمات والمرافق المشتركة كالطرق وغيرها .

٤ - اقتراح وممارسة مختلف الانشطة الثقافية والفنية والشبابية التى من شأنها اثارة الوعى الاجتماعى

(١) الزكاة تحصل وفقاً لمبادئ الشريعة الاسلامية وهى الشكل الضريبى الوحيد عن محاصيل الارض وعوائدها بالنسبة للدولة .

التعاونى وتعميق مفاهيمه فى القرى والمدن الواقعة فى نطاق عمل الهيئة .

٥ - عمل الحسابات الختامية فى نهاية كل عام وعرضها على الجمعية العمومية لأقرارها وتقديمها للاتحاد العام لمراجعتها وأقرارها أيضا وفقا للنظم المحاسبية السليمة .

أما اختصاصات الجمعية العمومية فتتلخص فى :
انتخابات الهيئة الادارية وأقرار خطة عملها ومراجعة حسابها الختامى وأقراره قبل تقديمه للاتحاد ، وحضور الاجتماعات الدورية التى تدعو اليها الهيئة الادارية أو الطارئة سواء كانت الدعوة من قبل الهيئة أو نسبة الاغلبية من الاعضاء ، إضافة الى حق الجمعية العمومية فى سحب الثقة من الهيئة الادارية أو أحد أعضائها وانهاء مهمتها فى أى وقت إذا اقتضى الامر ، عملا برأى الاغلبية القصوى وبالتنسيق والتشاور مع الاجهزة المركزية للتعاون والوزارة المختصة .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه يجوز لأكثر من ناحية أن تتحد فى هيئة تعاونية موحدة ، كما أن تكوين أى هيئة لا ينبثق عن توجيه رسمى أو دعوة ملزمة من الدولة بقدر ما أن الأساس فى ذلك هو مبادرة الجماهير أنفسهم فى كل منطقة لتكوين الهيئات والتقدم للاتحاد والجهة المختصة فى الدولة بطاب الاشراف على الانتخابات والالتحاق بعضوية الاتحاد والحصول على تصريح العمل (١) .

٢ - لجان القرى للتعاون والتنمية :

بالرغم من أن هذه اللجان تمثل البعد والتجدير الحقيقى للعمل التعاونى فى الريف إلا أن المبادرات الشعبية فى تكوينها لم تبدأ الا فى فترة لاحقة ، ولم يمض على بداية هذه الظاهرة

(١) انظر النظام الاساسى الموحد لهيئات التعاون الاهلى للتطوير

(الاتحاد العام)

أكثر من عام ولم تنتشر بعد في كل المناطق التي يغطيها العمل التعاوني ، وقد كانت هذه المبادرة نتيجة عدم قدرة الهيئات على متابعة واستيعاب كل المبادرات الجماهيرية في المنطقة الواحدة نتيجة قلة أعضائها من جهة وعدم تفرغهم من جهة أخرى إضافة الى قصور بعض الهيئات في أعمالها المطلوبة .

وتتلخص فكرة هذه اللجان في انتخاب خمسة أشخاص في داخل كل دائرة انتخابية على الأكثر ، بمعنى أن الدائرة الانتخابية التي تضم خمسمائة شخص ويمثلها عضو في الجمعية العمومية من حقها أن تكون لجنة تعاونية دائمة خصوصا عندما يكون مجموع أفراد الدائرة الانتخابية يعيشون في قرية واحدة أو محلات متجاورة ، ويحق لكل قرية لا يقل سكانها عن مائتين وخمسين نفسا أن تكون لجنة تعاونية في نطاقها ولا يحق فيما دون ذلك ، ويتم انتخاب هذه اللجان بإشراف الهيئة التعاونية للمنطقة وتتمثل المهام التعاونية لهذه اللجان الدائمة في عدة قضايا هامة أبرزها ما يأتي :

(أ) الإشراف على تنفيذ كل المشاريع التعاونية الواقعة في نطاق عمل كل منها وتنظيم العمل الجماعي في هذه المشاريع وتوزيعه بين المواطنين ، إضافة الى حسابة المشاريع والإشراف على حسن استخدامها بعد إنجازها .

(ب) جمع المساهمات والاشتراكات الشهرية والسنوية التي يقرها كل أعضاء الدائرة الانتخابية والذين يشكلون الجمعية العمومية للجنة لصالح الخدمات والمشاريع التعاونية في نطاق عمل اللجنة ، وإيداعها في صندوق تعاون القرية وانفاقها للأغراض المحددة لها ، واللجنة ملزمة بإبلاغ الهيئة في المنطقة بما جمعت من أموال وما تنوى عمله من مشاريع وتخضع كل مشاريعها وحساباتها ووثائقها لتفتيش ورقابة وإشراف الهيئة بالمنطقة ، ولا يحق للهيئة سحب هذه الأموال في حساباتها المركزية ، أو ترحيلها لحساب مشاريع أخرى خارج نطاق عمل اللجنة .

(ج) الاشراف على تطبيق وتنفيذ كل التوجيهات والارشادات الصادرة من هيئة تطوير المنطقة وموافاتها بكل المعلومات والتقارير الخاصة بسير العمل التعاوني ونشاطات اللجنة المختلفة *

(د) الاشراف المباشر على عملية وضع قوائم ضرائب الزكاة وضمان وضعها بذمة سليمة من قبيل كل مواطن والاحتفاظ بصورة من هذه القائمة بعد توقيعها من الامين ومدير الناحية ومشاركة رئيس اللجنة في التوقيع عليها كجزء من الرقابة الشعبية على سلامة توزيع الزكاة وحصة التعاون منها ..

(هـ) العمل على محاربة الامية ونشر الوعي التعاوني ومحاربة العادات السيئة المضرّة بمصلحة المجتمع وتشجيع العادات الحسنة والاهتمام بزراعة الاشجار وتشجيعها في الاماكن العامة ومداخل البيوت والعناية بصحة البيئة ومنع كل سلوك فردى أو جماعى يؤدى الى تلويثها *

(و) العمل على حل الخلافات بين المواطنين بالطرق الودية وفى القضايا والمخالفات الموجبة لتوقيع عقوبات أو غرامات تحدد كلها بغرامات مالية نقدية لصندوق تعاون القرية لمصلحة العمل التعاوني (١) ..

ولقد جاءت مبادرات الجماهير لتكوين هذه اللجان نتيجة عدم قدرة الهيئات فى المناطق خصوصاً مع عدم تفرغ أعضائها كلية على متابعة كل المهام المطلوبة منها فى القرى والمناطق الريفية ، وعجزها عن استيعاب كل مبادرات الجماهير فى مجال العمل التعاوني ، والجدير بالذكر أنه

(١) انظر مشروع نظام لجان القرى للتعاون والتنمية (الاتحاد

رغم حداثة بعض اللجان الا أنها قد صارت تتمتع بنشاط واسع ومركز مالى أفضل من بعض الهيئات ، وثبت نجاح هذه اللجان وقدرتها على الوصول بالعمل التعاونى الى قاع المجتمع واستمرار حيويته وتفاعله اليومى فى حياة كل مواطن .

٣ - مجالس تنسيق المحافظات :

تتكون مجالس تنسيق التعاونيات فى المحافظات من رؤساء جميع الهيئات الواقعة فى نطاق المحافظة ، وينتخب المجلس من بين أعضائه أمينا عاما ومساعدًا للأمين العام ، إضافة الى أشخاص فنيين من مهندسين وقانونيين وغيرهم يتم التعاقد معهم والاستفادة من خدماتهم عند الحاجة فى شكل لجان استشارية وفنية ، ومهمة هذه المجالس مهمة إدارية وأشرافية وفنية وتنظيمية بحتة بحيث تقوم هذه المجالس بمثابة الفروع الادارية والفنية للاتحاد العام لهيئات التعاون الاملئ للتطوير ، وتتمثل مهامها وحدود صلاحيتها فى الآتى :

١ - الاشراف على سير أعمال الهيئات فى اللوام ومساعدتها فنيا على وضع خططها وأنظمتها وحساباتها المالية وتقديم كل ما تحتاجه من الخبرات والاستشارات الفنية. ومتابعة متطلباتها وأعمالها تجاه الاجهزة الحكومية والمؤسسات الأخرى والتنسيق بين مشاريعها المشتركة وحل المشاكل والخلافات التى قد تنشأ فيما بين الهيئات ضمن الاطار التعاونى ومتابعة تطبيق وتنفيذ النظم والقوانين والتعليمات الخاصة بالعمل التعاونى فى كل هيئة ..

٢ - يقوم المجلس بمراجعة الخطط والحسابات الختامية للهيئات وإبداء أى ملاحظات حولها قبل إرسالها للاتحاد عن طريقه ، وتسجل ملاحظاته للاتحاد ..

٣ - يقوم المجلس بتنفيذ كل ما يسند اليه من أعمال ومهام أو توجيهات من قبل الاتحاد العام كالمساعدة في توزيع المساعدات والدخل المركزي على الهيئات وتنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الشمولي والمركزي إضافة الى تنظيم البرامج الخاصة برفع الوعي التعاوني عن طريق المواسم الثقافية والندوات والمحاضرات والنشرات والصحف الصادرة من الاتحاد أو بعض الهيئات أو المجلس نفسه ..

٤ - عمل التقارير الشاملة والدورية للاتحاد العام عن سير أعمال الهيئات وعن وضع العمل التعاوني في المحافظة بشكل عام ، وإبداء كل المقترحات والمشاريع التي من شأنها تطوير العمل التعاوني وتوسيعه وتعميقه وحل مشاكله في المحافظة ..

وتحصل المجالس على دخولها لتسيير أعمالها عن طريق اعتماد مالي محدد يصرف مركزيا عن طريق الاتحاد العام وتحت إشرافه ووفقا للأبواب المحددة للمصروفات الجارية المقررة في النظام المحاسبي للاتحاد والتعاون بشكل عام ، ويمارس المجلس أعماله أو اجتماعاته الدورية المنتظمة كل شهرين على الأقل ويصدر توصياته وقراراته وفقا للأسس الديمقراطية .. (١) .

٤ - الاتحاد العام لهيئات التعاون :

الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير هو أعلى سلطة ديمقراطية منتخبة للعمل التعاوني بعد المؤتمر العام. ويمكن أن نستخلص فكرة تكوينه ومجمل مهامه وأنشطته في نص المادة الثانية من مشروع قانون انشاء الاتحاد العام

(١) راجع النظام الاساسي لمجالس التنسيق الصادر عن الاتحاد

والتي جاء فيها : ينشأ اتحاد عام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير لغرض صهر مختلف الهيئات التعاونية فى بوتقة واحدة لتحقيق الدفع بها الى مجالات اوسع لتشمل مشروعات التنمية والخدمات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والزراعية والصحية وغيرها من مختلف مجالات الخدمات العامة وللمساعدة تلك الهيئات على وضع البرامج والخطط لتحقيق اهدافها كاملة والتنسيق فيما بينها من جهة وبين مختلف الاجهزة الحكومية من جهة اخرى ومساعدتها على النهوض بأعبائها واستكمال ذاتيتها الادارية وكذلك البحث عن ايجاد المساعدات والخبرات وتقديم المشورات والعمل على حل مشاكلها التعاونية وتذليل الصعوبات والعقبات التى تقف فى طريق اعمالها التعاونية ولغرض حمايتها والرقابة عليها والاشادة بمنجزاتها على المستوى الداخلى والخارجى ، والاتحاد العام مؤسسة شعبية مركزية يمثل الهيئات التعاونية الاعضاء فى مختلف انحاء الجمهورية ويتمتع بشخصية اعتبارية وله ذمة مالية مستقلة ومقره الرئيسى مدينة صنعاء (١) .

ويتكون الاتحاد العام من الجمعية العمومية للاتحاد المكونة من ممثلى جميع هيئات التعاون الاهلى للتطوير المسجلة فى عضوية الاتحاد والمصرح لها من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بواقع ثلاثة أعضاء لكل هيئة ناحية من بينهم الرئيس والامين العام للهيئة ، والجمعية العمومية هذه هى أعلى سلطة تعاونية شعبية على الاطلاق ، حيث تنتخب من بين أعضائها احد عشر عضوا للهيئة الادارية للاتحاد بالاقتراع السرى العام ولمدة ثلاث سنوات يضاف اليهم امانة مجالس التنسيق للمحافظات العشر ليصبح العدد الكلى للهيئة الادارية واحدا وعشرين عضوا يقومون فى راجع اجتماع لهم بانتخاب رئيس الاتحاد والامين العام والامين العام المساعد

(١) مشروع نظام الاتحاد العام (الاتحاد العام بصنعاء) .

بالاقتراع السري المباشر، ويتوزع بقرية الاعضاء ممن لا يشغلون
أمانة مجالس التنسيق على لجان الاتحاد المختلفة كالمجنة الثقافية
ولجنة التعاونيات واللجنة المالية ولجنة العلاقات الخارجية
وأى لجان يقتضى الامر تشكيلها ، ويشترط تفرغ الامين العام
والامين العام المساعد اجباريا وبقيّة الاعضاء اختياريا
لشغل المهام الادارية المباشرة تحت الاشراف الادارى المباشر
للامين العام والرئيس الى جانب أعمالهم واختصاصاتهم
المخولة لهم ديمقراطيا فى رئاسة اللجان والهيئة الادارية
للاتحاد .

وتتلخص المهام الاساسية المباشرة للاتحاد فى الآتى :

(ا) تلقى المعونات والمساعدات الخارجية والحنومية
وتحصيل العوائد المركزية المقررة من الجمارك بواقع
٢٥٪ وغيرها من الضرائب والعوائد المركزية المقررة
لصالح العمل التعاونى بموجب القانون ، والعمل على
توزيعها بين الهيئات على أساس نسبة معينة بالمستوى
ونسب أخرى حسب الحاجة والضرورة والأولوية ،
اضافة الى تمويل المشاريع والأنشطة المركزية للمجلس
التعاونى بمساعدة مجالس التنسيق، إضافة الى تحصيل
اشتراكات العضوية من الهيئات بواقع ألفين ريال فى
السنة تقريبا .

(ب) تتم كل الاتصالات الخارجية والمشاركة فى المؤتمرات
التعاونية العربية والدولية وإيفاد المبعوثين وتلقى
أى معونات أو مساعدات أو قروض عن طريق الاتحاد
العام وينظره وأشرافه .

(ح) مشاركة الوزارة المختصة فى الاشراف على كل أشكال
الانتخابات الديمقراطية للمؤسسات التعاونية ابتداء
بالجمعية العمومية للناحية والهيئة الادارية للمنطقة
وحتى مجالس التنسيق ، وكذلك اتخاذ اجراءات الحل

أو التجميد وتوقيع أى نوع من أنواع العقوبات لأى هيئة تخل بنظم وقواعد العمل التعاونى أو تسيء إلى مبادئه وأهدافه الجوهرية وتنحرف بها ..

(د) الاتحاد العام هو الذى يقرر سلامة الوضع المالى والمحاسبى للهيئات من خلال الفحص النهائى له ومدى سلامة أوجه الصرف طبقا للخطة المقدمة سلفا . والذى يتولى المتابعة لأوضاع الهيئات وحل مشاكلها ، وله كامل الصلاحيات فى الرقابة والتفتيش فى أى وقت، وهو الذى يحق له تطبيق العقوبات والجزاءات الأولية ضد أى هيئة ترتكب ما يوجب ذلك ابتداء من الإنذار والغرامة المالية والحرمان من المعونات والدخل المركزى وحرمانها من التصويت فى الجمعية العمومية وتجميد أو إنهاء العضوية فى الاتحاد ، والتشاور مع الوزارة المختصة فى حالات وجوب الحل أو التجميد لكل أنشطة الهيئة وحساباتها فى البنك .

٥ - المؤتمرات العامة :

تنقسم المؤتمرات التعاونية الى نوعين المؤتمر العام الذى ينعقد كل ثلاثة سنوات والذى يتم من خلاله انتخاب الهيئة الادارية للاتحاد ومجالس التنسيق حيث يكون قد تم الاعداد والتنفيذ لموسم انتخابى عام لاعادة انتخاب الهيئات الادارية فى جميع المناطق وكذلك الجمعيات العمومية قبل المؤتمر ، وإلى جانب هذه المهمة الاساسية التى يقوم بها المؤتمر العام فإنه أيضا يتلقى التقارير والدراسات التى تصدها الامانة العامة للاتحاد لعرضها فى المؤتمر والتى تتضمن التحليلات التفصيلية لكل مجالات العمل التعاونى طوال ثلاث سنوات سليا وأبجأيا إضافة الى مقترحات وتصورات للمستقبل حيث تم دراستها بواسطة لجان تنبثق عن المؤتمر وأية قرارات يصدرها المؤتمر على ضوء ذلك أو بشأن أى قضية أخرى تجد أو تقترح من المؤتمرين يعتبر تنفيذها ملزما على كل التعاونيين ومؤسساتهم وفى مقدمتها الاتحاد العام ..

أما الميزانات السنوية فهي تقتصر على مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية للاتحاد والهيئات والتعرف على أية مشاكل أو معوقات لأعمال الهيئات واقتراح الحلول المناسبة لها مع تبادل الآراء والخبرات بين التعاونيين والإفادة منها وتقييم عمل كل هيئة في كل عام وعمل الهيئات ككل ومتابعة تنفيذ خططها ، وهذا لا يمنع من وضع الدراسات الشاملة من قبل الاتحاد حول هذه القضايا أو أى قضايا ومقترحات جديدة لصالح العمل التعاوني والتي من حق المؤتمر أن يبت فيها أو يرجئها الى المؤتمر العام اذا لم يتمكن من البت لسبب أو لآخر .

تلك صورة مبسطة ومختصرة عن الهيكل التعاوني ومؤسساته الشعبية وعلاقاتها ببعضها والتي كان لا بد منها حتى يتبين الباحث والدارس طبيعة التركيب البنائى لتجربة العمل التعاوني ومدى ما وصل اليه فى اليمن من أبعاد اجتماعية واقتصادية وشعبية خصوصا اذا ما تذكرنا أنه قد أصبح هناك أكثر من مائة وخمسة وأربعين هيئة تطوير تغطي أكثر من ٩٥٪ من مناطق الجمهورية أرضا وسكانا تعمل ليل نهار وبكل ما لديها من إمكانيات تحت شعار الحرب ضد التخلف وسيتبين الدارس طبيعة وحجم هذه التجربة ودورها الرائد فى حياة شعبنا أكثر فأكثر من خلال الأجزاء التالية فى هذه الدراسة والتي سنتحدث فيها عن مفاهيم ومنطلقات هذه التجربة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ..

الفصل الخامس

مفاهيم ومنطلقات العمل التعاونى فى اليمن

لقد ألححت فى مكان سابق من هذا البحث الى أن العالم الثالث وهو يعيش اليوم ظروف التخلف والنمو فى أسرع الاحوال يحاول أن يبحث لنفسه عن مخرج سريع وحل أسرع لحالة التخلف هذه ، قد يتميز حتما الى هذا الحد أو ذاك عن الحلول التى اتبعت فى كل من المجتمع الرأسمالى والاشتراكى أيضا ، ويطمح من خلال هذا الحل المتجدد أن يصنع تجربة انسانية أكثر تقدما ونضجا والتصاقا بخدمة الانسان وحرية ومنع الظلم عنه ، صحيح ان مثل هذه التجربة ما تزال حلما يقرأى من وقت لآخر وسط الهموم والمشاكل الغير محدودة التى تعاني منها بلدان العالم الثالث حتى الآن لكن ما ستتوصل اليه فى النهاية لا بد وأن يكون شيئا جديدا وازضافة جديدة ومتميزة فى تاريخ التقدم الانسانى نابعة من الخصوصيات الاجتماعية والحضارية والقومية لهذه الشعوب والامم وامتدادا أفضل لتجارب السابقين فى الشرق والغرب على السواء ضمن مسار التطور الجدى والنارىخى والتقدم العلمى الشامل .

ولست بمبالغ ولا متواضع اذا قلت بأن مجتمعنا اليمنى فى عموم الساحة اليمنية وهو يمثل نموذجا حيا وبارزا للشعوب النامية والمتخلفة يعيش اليوم بالفعل شكلا ما من أشكال المخاض المبشر بل والمؤكد بقدم ميلاد أشجع تجربة تقدمية فى العالم الثالث تقريبا حتى الآن فى جنوب الوطن ، ويتجسد ذلك فيما يعيشه مجتمعنا اليوم من أشكال مختلفة للطموحات والجهود الشعبية والجماعية فى سبيل الحرب ضد التخلف من خلال المؤسسات الشعبية والجماعية فى عموم الساحة اليمنية التى تعتبر مؤسسات هيئات التعاون الاهلى للتطوير.

فى الشطر الشمالى من الوطن بداية حقيقية وتجسيد عملى لذلك . هذه المؤسسات التى انبثقت من صميم الواقع الاجتماعى وطبيعة همومه ومشاكله بمبادرات شعبية وجماعية دون أية كلفة أو تعقيدات نظرية من أى نوع ، واكتسبت نفسها بسرعة مميزات اقتصادية واجتماعية وشعبية خاصة بها ، مميزات وصفات غاية فى الجودة والتطور لم تكن تتفق وروح مناهج التنمية الحديثة فحسب بل انها تضفي اليها الكثير من الاضافات والتجديدات الحقيقية والتى سنؤكدھا الدراسات العلمية فى المستقبل ، ونستطيع أن نلاحظ ذلك من خلال الآتى :

التعاونيات اليمنية تطبيق حقيقى لمنهج التنمية والتحديث المعاصر :

ان التعاونيات اليمنية رغم حسدائنها وتجربتها الفتيه قد استطاعت وبكل تأكيد أن تبلور الكثير من الجوانب الهامة والاساسية لمضمونها الاقتصادى والاجتماعى باعتبارها تطبيقيا حقيقيا لأحدث مناهج التنمية والتحديث المعاصر ، ومن أبرز هذه الجوانب أن هذه التجربة قد استطاعت أن تهيء لنفسها الظروف السياسى المناسب وتنتزع منه القرار السياسى المناسب لمصالحها الى حد كبير هذا من ناحية (١) اضافة الى كونها قد نهجت من ناحية أخرى نهجا مبسطا فى الممارسة والتففيذ ولم تتورط فى وضع الخطط والدراسات المعقدة المبنية عادة على فروض نظرية غير مختزلة من الواقع والتى كثيرا ما تظل بسبب ذلك حبرا على ورق ، ومن ناحية ثالثة فإن هذه التجربة قد استطاعت أن توفر لنفسها شرطا من أهم الشروط الضرورية لأى خطة أو تجربة اجتماعية تناضل ضد التخلف وهو اعتمادها الاساسى على المجتمع وانطلاقها من صميمه وضمنت لنفسها بذلك أقوى عوامل البقاء والنجاح والاستمرار وتمثلها للواقع والاعتماد عليه اضافة الى أنها

(١) رونالد روبنسن تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد حسن منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ ص ٤٧ .

قد تميزت بأهم الصفات التي من المفترض أن تتميز بها أحدث المفاهيم التعاونية والتي سبق الحديث عنها في فصل سابق من هذه الدراسة ، ونظرا لما لهذه الجوانب التي تبلورت حتى الآن في تجربة شعبنا من الأهمية قسنتناول كل منها على حدة بشيء من التحليل .

(١) دور القرار السياسي وأهميته في أنجاح حركة التعاون اليمينية :

أقصد بالقرار السياسي هنا اقتناع السلطة وتبنيها لموقف أو اتجاه معين سياسيا كان أم اقتصاديا أم اجتماعيا ودعمه بكل الوسائل ، فالقرار السياسي بهذا المعنى يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في صالح أو ضد حركة التنمية في أي بلد متخلف كما سبق وأن ذكرت في مكان سابق من هذا البحث لدرجة أن بعض الباحثين المتخصصين في هذا الشأن قد أكدوا بأن التنمية لكي تتم في بلد متخلف هي مرهونة إلى أبعد الحدود بقرره ظرف اجتماعي وسياسي مناسب ، واتخاذ القرار السياسي المناسب في ظل هذا الظرف يكون بمثابة إشارة البدء الحقيقية لعملية التنمية الحقيقية (١) .

والتجربة التعاونية في بلادنا باعتبارها ركنا أساسيا من أركان التنمية الشاملة لم يكن لينقصها شيء من ذلك ، فالظرف الاجتماعي المناسب قد هيئته الظروف التاريخية لهذا البلد عبر مئات السنين والموقع الجغرافي وطبيعة التربة والمناخ والكثافة السكانية ونوع العلاقات الطبقية بين فئات المجتمع القائمة على الظلم والتمييز العنصري والسلالي من ناحية والطائفي والمذهبي والقبلي والعشائري من نواح أخرى كل هذه الاشكال والظواهر الاجتماعية وغيرها والتي كانت تكون في مجموعها في الماضي وحتى عام ١٩٦٢ م بالذات الظرف الاجتماعي الغير مناسب لتنفيذ أي شكل من أشكال التنمية .

(١) حمود العودي : المنظر العلمي للثقافة ١٩٧٣ ص ١٣ .

ما لم يتغير هذا الظرف بالفعل كشرط أساسى لنجاح أى تنمية، وهنا وفى هذا المأزق الحرج الذى ظل شعبنا يعاني منه زمنا طويلا جاءت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ التى لم تعمل على توفير الظرف الاجتماعى المناسب باستئصال وتقليص كل تلك العوائق والظواهر الاجتماعية فحسب بل أنها قد وفرت. أيضا الظرف السياسى المناسب لبدء عملية التنمية كنتيجة منطقية وحتمية لتغيير الظرف الاجتماعى نفسه .

غير أن مجمل الظروف القاسية التى تفرض لها شعبنا بعد الثورة والمعارك المستميتة للقوى الرجعية والامبريالية فى محاولة اغتيال ودفن هذا الظرف الاجتماعى والسياسى المناسب للبدء بعملية تنمية شاملة والذى هيأته ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قد أثرت على هذا الطرف .

ورغم أنها قد فشلت بالنعل وبعد عناء طويل فى أن تغتال هذا الظرف بالقوة أو تسرقه بالمكر، إلا أنها قد نجحت بالفعل فى عرقلة وتأخير إشارة البدء الحقيقية لعملية التنمية الشاملة ، وهو ما أقصد بالقرار السياسى الذى بموجبه تنتشر كل الجهود والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية من المتاهات الجانبية وتركز فى اتجاه واحد هو اتجاه البناء والتنمية وفق رؤية نظرية محددة وبرنامج عملى أكثر دقة وتصديدا أساسه الحزب، ضد كل مظاهر الاتكال والخراب الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحرية والمساواة والعيش الكريم لكل الشعب .

ومع ذلك فانى أستطيع أن أقول باطمئنان وأمل كبير تعززه الثقة بأن المرحلة التى يعيشها مجتمعنا اليوم فى شمال الوطن هى مرحلة المخاض المبشر بميلاد هذا القرار الذى سيضع شعبنا بكل امكانياته فى المكان الصحيح على طريق التنمية الصحيحة فى كل المجالات ، بل اننى لا أشك مطلقا بأن ما تنسالة الحركة التعاونية اليمنية وهى من أبرز مظاهر التنمية وأشدها حيوية من اهتمام بالغ من قبل الدولة وتسهيلات اقتصادية واجتماعية

لم يسبق لها مثيل فى أى بلد تقريبا لهو اعلان حقيقى لاشارة البدء الحقيقية فى التنمية والحرب ضد التخلف فى بلادنا ،

واذا كنا اليوم فى هذا البلد نرفض الاستغلال والتسلط الفرنسى والمصادرة والفسر والعنف حتى ولو كان باسم التقدم ومن أجله فان شعبنا قد جسد ورفع عاليا شعار المبادرات الشعبية والجماعية فى التنمية والتقدم والحرب الشاملة ضد التخلف مجسدا ذلك فى أعظم صورة من خلال انشاء هيئات التعاون الاهلى للتطوير فى عموم البلاد .

ولقد دعمت وباركت الدولة والقيادة الجديدة هذه المبادرات الى أبعد مدى انطلاقا من ادراكها لحقيقة تاريخية هامة هى أن العمل من أجل الشعب والشعب معفى من العمل وربما محروم منه هو نوع من المثالية التى لا مكان لها فى الواقع أحيانا وهو نوع من المزايدة السياسية أحيانا كثيرة ، لكن العمل للشعب ومع الشعب ووضعهم أمام مسئوليتهم المباشرة لهو المبدأ الأمثل والأكثر صدقا وموضوعية فى العمل من أجل التحول نحو الافضل .

ولقد كلنت الخطوة الجبارة التى أقدمت عليها الدولة فى تحويل نصف دخلها من زكاة الاطيان وربع دخل البلدية الى مال عام يملكه الشعب ويستثمره بطريقته الخاصة فى مشاريع التنمية من خلال التعاونيات تطبيقا صادقا وأميزا لهذه الحقيقة ، وكانت استجابة الجماهير وترحيبها بهذه الخطوة بل ومبادراتها فى فرض الضرائب الطوعية والهبات الجماعية المنتظمة لنفس الهدف برهانا قاطعا على صدق ذلك الحقيقة أيضا ..

وعلى شعبنا أن يعزز مبادراته فى كل المجالات ويعبر عن حقوقه ومصالحه الجماعية ويعمل من أجلها والتى يجب أن تكون فوق كل المصالح والانانيات الفردية ، كما يجب عليه أيضا أن يحمى ويدافع عن هذه المبادرات ويعمل على تطويرها ، لأنه لا يكفى أبدا أن يتعلم الشعب صنع المبادرات والاعلان

عنها بقدر ما يجب عليه أن يتعلم أيضا كيف يحصى هذه المبادرات ويصل بها الى غايتها وما ترمى اليه .

ذلك فيما يتعلق بملائمة الظروف السياسى والاجتماعى والتاريخى الذى تهيأ حتى الآن وأتاح بذلك الاعلان عن اشارة البدء للتنمية الحقيقية من خلال العمل التعاونى الشعبى والذى كان ولا بد من توفره استجابة لمنطق التاريخ وطبيعة المرحلة .

(ب) عدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة :

أما الخاصية الثانية التى يتميز بها العمل التعاونى فى بلادنا واكتسب من خلالها ويفضلها أحدث مناهج ومفاهيم التنمية الحديثة فهى عدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة ، فلقد كانت عملية الاخذ بالمبادرات فى العمل والتخطيط المبسط وعدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات النظرية المسرفة من أبرز المميزات الجوهرية التى أخذت بها التعاونيات اليمنية والتى يفضلها توفر لها شرط من أهم الشروط المطلوبة والضرورية لأى برنامج تنمية حديثة .

وهنا قد يتساءل الكثيرون أين مصير العلم ونظريات التخطيط الاقتصادى والاجتماعى وهل أصبحت غير ذات قيمة؟ والرد على مثل هذا التساؤل قد صار محسوماً بالعلم نفسه لا بالاجتهاد ووجهات النظر الشخصية حيث ثبت علمياً بأن الجهود المركزة لوضع الخطط المعقدة للتنمية على الورق بالنسبة لبلد متخلف بناء على فروض ونتائج وضعت واستخلصت فى بلد آخر متقدم فى معظم الاحوال هى الى جانب كونها عملية مجازفة تنتهى بالفشل المحقق ، فانها تشكل ما يشبه القيد أو العازل السميك الذى يحول دون معايشة الواقع واكتشاف امكانياته الذاتية والبيئية وعناصر السلب والايجاب فيه بالنسبة للتنمية (١) .

(١) علم اجتماع التنمية ص ٢٤٧ مرجع سابق .

عوضاً عن كون مثل هذه الخطط والبرامج التي توضع للبلدان المتخلفة من قبل ما يعرف بالخبراء الموفدين من الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية المرتبطة بها هي في جوهرها مجرد نصائح ومشورات غير صادقة وغير أمينة تماماً في معظم الأحيان ، القصد منها بالدرجة الأولى تعقيد مشكلات هذه المجتمعات وحماية مصالح الدول الاستعمارية والشركات الاحتكارية الدولية داخل هذه المجتمعات بما في ذلك عمليات القروض والاستثمارات والمعونات والهبات، وبالذات حينما يتم كل ذلك بين أطراف غير متكافئة في الحوار والتنفيذ وهو ما يحدث بالفعل دائماً في علاقات الدول القوية بالدول الضعيفة أو المتخلفة الا فيما ندر (١) .

لهذا السبب كانت الحركة التعاونية اليمنية ناجحة وموفقة الى أبعد الحدود حينما تجنبت مثل هذه المآزق سواء ما يتعلق منها بالتخطيط المعقد ومشورات الخبراء الأجنبية أو الارتباط بنشاط الاستثمارات والقروض الخارجية وانطلقت بدلاً من كل ذلك من نقطة غاية في الموضوعية والصحة وهي البحث عن امكانيات الواقع المختلفة مادية كانت أو بشرية واستنفارها لخوض الحرب ضد التلخف .

ومن خلال الحركة والممارسة والمعاونة المستمرة أي :
 سوف تستخرج أروع الفروض وأفضل النتائج التي تساعد على توسيع دائرة التخطيط الحقيقي أكثر فأكثر ابتداء من التعاونية الواحدة في الناحية وحتى عموم الجمهورية التخطيط الذي سيتبلور من خلال الواقع ومن صميم مشكلاته وظروفه لا التخطيط المشبوه والمصطنع داخل الغرف المغلقة والمراد فرضه على الواقع الذي لا يعرفه بقصد تسبيل حركة الواقع وتقييده والسيطرة عليه بطريقة غير مباشرة .

ولنفرض أن الحركة التعاونية اليمنية وضعت كمشروع

(١) بدير جاله : نهب العالم الثالث ترجمة ومراجعة الدكتور د. يوسف شقران والديب للجمي الطبعة الثانية ١٩٧١ منشورات وزارة الثقافة دمشق
 ص ١٠١ - ١٢١ .

اقتصادي لكي يتحمل عبئا محددا من خسارة التنمية وطرح هذا المشروع للدراسة والبحث بدلا من المبادرة والعمل فان النتيجة لن تخرج عن احدى الفروض الآتية :

١ - صعوبة وربما استحالة تصور فكرة المشروع بشموليته وحجمه القائم ، واذا وجد فرضا من يتصوره بالفعل ويكتبه على الورق فانه لن يجد من يسمعه ويفهمه بقدر ما سيجسد من يصفه بالخيال والمثالية وربما بالجنون ..

٢ - وعلى افتراض أن المشروع قبل وطرح قيد البحث والدراسة فانه قد يقضى السنين الطويلة وربما العمر كله بين الورق والمداول النظرية الجوفاء والتي لن ترقى ثقتها بالمشروع مهما كانت صادقة ومخالصة تى تنفيذه الى نسبة ١٠٪ مما أصبح عليه الآن من الثقة بنفسه ، اضافة الى كون الخبراء والمشيرين والمستشارين وما أكثرهم لن يشيروا بشئ فى صالح مثل هذا الموضوع اما جهلا أو مكررا اعتمادا على حقيقة سبق ذكرها

٣ - والارجح أن ينتهى الامر الى تحويل المشروع الى مؤسسة أو وكالة لاستيراد المياه أو الملح أو الشئ أو لاجهزة السينما المنزلية وأحدث الازياء والموضات الانيقة وأحمر الشفاه .. الخ . ذات المعارض الانيقة المزودة بالافسواء الزاهية على الشوارع الرئيسية لمدننا الرئيسية !! وتلك مع الاسف هى التنمية والتقدم فى نظر البعض ، وهات يا عمولات غير محدودة مقابل امتيازات غير مشروطة وغير مشروعة وتلك هى وسيلة دفع وتحسين دخل الفرد وخدمة الاقتصاد الوطنى وحمايته من التدهور على المدى القريب والبعيد فى نظر البعض الآخر .

لهذه الاحتمالات الحقيقية مجتمعة كان تجذب الحركة التعاونية لتعميدات التخطيط النظرى المسرف والوقوع فى

حيائل الاوراق الزاهية والملفات الانيقة والجلسات المستبشرة على الكراسى الوثيرة واحتفاظها بعنصر المبادرة الجماعية والنابعة من طبيعة الحاجة والمشكلة وظروف الزمان والمكان من أهم عوامل نجاحها وتقدمها المحفوظ ، والذي يجب أن تحافظ عليه على الدوام باعتباره من أبرز وأهم مقومات التنمية الحديثة وتطبيقا لاحداث مناهجها التي تؤكد على ضرورة تجميع الخطة الشاملة وصياغتها من خلال الوقائع العملية لبرامج التنمية ونماذجها الجزئية المبسطة وتكييفها مع الواقع .

(د) توافر المضمون الشعبي والمشاركة الإيجابية من المجتمع :

ربما تكون هذه الميزة الجوهرية التي تتميز بها الحركة التعاونية اليمينية من أهم المميزات وأكثرها أهمية بالنسبة لأي برنامج تنموي معاصر ، إذ يعتبر تحقيق مثل هذه الميزة وتوفرها بالنسبة لأية خطة-تنمية في أى بلد متخلة- من أقوى ضمانات النجاح والاستمرار والذي لا يجاريه أى ضمان آخر خصوصا حينما تكون خطة التنمية ذات مضمون شعبى وشمولى وتستهدف خدمة المجتمع بالدرجة الاولى(١)

ان قدرة أى برنامج تنمية على استنفار المجتمع للمشاركة فيه بصورة ايجابية لهم من الامور النادرة والتي لا تتحقق بسهولة، والتي قد لا ترغب فى تحقيقها كثير من المشروعات والبرامج الاقتصادية المرتبطة بطراز معين من التنمية بل قد تخافها وتعمل على تجنبها بكل الوسائل وبالذات ما يتعلق منها ببرامج ومشروعات رجال الاعمال والمضاربين الدوليين والمحليين الذين لا تستهدف برامجهم خدمة المجتمع ومصالحه بقدر ما تستهدف تنمية ارباحهم بأية وسيلة وفى اقصر وقت(٢)

ان نقطة الارتكاز التي تمكن أى برنامج للتنمية من الحصول على ثقة المجتمع ومشاركته الايجابية فيه هى كون

(١) تنمية العالم الثالث رونالد روبنسون ١٩٧٣ .

(٢) عد الى ص ١٨ ، ١٩ من هذه الدراسة للاستيضاح .

هذا البرنامج تعبيرا صادقا وأميناً عن المصلحة الجماعية والنفع العام للمجتمع كله بالدرجة الأولى ٠٠ لهذا السبب نلاحظ المفارقات العجيبة بين برنامج تنموى يتخذ من الشعب والجمعية المرتكز الأول والأساسي لنشاطه وضمان نجاحه وهو كما قلت سابقاً ضمان قوى لا يخيب أبداً ولا يجاريه أى ضمان آخر ٠ بينما نجد برنامجاً تنموياً آخر لا يهتم بهذا الجانب إطلاقاً بل يخافه ويتحاشاه بكل الوسائل رغم أهميته القصوى لتجديد أى مشروع للتنمية ، هذه المفارقات أذن لا يحكمها مبدأ استخدام الوسيلة الأفضل لتحقيق التنمية والتقدم وزيادة الانتاج بقدر ما يحكمها نوع المصلحة التى سينتهى إليها برنامج التنمية والذي وضعت من أجله ، هل هى تنمية لـ "مصر" أم من أجل قلة من أفرادها تعمل على تنمية مصالحها بالدرجة الأولى ٠٠

ولما كانت الحركة التعاونية اليمنية قد انطلقت من مفهوم شعبى جماعى ومن واقع المجتمع وصميم همومه ومشاكله ومعاناته فإن الشعب قد التفت حولها بسرعة وانتصبت هى بالاستناد والاعتماد عليه كالمعلاق وبمنفس اسرعة ، واستطاعت الحركة التعاونية اليمنية بذلك أن توفر لنفسها أقوى ضمانات النجاح والاستمرار والذي لا تستطيع أن توفره رؤوس الاموال مهما كانت ضخامتها ولا خبرة الادارة والتكنولوجيا مهما بلغت دقتها ، لان الانسان كان وما يزال وسيظل هو العامل الحاسم والاقوى على تغيير مجريات الامور وتحديد مسارها فى أى اتجاه ٠

ولقد جاء هذا المخرج الامثل الذى أتت به التجربة التعاونية فى بلادنا من أجل التغلب على مظاهر التخلف المستفحلة جاء كنتيجة طبيعية وافراز حقيقى لواقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية الذى يعيشه مجتمعنا اليوم ولم يكن صدفة أو عبثاً ، فشعبنا قد أرهقته أعباء التخلف وأرقته هموم المشكلات والاحداث الدامية التى فرضت عليه اضافة الى ارتفاع حجم الكثافة السكانية بالنسبة للموارد

الفعلية وضاعت به سبل البحث عن المخرج المناسب ، فلا الرحيل الى المنافى ولا القروض والديون والمعونات القومية والدولية رغم الشروط المهينة ولا صرخات الاستنجاذ بوكالات القوث ولا الانفتاح الغير مشروط استطاع ان يقدم حلا حقيقيا للمشكلة بقدر ما أسهم فى تعقيدها بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، هنا وجدت الدولة نفسها مضطرة وغير مختارة الى الاعتراف بالحقيقة والادلاء بها الى الشعب وليس الى أى من الاطراف السابقة كل منها على حدة كما جرت العادة فى الماضى .

لقد اعترفت الدولة بحقيقة العجز عن تنفيذ الوعود الخيالية التى انتفخت بها الاوداج سنوات طويلة بعد عام ١٩٦٢ والقدرة على التصدى لحل مشكلة التخلف حلا جذريا وأن على الشعب ان يدخل كطرف أساسى فى البحث عن مخرج ويفتش عما لديه من امكانية الحل وبدأت السلطة حقيقة ترمى بععبء المشكلة هذه المرة بين يدى الشعب مختارة وغير مختارة وبوعى منها أو بدونه وبالطرق المباشرة وغير المباشرة ، وتجره الى موقع المسئولية عن نفسه وعن مشاكله رضى أمكره ، فكان هذا الموقف الذى ما يزال قائما حتى الان بصورة أكثر وضوحا وحده هو فى تقديرى أروع وأشجع موقف يمكن ان تقفه سلطة سياسية فى مثل ظروف بلدنا وأوضاعه المعقدة الحالية وأكثرها توفيقا ونجاحا على طريق الحل السليم .

ولقد كانت وما تزال استجابة الشعب وجماهيره الوضعية الواعية أكثر روعة ومهابة فى الجرأة والمثابرة الى اعلان الحرب ضد التخلف تعززها الثقة بالنفس والاعتماد على الذات أولا وقيل كل شيء مهما كانت الصعاب ، وكان ميلاد الحركة التعاونية الشعبية العملاقة أعظم تجسيد لكل تلك الامانة ورد فعل مناسب وطبيعى لكل تلك الظروف والملابسات التى سبق ذكرها وما كادت تصل اليه من التردى الخطر والتوقع المبهين ، وبدأ الشعب من خلال ممارسته لهذه التجربة الوليدة يكتشف قدراته وامكانياته الحقيقية التى أهملها كثيرا

وكادت الظروف القاسية والمشوهة أن تفقده الثقة بنفسه وبما يملكه من الامكانيات الهائلة لبناء التقدم على أرضه معتمدا على نفسه أولا وقيل كل شيء (١) وأصبحت بذلك الحركة التعاونية اليمينية بمضمونها الشعبي والجماعي الشامل هي إحدى المضارح المثالي للتنمية الحقيقية في بلادنا والاقدر على اجتياز مسافة التخلف من أقرب الطرق وبأقل التكاليف

(هـ) الانطلاق من صميم الواقع اليمنى وخصوصياته :

ومن الميزات الجوهرية والاستراتيجية التي تميزت بها هذه التجربة هو الانطلاق من صميم الواقع الاجتماعى والاقتصادى اليمنى وعلى ضوء خصوصياته الحضارية والتاريخية ، حيث استطاعت هذه التجربة أن تتمثل كل ذلك بنجاح كبير دون أن تفرد بأى أساس من أساسيات التنسية والتحديث المعاصر ، وبديهييات العلم والتطور التساريضى الشامل .

بل لقد استطاعت بفضل هذا التمثيل الذكى والناجح لظروف الواقع وخصوصياته أن تمرر الى صميمه ووجدانه ما هو أهم وأكثر من مجرد الوعى وعقلنه الحياة الفكرية والاقتصادية والسياسية فى المجتمع الريفى ، حيث حسدت بسهولة ويسر حب العمل الجماعى والمصلحة الجماعية وضرورة الدفاع عنها ومناهضة كل الاتجاهات الماكسة لها كان شكلها أو طبيعتها الاجتماعية أو السياسية دون أن تضطر فى سبيل ذلك الى التورط فى صراعات حادة حتى الآن .

(١) عد الى ص ٤٢/٢٦ من هذه الدراسة للاستيضاح .

أهمية أن تستوفى الحركة التعاونية اليمينية شروط تكوينها وتغطي مجالات اختصاصها

وإذا كانت تجربتنا التعاونية قد توفرت لها من الشروط والاسس الضرورية التي مكنتها من تحقيق نجاحات غير متوقعة كما سبق وأن ذكرت في الفقرات السابقة سواء ما يتصل منها بتوفر الظرف السياسي الملائم أو ما يتعلق بعدم التورط في وضع التخطيطات المعقدة والتحليلات النظرية المسرفة إضافة الى توفر المضمون الشعبي في المشاركة وتحمل المسؤولية المباشرة ، لها كان كل ذلك قد حدث وبفضله توفرت عمليا ومن خلال الممارسة افضل الضمانات وأتقواها لنجاح هذه التجربة واستمرارها فانه ازاء كل ذلك لا بد وأن نتساءل : هل تلك هي كل المميزات والشروط المطلوبة لتجربتنا الحاصدة ولم تعد هناك أية ميزة ايجابية يمكن أن تكتسبها هذه التجربة ؟ رؤية شرط ضروري يتوقف عليها اكتمال جوانب هذه التجربة وتحقيق مقاييس نجاح أفضل ؟؟

ان الرد على مثل هذا التساؤل لا بد وأن يكون بالنفي انطلاقا من حقيقة أن الكمال مفهوم مثالي لا مكان له في الواقع هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان شروطا ومميزات أخرى واضحة جدا في المفهوم التعاوني الحديث لها أهميتها لم تكتسبها بعد هذه التجربة ، وعلى ضرورة اكتسابها لهذه الشروط والمميزات تتوقف أهم النجاحات الاستراتيجية لهذه التجربة في بلادنا ، ومن ذلك ضرورة المشاركة في وضع وتوجيه خطة التنمية الشاملة في البلاد من ناحية والانتقال بأنشطتها واهتماماتها الى كل المجالات المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي التعاوني من صناعة وزراعة وثقافة وغيرها ، وتبين أهمية مثل هذا الاجراء المطلوب للحركة التعاونية اليمينية من خلال الآتي :

(١) أهمية مشاركة التعاونيين في وضع خطة التنمية وتوجيهها :

ان مثل هذا الامر الى جانب كونه شرعا جوهريا ومفهوما أساسيا من مفاهيم التعاون الحديث كما سبق وان ذكرته. في مكان سابق من هذا الفصل فانه ضرورى جدا بالنسبة للتجربة التعاونية اليمنية في الوقت الحاضر ، اذا عامنا بأن التعاونيين صاروا يحصلون على ما يقرب من نصف الدخل القومى ممثلا في نصف زكاة الاطيان وربع دخل البلدية وجزء كبير من الموائد فانه لا يمكن أن نتصور وضع خطة للتنمية أو برنامج تنموى كما حدث بالنسبة للبرنامج الثلاثى الذى أشرف عليه الجهاز المركزى للتخطيط دون أن يكون للتعاونيين رأى فيه ودون أن يكون لهم مهمة واضحة في تنفيذه ،

وتوفر مثل هذا الشرط الملح للحركة التعاونية من شأنه أن يوفر التكامل والتنسيق الضرورى بين التعاونيين وبين الأجهزة الاخرى المشاركة في وضع وتنفيذ خطة التنمية سواء ما يتعلق منها بالمقطاع العام أو المختلط أو القطاع الخاص

اضافة الى أجهزة الخدمات الاخرى في الدولة كالتربية والتعليم والصحة والشئون البلدية والاجتماعية كما أن هذا الشرط يمنع الاختناقات والتداخل والازدواج واتكال طرف معين على الأطراف الاخرى حينما تتشابه معه في الاهتمامات كما هو حادث الآن حيث صار التعاون يقوم بمهام وأعباء في التنمية قد لا تكون بالضرورة من صلب اهتمامه مثل رصف شوارع المدن الرئيسية وتشجيرها وبناء المدارس والمستوصفات بدون تحديد لأى نوع من المدارس يمكن أن يقيمها التعاون وفي أى المناطق وأى نوع يجب أن تقيمه التربية والتعليم .. الخ .

هذا اضافة الى أن مشاركة التعاونيين في وضع وتوجيه خطط وبرامج التنمية سيكون له أثره الفعال في حماية

الاقتصاد الوطنى وتدعيمه وحماية الانتاج المحلى والى سوق المحلية من المنافسة الغير متكافئة الآن مع المستوردات الخارجية ويؤثر بالتالى على توجيه رؤوس الاموال المحلية والاستثمارات والقروض الاجنبية الى المجال الانتاجى بدلا من مجالات الخدمات والمضاربات التجارية التى تسببت فى تعطيم الاقتصاد الوطنى والانتاج المحلى واضطراب الاسعار وخلق التبعية الاقتصادية المطلقة للأسواق الدولية (١) .

وسيكون التعاونيون حتما اكثر جرأة وفرة من القطاع العام والمختلط وأجهزة الدولة نفسها على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وحماية الانتاج المحلى وتنميته والقضاء على المضاربات الغير مشروعة والتى ان لم يتقدم التعاونيون لمواجهةها من خلال المشاركة فى وضع وتوجيه وتنفيذ خطة التنمية فانهم سيكونون وبمدهم احدى هذه الضحايا ولن يقووا على حماية انفسهم وتجربتهم من السقوط بالمقارعة من خارج الحلبة .

(ب) المجالات التى يجب ان تغطيها الحركة التعاونية :

واذا كانت الحركة التعاونية اليمينية ما تزال بحاجة الى استيفاء بعض الشروط الهامة فى تكوينها كما سبق وان ذكرت فهى ما تزال اكثر حاجة الى معرفة مجالات اهتمامها فى خدمة المجتمع وتقدمه .

فمن المعروف ان التعاونيين قد ركزوا كل جهودهم حتى الآن فى مجالات محدودة او فى مجال محدد على الاصح من مجال خدمات شق الطرق وبناء المدارس والمستوصفات ومشروعات المياه ، ومع ما تتمتع به مثل هذه الخدمات من الاهمية الكبرى والارتباط الوثيق بجوهر العمل التعاونى وما استطاع التعاونيون ان يحققوه من نجاح ملحوظ فى توديز مثل هذه الخدمات لمناطقهم الا انها ليست كل شئ فى العمل التعاونى الحديث .

فالمعمل التعاوني بمفهومه الحديث ليس مقيداً بمجال محدود
أو تقديم خدمات بعينها ولكن اهتماماته وأنشطته يجب أن تتسع
وتتنوع باتساع وتنوع حاجات المجتمع المحلي نفسها وما يرنو
إليه من عمليات التغيير والنمو في كل المجالات سواء ما كان
مرتبطاً منها بالخدمات أو الصناعات والأ - ف أو الزراعة
واستصلاح الأراضي أو الثقافة والتعليم بما في ذلك ممارسة
الإدارة والحكم المحلي نفسه على أساس من الفهم التعاوني.
والديمقراطي الشعبي المباشر .

ومن خلال هذا المفهوم للعمل التعاوني يتضح كم هو
ضروري وهام أن يسارع الأخوة التعاونيون اليمنيون إلى
تغطية كل المجالات الأساسية لعملهم في خدمة المجتمع المحلي
التعاوني .

والحركة التعاونية اليمنية بما قد وصلت إليه من الاتساع
وروضوح الرؤية والرعى الشعبي وتوفر رؤوس الأموال المعقولة
لم يعد هناك أي مبرر للتباطؤ أو التردد في الدخول بإمكانياتها
وجهودها مجال الصناعات الوطنية والمشاريع الزراعية
والخدمات الثقافية والإسهام في تنظيم وإدارة الحكم المحلي
على أسس ديمقراطية إلى جانب اهتمامها بمجال منشآت
الصحة والتعليم والمياه والمواصلات .

ذلك أن دخول الحركة التعاونية اليمنية هذه المجالات
وبالذات مجال الصناعة والزراعة لهو الأساس الاستراتيجي
الأول لبقاء وديمومة هذه التجربة الرائدة وازدهارها أكثر
شأكل ، لأنها بذلك سوف تتحول من مجرد جهاز خدمات بقف
على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويستهلك مدسه
باستمرار بلا عائد ، سوف تتحول إلى جهاز قادر على تنمية
نفسه بنفسه وقادر على الإمساك والتحكم بجسذور القضاء
الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهها جملته وتفصيلاً وفق المفهوم
التعاوني الشامل ، وعلى ضرورة مبادرة الأخوة التعاونيين
لأداء مهامهم هذه التي لم يتقدموا نحوها بعد يتوقف توفر

الضمان الاستراتيجى الاول لبقاء هذه التجربة وديمومة ازدهارها وتقدمها والعكس بالعكس صحيح ..

(ج) توفير بعد نظرى وفكرى واضح :

أن أهمية أن تتبلور كل المواقف والتجارب والمبادرات الشعبية التى كشفت عنها هذه التجربة والتى يعيشها الناس يوميا ، فى إطار نظرى وفكرى واضح لهو من الأهمية بمكان بالنسبة لهذه التجربة ترقى أهمية الحرص على ضرورة توفيره الى أهمية الحرص على بقاء هذه التجربة نفسها ، لأن توفير مثل هذا البعد يشكل احدى الضمانات الحقيقية لبقائها واستمرار تقدمها وحمايتها من الضياع والتوقف والسمومية، ومجرد الركون الى الحماس والعواطف الفياضة من ناحية والاوامر والقرارات واصدار النظم واللوائح وعقد المؤتمرات ورفق الشعارات من ناحية أخرى ، والتى لا . تلبي وحدها أن تصنع تجربة أو تقوى حتى على مجرد الحفاظ عليها لمدة أطول مهما كانت صادقة وجادة ما لم تكن تعبيراً وترجمة لموقف اجتماعى وسياسى وفكرى واضح ومدرس يكون هو المرجع والمنطلق والمقياس الذى تقاس من خلاله كل التصرفات والمسالك والاعمال والمواقف التى تتمثل هذه التجربة وتؤمن بها وتعيش لها ، وكذلك كل ما يقف على الجانب الآخر .

يضاف الى ذلك أن توفير مثل هذا البعد هو الكفيل وحده بخلق وعى وطنى تعاونى ناضج ومسئول قادر على تحقيق كل طموحات التجربة والحفاظ عليها وتعميق مفاهيمها ومبادئها فى وجدان جماهير الشعب اليمنى من عمال وفلاحى الريف أصحاب المصلحة الحقيقية فى هذه التجربة ، وهو القادر أيضا على إثارة الجدل الفكرى لجماهير الشعب اليمنى والذى ستفرزه هذه التجربة المنبثقة من صميم الواقع وطبيعة خصوصياته ومميزاته الاقتصادية والاجتماعية والحضارية من خلال التجربة والمعيشة اليومية المستمرة ، هذا الجدل الذى سيحدد كل ملامح وابعاد التجربة ويغنيها

بالمفكر ويحدد مساراتها وأطرها النظرية والعملية بوضوح ،
انطلاقاً من الحقيقة التاريخية والعلمية التي تؤكد بأنه لا عمل
بغير فكر ولا فكر بلا عمل *

وأهمية توفير بعد فكري وذهناري واضح لتجربة العمل
التعاوني في بلادنا ليس شراً ولا خطراً عليها وعلى مسار
النمو والتقدم الحقيقي الشامل في مجتمعاتنا كما تعود البعض
الصراخ واثارة الذعر ورفع اشارات الخطر الموهوم أمام
كل فكر يراد به عمل أو عمل ينجم عنه فكر من أجل الانتقال
من واقع التخلف والركود الى مسار التقدم والنمو نحو
الافضل ، ليس خوفاً منهم أو كرهاً للأعمال والأفكار الجديدة .
لذاتها وأياً كان نوعها ، وإنما خوفاً منهم وحرصاً منهم
على أعمالهم هم وأفكارهم المعبرة عن مصالحهم الموروثة
المرتبطة بالواقع التخلف والجسدة لكيانه *

وهكذا فإنه من الاهمية بمكان أن نتذكر دوماً الحقيقة
التاريخية الهامة التي تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن كل
عمل أو سلوك أو تصرف فردياً كان أو جماعياً لا بد وأن
يصدر عن فكرة أو مبدأ يعكس هذا العمل ويعبر عنه ، بغض
النظر عن نوع هذه الأعمال والأفكار واختلافها وتناقضها ،
وتبقى المشكلة الجوهرية هي في نوع الأعمال التي نمارسها
والأفكار التي تعكس هذه الأعمال وتعبر عنها ، سواء كانت
هذه الأعمال والتصرفات من نوع ما فعله جنكيزخان وهولاكو
أو من نوع ما فعله السيد المسيح ، وحتى نوع الأعمال ليست
من الأمور التي تحكمها الصدقة والمزاج ، فنوع المصلحة
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد أو الجماعة
أو الطبقة هي التي تحدد نوع العمل الذي يخدم هذه المصلحة
ويعكس بالتالي فكرها ومبادئها المعبرة عنها *

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن التاريخ الإنساني
لم ينقل إلينا حدثاً واحداً من أحداثه البارزة دون أن تكون
وراءه فكرة وتنظيماً ومبدأً فكرياً واضحاً يتناسب في نضجه

وأهميته مع أهمية الحدث نفسه ، فهل نستطيع أن نجهل هذه الحقيقة أو نشذ عنها كما يريد البعض أن يوهم الآخرين لأنهم أجل تكذيب هذه الحقيقة أو دحضها لأنها أكبر منهم ومن أن يشككوا فيها وإنما من أجل أن تبقى مصالحهم وأنكارهم هم وفى مواجهة الآخرين .

فأهمية بلورة تجربة العمل التعاونى فى بلادنا فى إطار نظرى وفكرى تمهيدا لايجاد ميثاق شعبى للعمل التعاونى لهم من الامور الملحة لتأمين استمرار هذه التجربة وبقائها نفسه .

العوائق الخطيرة والمشاكل المفيدة للحركة التعاونية اليمنية

أتمنى بالعوائق الخطيرة للحركة التعاونية اليمنية ذلك السرع من المصاعب والعوائق التى من شأنها تهديد الوجود الفعلى لهذه التجربة نفسها بالطرق المباشرة وغير المباشرة والتى يجب أن يناضل التعاونيون ضدها بكل الوسائل ويتخلصوا منها بأى ثمن ، أما المشاكل المفيدة للحركة التعاونية فإنها من نوع آخر تماما فهى المشاكل والهموم والاختلاف والمتاعب الناجمة عن ممارسة التجربة نفسها وبفضلها أيضا يتعلم التعاونيون بالممارسة أروع وأنضج دروس الخبرة والتجربة الناجمة فى مجال التقدم والبناء

ولاهمية وضرورة التفريق بين هذين النوعين من العوائق الخطيرة والمشاكل المفيدة بالنسبة للحركة التعاونية اليمنية وتوضيحها للتعاونيين سأتناول كل منهما بشئ من التفصيل الموجز على النحو التالى :

أهم العوائق الخطيرة :

وحتى نتمكن من تحديد العوائق للتجربة التعاونية فى بلادنا بشكل أكثر دقة سأورد نموذجين بارزين من التجارب التى تتشابه الى هذا الحد أو ذاك مع هذه التجربة

التعاونية من صميم واقعنا الاجتماعى وتتصلان اتصالا مباشرا بحياة السواد الأعظم من أبناء الشعب وكيف أن تعثر هذين النموذجين وانتهيارهما أمام العوائق والمصاعب الخطرة لم يؤد الى فشلهما حتى الآن فقط بل ان ذلك قد جعل منهما عبئا ثقيلا على المجتمع ومصدرا خطرا لمشاكل الناس ومتاعبهم التى لا حدود لها .

أما النموذج الاول فهو نظام القضاء والتشريع فى بلادنا والذي تمرغت هيبته وقديسيته فى الوحل وصار رجال العدل والقضاء فى بلادنا أشبه بقاريء اتكف والضاربين على الودع يغنون لكل بما يهوى ويقدر ما يدفع ، أما من لا يستطيع المنافسة فى الشقاق والدفع فسحقا له وينس الصبر . هكذا تحول القضاء فى بلادنا من سلطة عليا مقدسة لحماية حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والاقتصادية الى سلعة مبتذلة يشتريها كل من يستطيع الدفع ، والى بؤرة متعفنة لكثير المشاكل والاحقاد بين المواطنين .

ويأتى فى مقدمة الاسباب والمزالق التى أوصلت القضاء فى بلادنا الى هذا الحد من التدهور التثبيت والجمود الطويل لهياكله الادارية ونظمه ومفاهيمه من ناحية والذي نجم عنه من الناحية الاخرى بالنسبة للقائمين عليه وبحكم التقادم فقدان الشعور باحترامهم الضرورى لأنفسهم أولا وقبول كل شيء وافتقار الحس المطلوب بهيبة القضاء وقديسيته ، اضافة الى جمود الفهم لمعنى القضاء نفسه ونسب الخبرة والمهارة بدلا من ذلك فى أساليب النصب والاحتيال وابتزاز الاموال وزرع المشاكل بين الناس .

ذلك نموذج حقيقى قائم حتى الآن فى بلادنا ولا يستطيع أن يذكره أحد لأن أحدا لا يجهله ، وسر الحديث عنه هنا أنه من الامور التى ترتبط ارتباطا مباشرا بحياة السواد الاعظم من الشعب ليل نهار .

أما النموذج الثانى او التجربة الثانية وهى تجربة أكثر

جدة فهي تجربة الحكم المحلى الذى اعتبره البعض انجازا من انجازات الثورة المجيدة ، ولقد كان من المفروض أن تكون هذه التجربة كذلك دفعة جديدة فى تنظيم الادارة والسلطة على أسس أكثر ديمقراطية وبعيدا عن التسلط المركزى والروتين الخبيث ، لكن هذه التجربة ما لبثت اسبب الأذى ان تحولت الى مفهوم عكسى تماما وصارت حتى الآن تمثل الوجه الآخر والاكثر سوءا لفساد القضاء فى بلادنا .

وصارت العدل والمحلية فى العاصمة والعامل والحاكم فى القضاء والناحية صورا مكررة لبعضها ومتفقة نصا وروحا فى النتائج وان اختلفت قليلا فى الوسائل والمسلمات، خصوصا اذا ما تذكرنا أن هناك أكثر من أربعة أضعاف عدد النواحى والقضوات من الموظفين الحاصلين على درجة وظيفة عامل يتناوبون العمل فيما بينهم حسب الأفضلية تنتشر الامية بين أكثر من ٧٠٪ منهم والهمجية والجهل والعصبية والعشائرية بين أكثر من ٩٠٪ منهم والرشوة والفساد والابتزاز بنسبة ١٠٠٪ .

ذلك أن تجربة الحكم المحلى فى بلادنا رغم أهميتها القصوى وكونها نقطة التماس الحقيقة بين الدولة والشعب قد تحولت وظائفها الى مجرد هبات ومكافآت شخصية ينعم بها البعض ممن كانوا يقفون على قمة السلطة على أصدقائهم وزبائنهم الواقفين عند أسفلها ليمارسوا السلطة المباشرة على الشعب بالامية والهمجية والتعصب العائلى والقبلى. ويمارسوا ألوانا من الفساد والرشوة والبطش والابتزاز لحقوق وأموال المواطنين والدولة معا بشكل يعجز التعبير عن وصفه .

هاتان الصورتان البارزتان للحالة القائمة للقضاء والادارة المحلية فى بلادنا والتى سقطت الاولى ضحية الجمود والركود المميت الذى أدى الى التبلد الذهنى والفساد الخلقى والشخصي وضاعت الثانية وسط المجاملات والتسلط

الفردى والمطامح الشخصية والتعصبات القبلية والعائلية والجشع الغير محدود والتي حولت معظم النواحي والقضوات وأهلها وما يملكون الى مجرد هبات ومكافآت نطراوير الجهل والامية والنهب تعيث فيها الفساد ، حاتان الصورتان يجب أن يضعهما الآخرة المتعاونيون نصب أعينهم على الدوام لأن تجربتهم بحكم طبيعتها معرضة لمثل هذه المهاوى السحيقة والمميقة ما لم تحم نفسها وتقاوم بعنف وأستماتة كل المظاهر والعوائق والصعاب التى قد تؤدى بتجربتهم الى نفس المصير ما لم تقلع جذورها أولا بأول وذلك لاسباب كثيرة أهمها :

ان التجربة التعاونية هى أكثر التصاقا وارتباطا بحياة المواطن العادى وأقرب الى تلمس همومه ومشاكله اليومية والانشراف المباشر عليها شأنها فى ذلك شأن القضاء والادارة المحلية وعلى ذلك فأنها أى التجربة التعاونية لا بد وأن تكون معرضة لنفس المزالق والعثرات والأمراض والعوائق والمشكلات التى وقع فيها نظام الادارة المحلية والقضاء الشرعى ما لم تحم نفسها من هذه المزالق والعوائق الخطرة، وعلى ذلك فإنه لا بد وأن تحصى التجربة التعاونية نفسها من المخاطر الآتية وتقاومها بشدة وأهمها :

١ - تفشى روح الجمود والركود واللامبالاة وعدم الإحساس بالمسئولية وانتشار الروح السلبية بوجه عام سواء كان ذلك بين المواطنين أو الجمعيات العمومية أو الهيئات الادارية للتعاونيات . .

٢ - الرشوة والاختلاسات والمجاملات والتصرّف الغير مشروع فى إدارة وأموال وممتلكات التعاون مع سكوت المواطنين عن ذلك والاكتفاء بالنقد والاحتجاجات الجانبية .

٣ - التسليم الفردى لشخص معين أو أشخاص معينين تحت أى اعتبار من الاعتبارات الشخصية أو العائلية

أو الرسمية والسياسية ، وتجاوز الاسلوب الديمقراطي الجماعى الحر فى اختيار الادارة وممارسة المهام المختلفة للعمل التعاونى .

٤ - تدخل السلطات الرسمية فى العمل التعاونى بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، سواء عن طريق ممارسة السلطة الفعلية أو الضغط واستغلال السلطات فى محاولة التسلط على العمل التعاونى وفرض الرقابة عليه .

٥ - ربط العمل التعاونى وتقييده بأشكال الروتين الادارى والتقسيمات الاجتماعية للمناطق خصوصاً ما يتعلق منها ببعض الاعراف والارتباطات التى تقضى أحياناً بتقسيم المناطق على أسس قديمة وتقسيم الادارى والجغرافى المناسب للعمل التعاونى وتخصيص قلة أو فئة اجتماعية معينة بامتيازات لا تتوفر لغيرها أو العكس حينما تحرم فئة أو جماعة معينة من أبسط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تطبيقاً لهذه القاعدة العرفية أو تلك .

تلك هى الصورة وتلك هى أهم المعالم والمزالق الخطرة التى يجب على التعاونيين أن يحموا أنفسهم وتجربتهم منها ويقاوموها بشدة حماية للتجربة من السقوط وحتى لا تتحول بعد حين الى مأساة جديدة وأداة للمجاملات والسبب الامتيازات الشخصية ونهب وابتزاز أموال الشعب والدولة معا وتبديدها باسم التعاون .

المشاكل المفيدة للتجربة التعاونية :

إذا كانت تلك هى المشكلات الخطرة والمزالق المميتة التى يجب العمل ضدها بكل قوة ، فإن مشكلات الحركة التعاونية اليمينية ليست كلها من ذلك النوع السالب والخطر . فهناك مشكلات ومتاعب عادية وطبيعية ناجمة عن ممارسة العمل التعاونى نفسه ومرتبطة بأنشطته وبرامجه التنفيذية وتشكل سمة من

سماته العادية ، وهي المشكلات المرتبطة بتعثر بعض المشروعات لقلة في التمويل أو خطأ التخطيط وتنفيذ بعض المشروعات بطريقة خاطئة بفعل سوء التخطيط والتقديرات المسبقة أو تحت ضغوط شخصية أو اجتماعية معينة دون مراعاة دقيقة للصالح العام بصورة محايدة ، كبناء بعض المدارس في أماكن غير ملائمة لخدمة أكبر عدد ممكن من تلاميذ المنطقة التعاونية ، وشق بعض الطرق الفرعية من أماكن ليس بالضرورة أن تمر منها لسبب أو لآخر ، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بتعثر الجهود أحيانا في انتخاب هيئة إدارية بصورة ديمقراطية ونظامية دقيقة وسوء الاختيار الذي يحدث أحيانا في اختيار أعضاء الهيئة الإدارية أو عدم ضبط الحسابات المالية بوثائق دقيقة منذ البداية وتضارب الاختصاصات بين أعضاء الهيئة الإدارية وعدم انتظام عملهم .. الخ .

فكل هذه المشاكل وما شابهها تعتبر من الأمور البديهية التي ترافق أى تجربة ناشئة بهذه الصفة وهذا الحجم الذى تعينه الحركة التعاونية في بلادنا ، لكونها مشاكل ومتاعب وأخطاء ناجمة عن ممارسة العمل التعاونى نفسه ، رغم مشكلات وأخطاء يجب أن لا تضيق بها صدور التعاونيين أو تقودهم إلى اليأس من النجاح والشك في قدراتهم على تجاوزها ، فهي تعتبر المصدر الخصب لاكتساب التجربة والخبرة العملية في ممارسة العمل الناجح مستقبلا والتي لا يمكن اكتسابها من أى مصدر آخر .

والشيء المهم بالنسبة لمثل هذه المشاكل والأخطاء في العمل التعاونى هو أن يشخص التعاونيون الجوانب السلبية والإيجابية لعملهم والتي يكتشفونها أثناء الممارسة ومن خلالها بكل دقة ويبادروا فوراً إلى تثبيت وتجذير الجوانب الإيجابية وتطويرها أكثر فأكثر وإزالة الأخطاء أولاً بأول وعدم السماح بتكرارها ، فالخطورة لا تكمن في كوننا نخضع خلال عملنا بقدر ما تكمن في أن يتكرر هذا الخطأ به . اكتشافه ويصير قاعدة أو سجية في العمل التعاونى .

خلاصة عامة :

الخلاصة أن تجربتنا التعاونية لم تأتى تجاوزا لمفهوم التعاون فى البلدان المتخلفة حيث تسود مفاهيم للصدقة والبر والاحسان والثواب والمساعدة الى غير ذلك من مفاهيم التعاون المرتبطة بالمجتمعات الاقطاعية فحسب بل لقد جاءت تجاوزا للمفهوم التقليدى للتعاون فى البلدان الصناعية المتقدمة ، ذلك المفهوم الذى بدايته جماعة روتشيل فى بريطانيا ١٨٤٤ ومبادئها التى ظلت أساسا للفكر التعاونى التقليدى حتى اليوم ، وهذا الفكر بأبعاده النظرية وأشكاله التطبيقية الذى لا يعدو كونه نظاما مكملا لسوق المضاربة الرأسمالية وأداة لتغطية مساوئها الحادة والمضرة بمعيشة فئات المجتمع المختلفة ولا يتعدى فى أحسن الاحوال مفهوم الاستثمار والتجارة الجماعية المبنية من حيث مآله يقوم على أساس الاكتئاب والربح والتمتع بامتيازات معينة للأعضاء دون غيرهم ... الخ .

فتجربتنا التعاونية قد أتت تجاوزا لكل هذه المفاهيم الى مفهوم أكثر شمولاً وجذرية فى تنمية المجتمع وتغيير علاقاته الاجتماعية والثقافية والانتاجية وتعبيراً عن أحدث المفاهيم التعاونية الحقبة المرتبطة بالتنمية ومناهجها الوطنية والتقدمية الحديثة والتى من أهمها : الشمولية فى مواجهة مشاكل التخلف فى المجتمع وعدم التقيد فى النشاط عند حدود معينة أو الاقتصار على حل مشكلات جزئية وهامشية فى حياة المجتمع اضافة الى عدم الربح أو الاكتئاب الفردى حيث يعتبر جميع أفراد الجماعة التعاونية الذين تربطهم بيئة جغرافية واجتماعية مشتركة أعضاء فى دائرة تعاونهم تلقائياً وبدون استثناء عملاً برأى الاغلبية وبحكم ارتباطاتهم وعلاقاتهم وحاجاتهم الاقتصادية المشتركة

والمتشابهة ولا معنى لتوزيع الأرباح حيث يتحور المال المدفوع بالاشتراكات أو الضرائب الطوعية أو ما تقدمه الدولة إلى مال عام تجنى فوائده في شكل خدمات مختلفة ومواقع عامة ومشروعات اقتصادية قابلة للنمو بدلا من فكرة الأرباح. الثقافية ، يضاف إلى ذلك الصفة الشعبية والديمقراطية المباشرة والاستقلال التام ، والاعتماد على المبادرات الشعبية الجماعية في العمل وعدم الميل إلى التقيد والاسراف في التخطيط للمشاريع والمشاركة مع الدولة في وضع الخطط والبرامج القومية للتنمية وتحمل جزء من تنفيذها . .

تلك هي أهم الملامح العامة لتجربة العمل التعاوني في بلادنا التي صارت تغطي أكثر من ٩٠٪ من جميع مناطق الجمهورية من خلال تكوين ما يزيد على مائة وأربعين هيئة تعاون تطویر لا يقل حجم دائرة كل منها عن دائرة المركز الحكومي في الناحية .



القسم الثالث

الفصل السادس

الابعاد الاجتماعية لتجربة العمل التعاوني

فيما سبق ناقشنا مفهوم التنمية وابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، ثم تعرضنا بصورة موجزة لأهم الملامح والخصوصيات المرتبطة بتجربة العمل التعاوني في بلادنا كشكل من أشكال التنمية الحديثة ، ويبقى لنا الحديث عن الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتجربة العمل التعاوني في اليمن والى اى مدى تستطيع هذه التجربة ان تؤكد نفسها كمفهوم وممارسة شعبية جماهيرية لعملية التنمية في بلد متخلف كاليمن ، ونابعة من صميم الواقع وطبيعة ظروفه وخصوصياته الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية من ناحية، ومنسجمة في الوقت نفسه بل ومرتبطة بأحدث مظاهر التنمية الحديثة وأكثرها التزاما بمصلحة الجماهير والسود الاعظم من الشعب من ناحية أخرى .

وذلك من خلال تحليل هذه الابعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كل منها على حدة وسنقصر الحديث في هذا الفصل على تحليل الابعاد الاجتماعية لتجربة العمل التعاوني ، ثم نناقش في الفصل السادس والآخر الابعاد الاقتصادية والسياسية لهذه التجربة (١) .

فاذا كان الهدف الاساسي والجوهري لاي تنمية حديثة في أي مجتمع متخلف هو المجتمع وجماهيره الفقيرة والمستغلة عن طريق تحريرها من الظلم والاستغلال من ناحية ورفع مستواها المعيشي والفكري وتوجيه كل الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق الاهداف الاستراتيجية الكبرى للتنمية.

(١) عد الى ص ١٨ ، ١٩ ، ٢٧ وما بعدها وص ٥٤ وما بعدها

للمقارنة والاستنتاج .

فى صنع التقدم الشامل فان مقياس نجاح التنمية كما يذكر الدكتور محمد توفيق السمالوطى يتمثل بالدرجة الاولى فى خلق القدرة لدى الجماهير على صنع التقدم ومشاركتها الايجابية (١) ٠٠ لأنه حتى حينما تكون الدولة راغبة فى الإصلاح والتجديد ويكون قادتها عارفين بنتائج أفعالهم وكيف يسرون على الطريق المؤدى الى تحقيقها فان التظيم الاجتماعى والقيم الثقافية والعلاقات الموروثة فى المجتمع الريفى قد يسلبان برامج التحديث والتنمية فعاليتها اذا لم تحل هذه القضية أولا (٢) ٠٠

فالى اى مدى يمكن الحكم على تجربة العمل التعاونى فى اليمن بأنها قد استطاعت أن تنمى القدرة لدى الجماهير على صنع التقدم الحقيقى فى حياتهم وقضت على مواقف الاحباط الاجتماعى التى قد تحدث ازاء مشاريع التنمية واستعاضت عنها بتنمية المواقف الايجابية ؟ والتى من أهمها :

١ - الموقف الايجابى الفعال للمجتمع تجاه العمل التعاونى:

مما لا شك فيه أن هذه التجربة قد استطاعت أن تستنفذ كل قطاعات المجتمع الى جانبها استنفاراً شعبياً حقيقياً الى أبعد الحدود بعيداً عن الضغط أو التوجيه الرسمى ، وليس ذلك فحسب بل لقد استطاعت هذه التجربة أن تصعد مكانتها ومركزها فى حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى درجة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العمل التعاونى كله ، يرقى بها الى مصاف التجارب الديمقراطية الثورية فى تاريخ النضال البشرى ضد القهر والتخلف والجمود ، ولقد كانت وقائع المؤتمر الثالث لهيئات التعاون الاهلى للتطوير فى مدينة تعز عام ١٩٧٥ الذى ضم حوالى (٣٥١) عضواً يمثلون أكثر من (١١٧) هيئة منتخبة بالطرق الديمقراطية المباشرة هو الدليل

(١) علم اجتماع التنمية مرجع سابق ص ٢١٢ .

(٢) دراسات فى التنمية مرجع سابق ص ٣٤١ .

القاطع على صدق هذه الحقائق والمضامين التي اكتسبتها التجربة التعاونية اليمنية على الصعيد الشعبي والرسمي ،

خصوصا اذا ما تذكرنا أن أكثر من ثمانية وزراء عاملين وغير عاملين وبعض نواب رئيس الوزراء وعددا من المحافظين قد استعدوا لمغادرة أعمالهم ومناصبهم ونزلوا المؤتمر كي يتنافسوا حقيقة على عضوية الهيئة الادارية للاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير وعلى منصب الامين العام للاتحاد والامين العام المساعد ورئاسة الاتحاد نفسه بما فيهم رئيس الدولة المقدم إبراهيم محمد الحمدي والتعاونى الاول فى اليمن .

ومما يكمل الصورة ويؤكد بعمدها الاجتماعى والشعبى والديمقراطى الحق أن أيا من هؤلاء الوزراء أو المحافظين لم يفز بعضوية الهيئة الادارية للاتحاد بما فيهم نائب لرئيس الوزراء ، وأفرز المؤتمر صورة جديدة لحقيقة الواقع الاجتماعى والشعبى الذى انبثقت منه هذه التجربة وترتبط به ارتباطا عضويا ، وعاز الرئيس الحمدي بعضوية الهيئة الادارية للاتحاد ثم رئاسة الاتحاد لا لأنه رئيس الدولة الذى يملك سلطة القوة ابداء بل لأنه حقيقة رجل هذه التجربة الاول الذى عاش وراء كل خطواتها الاولى قبل أن يكون رئيس دولة كما يعرف ذلك كل تعاونى بل كل يمنى ، ومعه مجموعة من الشباب الواعى والمخلص .

ولقد دلل شعبنا بانتخابه الحر لاعضاء الهيئات الادارية للتعاونيات التى انتخبت بدورها الهيئة الادارية للاتحاد من خلال المؤتمر المشار اليه ورأسه وأمانة الاتحاد لا على ملكيته وارتباطه العميق بهذه التجربة فحسب بل وعلى قدرته وأصالته الحضارية فى ممارسة الديمقراطية الحقة والناجحة لصالح التقدم والتنمية ، مؤكدا بذلك أيضا فساد وخطأ كل الحسابات التى كثيرا ما رفعت على أساسها اشارات الاستفهام الملونة حول هذا الشخص أو ذاك ١١

وتزداد هذه الصورة وضوحاً وأهمية إذا ما تذكرنا :
 الأسباب التي أدت إلى أخفاق العمل التعاوني في كثير من
 البلدان النامية نتيجة المواقف السلبية واللا إيجابية من
 المجتمع تجاه أشكال العمل التعاوني داخل هذه البلدان .
 مثل مصر والهند ، ففي مصر يذكر الدكتور السماوطي بأن
 المؤسسة التعاونية الزراعية قامت بدراسة ميدانية استهدفت
 الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بمدى نجاح
 الحركة التعاونية في الريف المصري في تحقيق أهدافها
 الاقتصادية والفكرية ، واستطاعت الدراسة للكشف عن
 الكثير من أوجه السبلبيات التي أفقدت الحركة طابعها الشعبي
 وأدت إلى انفصال الفلاحين عن التعاونيات لسيطرة الاتجاهات
 البيروقراطية (١) .

وفي الهند يؤكد « روبي » في دراسة لبعض القرى
 الهندية أنه بالرغم من نمو ظاهرة المشاركة الشعبية والعمل
 الطوعي إلا أن هذه الظواهر لا تصدر عن تمثل حقيقي من
 قبل الجماهير لقيم التنمية ، ولكنها تصدر عن الخوف من
 السلطة ، والرغبة في المطابقة مع رغبات أبناء الطوائف
 العليا وموظفي القرية ووجد أن برامج التنمية قد فشلت في
 خلق الثقة بالنفس والشعور بالمسؤولية . (٢) .

كذلك قام معهد الرأي العام في الهند سنة ١٩٦٣ م
 بدراسة للكشف عن اتجاهات القرويين نحو التعاون والعمل
 التعاوني كشفت عن أن نحو ثلثي أفراد العينة الدروسية
 تعتبر المؤسسات التعاونية مؤسسات أحسان تابعة لبعض
 الأفراد وعن أن المبركين لمفهوم التعاون أو العمل التعاوني
 من أفراد العينة لا يتجاوز ١٠٪ فقط (٣) .

(١) علم اجتماع التنمية ص ٣٤٨ مراجع سابق + انظر أيضاً :
 م . مصود « ذي » : أثر التعاون في عمليات التطوير بالقرية المؤتمر الأول
 للإدارة المحلية الكتاب الثاني ص ٢١٧ - ٢٣٦ سنة ١٩٦٩ م .
 (٢) علم اجتماع التنمية ص ٣٣٢ مرجع سابق .
 (٣) علم اجتماع التنمية ص ٣٣٢ مرجع سابق .

فما هو المدى الذى يميز موقف وإيجابية مجتمعنا تجاه تجربته التعاونية من هذه المجتمعات ؟ أن الفرق الهائل الذى صار من السهل ملاحظته بين الحالتين لا يرتبط بخصوصيات الإنسان العقلية والفيزيائية واختلافها من اليمن الى مصر والهند أبدا ، بقدر ما يرتبط أساسا بخصوصيات التجربة وجديتها فى إيجاد تحولات جذرية فى البناء الاجتماعى وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بمصلحة المجتمع الاستراتيجية ، وكونه هو الذى يصنعها بنفسه لنفسه لا مجرد كونها شعارا أو إحسانا أو صدقة يمن عليه بها وتمتحن مشاعره وأحاسيسه من خلالها (١) .

٢ - التعاون نقل اهتمامات حياة الجماهير من الجوانب السلبية الى الجوانب الإيجابية .

أن من أبرز الصفات والمميزات الخاصة بمجتمعنا اليمنى ودلالاته الحضارية عبر تاريخه القريب والبعيد والمعاصر هو ما يفيض به وجدان أفراد من الحيوية والنشاط والاهتمامات الغير محدودة والتي تتجاوز كثيرا حدود انذات وعدم الاستسلام للجُمود ورقابة الحياة المملة الجامدة ، وقدرتهم على التمرد والانتقال السريع من نمط معين من أنماط الحياة الى نمط آخر بسهولة ، وصعوبة الاستسلام للضروريات والقبول بالامر الواقع ، ونحن لا نريد أن نذهب بعيدا فى تحليل هذه القضية التى لا تتصل مباشرة بصميم هذا البحث (٢) .

فقط أريد أن أشير الى صور ووقائع معاشه لهذه الخاصية الاجتماعية لمجتمعنا وكيف انعكست أخيرا على التجربة التعاونية اليمنية والاتجاه نحو التنمية بشكل عام .

(١) عد الى ص ٦٢ وما بعدها وص ٦٥ وما بعدها للمقارنة .

(٢) انظر الى ذلك كتاب المتطور العلى للثقافة دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى ص ١٢٥ وما بعدها ، حمود العودى ، دار الهنا للطباعة والنشر الطبعة الاولى ١٩٧٣ م .

ففى الماضى وتحت ظل حكم الامامة الملكية المتخلفة عمدت السلطة الاقطاعية الى امتصاص هذه الطاقة الحيوية فى المجتمع وتوجيهها توجيهاً منحرفاً لا بما يضمن تنبهاً وتقاديرها لأى نتائج سياسية واجتماعية قد تقترب على نزمة التمرد والرفض وحب التغيير الاصيل فى المجتمع فقط ، بل بما جعل من هذه النزعة والطاقة الاجتماعية النشطة فى المجتمع أداة حرب ضد المجتمع نفسه ووسيلة تكريس محنته وتخلفه وتمزقه .

وذلك عن طريق الزج بالناس فى مشاكل المنازعات الشخصية والاجتماعية المؤبدة والتي استطاعت أن تستنفذ كل جهد الناس وطاقاتهم المادية والفكرية فى الاحقاد والصراعات والمنازعات الدموية فيما بينهم ردحا طويلا من الزمن ، والتي ما تزال أثارها باقية حتى الآن .

وقد لا ابالغ اذا قلت بان المهمة الرئيسية الاولى لسياسة القضاء والادارة المحلية فى الماضى كانت تتركز عن وعى حول بذل المشاكل والمنازعات والاحقاد الدفينة بين الناس وابتزاز أموالهم بدلا من حل هذه المشاكل والحفاظا على حقوق الناس تطبيقا لمبدأ (فرقى تسد) وتلك مأساة تجرع شعبنا مرارتها عشرات السفين وما زال يجنى بقاياها حتى اليوم .

وبعد قيام الثورة تغيرت الصورة بسرعة وظهرت ميادين جديدة لاستنزاف هذه الحيوية والطاقة الاجتماعية الهائلة وهى ميادين الحرب والقتال التى طغت مطالبها واحتياجاتها ومغائتها أيضا على حياة الناس ومنطقهم ، من البحث عن الاسلحة والزلاجات والفنائم ومعاشات الحرب والاعتمادات والحملات والقتل والقتال . الخ .

وكان الحصول على هذه الاشياء أو بعضها هو مقياس النجاح والتقدم فى حياة الناس الى حد لم يستطيعوا معه أن يتصوروا أن للحياة والتقدم مقياس آخر غير ذلك فى بعض

الفترات تحت شعار الحرب دفاعا عن الثورة والجمهورية
'ولا ثم تحت مبررات أخرى مفتعلة لمحاربة الشيوعية وانتشار
حالة الحرب الدائمة أو على الاصح (تجارة الحرب المربحة
تجار الحرب) وتلك محنة دفنت حقا أو تكاد ولن تعود ..

وفى المرحلة الحالية وبالتحديد بعد حركة الثالث عشر
من يونيو التصحيحية التي أعادت الثورة الى مجراها
التاريخى الصحيح ، تحولت كل اهتمامات الناس وأنشطتهم
عن الصورة السابقة الى ميدان الاهتمام بالحياة والبناء
والتعمير بسرعة غير عادية وإنهزت مقاييس تلك الصورة
القائمة ، وأزاحت من حياة الناس وتفكيرهم بسرعة أقوى
مما بدأت بها ، ما عدا أصحاب المصالح فى تلك المحنة
وتجارها الكبار الذين تأيزال بعضهم يلم عينا باعادة
الصورة والسير وهما وغباء ضد حركة التاريخ .

ولقد كانت تجربة العمل التعاونى التى عمت كل مناطق
اليمين بسرعة غير عادية هى الاداة والتجسيد الحى لهذا
التحول الاجتماعى الرائع باهتمامات الناس بالمعول بدلا من
البنمقية وبالقلم بدلا من الطلقة والحصول على المدرسة
والمستشفى والطريق والمياه النقية وغير ذلك من مشاريع
التحديث والتنمية بدلا من الحصول على الحملات والاعتمادات
والاسلحة والاتاوات وشارات الحرب ... الخ .

لقد كان الناس فى الماضى القريب لا يقتصر اهتمامهم على
ما يحصلون عليه من الدولة من وسائل الحرب والدمار بل لقد
كانوا يسخرون كل امكانياتهم الذاتية فى التنافس الشديد
للحصول عليها واقتنائها بأعلى الاثمان لتفجير ثارات بعضهم
ضد بعض بطريقة أو بأخرى، لكن الصورة الآن قد تغيرت كثيرا
الى حد لا يصدق فى بعض المناطق حيث صار ارتداء السلاح
الشخصى العادى فى الاوقات العادية من الامور الغير لائقة
والتي يحس فاعلها بالخجل واثارة انتباه الآخرين حوله ،

وهذا هو ماحدث بالفعل داخل المدن الرئيسية التى كانت فى

وضع أشبه بقلع الحرب المستعرة تماما ، وهو أيضا ما بدأ يحدث فعلا فى كثير من المناطق الريفية ، ذلك أن الناس قد بدأوا يشغلون أنفسهم ويشغلون الدولة باهتمامات إيجابية أخرى فى خدمة التطور والتنمية وفى البحث عن الطريق والمدرسة والمستشفى وشراء الآلات الزراعية وبناء القرى الجديدة ومدها بالمياه ومشاريع الكهرباء ٠٠٠ الخ

ولقد كانت التجربة الشعبية للعمل التعاونى كما سبق وأن ذكرت هى التعبير والتجسيد الحقيقى والعملى لهذا التحول الإيجابى فى حياة الناس واستمراره ، وهى الإطار الطبيعى السليم لاستنفار وتحريك طاقة شعبنا الحية والخلقة وتوجيهها فى مسار البناء والتقدم الحقيقى وبناء مجتمع جديد ، صحيح أن كل شيء لم يصل بعد الى غاياته وأن الكثير من المعوقات فى هذا الصدد ما تزال تعمل فعلا ، لكن خطوة حقيقية قد تمت على طريق التحول الطويل الذى لا يخلو من العوائق والمتاعب فى هذا المجال وغيره ٠٠

وما نود تأكيد هنا هو أن مثل هذه التحولات لم تكن من قبل الصدفة أو معجزات الدهر التى عادة ما يحلم (الطيبون) بحدوثها من وقت لآخر أبدا ، فلقد كان من الممكن جدا أن تنهك حياة هذا الشعب فى القتل والقتال والخراب والدمار والبطش والتمزق القبلى والطائفى والاقليمى مائة عام جديدة كما تاه فى مشاكل الإحقاد والمنازعات والثارات الفردية والجماعية فى الماضى ، لكنه التحول السياسى المبشر الذى حدث بعد الثالث عشر من يونيو وعكس أثره الطيب فى أكثر من اتجاه وأبرزها تجربة العمل التعاونى الرائدة التى منحت جماهير شعبنا فرصة حقيقية لتغيير أنفسهم نحو الأفضل وأثبتت أحقيتها كبديل اجتماعى وتاريخى موجب فى حياة الناس واهتماماتهم بدلا عن كل تلك الصور البالية والمشينة التى سادت الحياة الاجتماعية فى مجتمعنا فى الماضى القريب والبعيد ٠

وهنا نتأكد الحقيقة العلمية عن أهمية البعد السياسى فى التحولات الاجتماعية (١) وتسقط الفكرة الاستعمارية الخبيثة والمغرضة والمغلقة بالتحليلات العلمية الفاسدة حول أن التخلف صفة بيولوجية ملازمة لطبيعة المتخلفين وأنه لا جدوى من محاولة تخليصهم منه ، كما يروج لذلك بعض الانثربولوجيين الأمريكيين وغيرهم من المصريين من خلال (الفكرة القائلة بأن مقاومة التغيير فى الشعوب المتخلفة إنما ينبع من إيمان تلك الشعوب والجماعات بأن الفقر هو قدرها ونصيبها من الحياة وليس شمة مفر من هذا القدر) (٢) ٠٠

فلقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والعلمية أن النزعة التقليدية فى البلدان النامية لم تكن هى العائق الذى حال دون التنمية بل هو نظام السوق الرأسمالية ذاته الذى فرض على هذه المناطق ، سواء كانت هذه السوق هى سوق السلاح والحرب أو سوق التجارة والاستهلاك (٣) ٠٠

ويؤكد الدكتور محمد محمود الجوهزى بأنه :
ما أن تأخذ الظروف السياسية والاقتصادية فى التغيير الجاد من أجل التنمية حتى يبدأ المجتمع بالتخلى عن بعض عناصر التراث السلبى التى لم تعد قادرة على الاتساق مع الظروف المتغيرة الجديدة ، فصلاحيات عناصر التراث واستخدامها فى الحياة الواقعية مرتهن بأشكال الوجود الاجتماعى بالدرجة الأولى (٤) ٠٠ ويذكر عدد من الباحثين

(١) انظر تنمية العالم الثالث رونالد روبنسون ترجمة عبد الحميد الحسينى مقدمات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ ص ٤٦ - ٤٧ تاريخ النشر الاصلى ١٩٧١ ٠

(٢) تنمية الموارد البشرية فى المجتمعات المستحدثة ملحق خاص بالاهرام الاقتصادى اول مارس ١٩٧٤ م مقال للدكتور أحمد ابو زيد ص ٨٥ ٠

(٣) دراسات فى التنمية الاجتماعية د/ سيد الحسينى وآخرون دار المعارف مصر طبعة ثانية ١٩٧٤ م ص ٨٩ ٠ مرجع سابق

(٤) التراث الشعبى بين الفلكلور وعلم الاجتماع مقال للدكتور محمد

السوفييت بأنه محل الصدمات والتناقضات الميزة للمشاعية أو القبلية تحل صدمات وتناقضات المجتمع الطبقي ، وبدلاً من النزاعات والخصومات بين القبائل تتزايد أهمية النضال من أجل التحرر الوطني الذي يتحول في كثير من الأحيان إلى نضال من أجل التحرر الاجتماعي (١) ٥٥

٣ - تحريك الجوانب الايجابية في بناء المجتمع الحضارى والحد من الجوانب السلبية :

ان تجربة العمل التعاوني في بلادنا لم تتوقف سهرتها ونجاحها الآن عند القدرة على استنفار كل قدرات وامكانيات جماهير الشعب من ملايين الفلاحين في القرى لدعم هذه التجربة وتعميق ثقتهم وايمانهم المتزايد بأهميتها في تطوير حياتهم واحتلال هذه التجربة الشعبية لاهلى المكائات المرموقة في حياة شعبنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما لم تتوقف أيضاً عند نجاحها الملموس والواضح في تحويل اهتمامات الناس وتفكيرهم من قضايا سلبية معوقة الى قضايا ايجابية وفعالة في التغيير والتنمية كما سبق وأن حلت أيضاً،

بل ان هذه التجربة قد استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً في اتجاه بعد اجتماعي ثالث من ابعاد التنمية البحتة وهو قدرتها على اكتشاف وبلورة الجوانب الحضارية الايجابية في سلوك الناس وتقاليدهم وتحريكها لصالح خدمة أهداف التجربة في التغيير والتنمية ، كما عملت في الوقت ذاته على الحد من الجوانب السلبية والمعوقة للتنمية أيضاً ٥٥

==

محمود الجوهري في مجلة عالم الفكر الكويتية المجلد الثالث العدد الاول ١٩٧٢ م ص ١٣٠ .

(١) التركيب الطبقي للبلدان النامية تأليف عدد من العلماء السوفييت ترجمة د/ داود حيدر ومصطفى الدباس الطبعة الثانية مشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٤ م ص ٤٧٩ .

وذلك انطلاقاً من البديهية العلمية البارزة في الدراسات والبحوث الاجتماعية لعلم الاجتماع القائلة بأن الخطط والافكار النظرية مهما كانت صادقة ومنسقة منطقياً لا بد وأن تصبح عرضة للفشل ما لم تثبت قدرتها على النفاذ الى عمق المجتمع واستيعاء كنهه الاجتماعي والتاريخي والحضاري من أجل التنمية والتقدم (١) .

فعادات الناس في مجتمعنا وتقاليدهم واعرافهم الحسنة المتصفاة بالميل الوجداني العميق الى حب العمل الجماعي وقدرسيته الاجتماعية الملزمة في مواجهة الكوارث الطبيعية التي عادة ما تهدد حياتهم الزراعية كالسيول والجراد وغير ذلك ، وفي التضامن الاجتماعي في حالات الزواج والموت والولادة أو حدوث الكوارث الشخصية ، حتى في حالات الحرب وما تقتضيه المصلحة العامة في ظلها من تأمين الطرق والأسواق وضرورة تمكين الناس من قضاء حوائجهم وكذلك ما يتعاونون عليه من ضرورة حماية مصالحهم ومنافعهم الاقتصادية والاجتماعية العامة والمشاركة وتطويرها ، كالطرق والمرعى ومنايع المياه وأماكن ايواء المسافرين من تجار وغيرهم في الأماكن المهجورة والبعيدة عن القرى السكنية ليأووا اليها ليلاً ويحتمون بها مع حيواناتهم وأمتعتهم نهاراً عند مطول الأمطار وشدة اسحر وحماية الأشجار النافعة وتبادل المنافع الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم ، كل ذلك يتم وفق تنظيم اجتماعي دقيق وملزم (٢) .

كل هذه المقومات الاجتماعية الايجابية في بناء المجتمع وتراثه والتي يعرفها المواطن اليمني العادي ويعيشها في حياته الى هذا الحد أو ذاك والتي لا مجال للحديث عنها لذاتها في هذا المكان ، والتي كانت وما تزال للأسف الشديد مجهولة بالنسبة لكل العارفين أو مدعى المعرفة في بلادنا من سياسيين

(١) حمود العودي الجديد في التنمية وعلاقتها بالتراث الطبعة الاولى

١٩٧٦ م ٤٥ - ٥٢ .

(٢) عد الى ص ١٦ ، ص ٦٠ وما بعدها للاستيفاح والاستنتاج .

أو مثقفين أو غيرهم ، وبعبارة عن كل الحسابات الجسادة
لأعمال السلطة السياسية والتشريعية .

مما أدى الى تكريس حالة من القطيعة وسوء الفهم
لطبيعة الواقع الاجتماعى ومشكلاته وتعثّر كل الجهود
فى حلها من ناحية ، وإلى اخفاق كل التشريعات والقوانين
حتى الآن فى التطبيق العملى لأنها غريبة أصلا عن الواقع
الاجتماعى وغير معبرة عن طبيعة مشاكله وخصوصياته
سلبية كانت أم ايجابية ، بل كثيرا ما يمعن البعض بحسن
نية أو بسوء نية فى القول بأن العودة الى مداراة الماضى
والتراث نوع من الرجعية وضياع الوقت .

(١) فالنتاليد كما يؤكد الدكتور محمد على محمد - ينبغى الا
تحول دون تقدم المجتمع وانما هى أداة يمكن استخدامها لتحقيق
مزيد من التقدم دون مخاطر الوقوع فى صراع ثقافى أو تناقض
حضرى أو مقاومة من جانب نسق الاعتقاد ، والمطلوب هو
تحديث المجتمع العربى لا صبغه بالصيغة الغربية (١)

ولقد كانت تجربة العمل التعاونى بحق هى الناقوس الاول
الذى لم يذق على أبواب هذا الواقع الاجتماعى فحسب بل لقد
انطلق منه فى الأساس ، مستنهضا كل ما فى خواص هذا
الواقع من المقومات الايجابية الحسنة للمجتمع فى عاداته وتقاليد
وأعرافه وكل مقوماته الحضارية العريقة وبث روح الحياة
فيها من جديد متخذة من ذلك أساسا جوهريا من أساسيات
واستراتيجيات هذه التجربة فى التغيير والتنمية .

لقد صار من المألوف جدا فى معظم المناطق أن تسمع
دقات الطبول واطلاق العيارات النارية داخل القرية ايذانا
بالموقف عن كل الأعمال الخاصة داخل القرية مهما كانت
والبدء بيوم العمل الجماعى فى شق طريق أو مد مشروع

(١) دراسات فى التنمية ص ٣٧٥ مرجع سابق .

للمياه أو بناء مدرسة أو زرع الأشجار . . الخ . وقد كانت لا تدق في الماضي الا لثارات الحروب القبليّة والعصبية ودفع فروقات واثاثات اضافية للامام وكبار الاقطاعيين من المشائخ وغيرهم .

ودق الطبول عرف أصيل في حياة مجتمعنا لا تدق الا عند حدوث الامور الهامة الخطيرة التي تستوجب استعداد كل فرد في الجماعة للمشاركة في هذه الامور خيرا كانت أم شرا ويضاف الى ذلك بث روح الحياة من جديد في العادات والاعراف الحسنة والتي كانت قد تعرضت للاهتزاز والضعف والمتعلقة بمنع وتحريم قطع الاشجار البرية المشاعة ذات الفوائد الاقتصادية النافعة سواء ما كان متعلق منها بالثمرة أو الاخشاب أو ما تصنع منها ادوات الحراثة . . الخ .

وكذلك حماية صغار الحيوانات من الذبح وبالذات الاناث منها الذي بدأ ينتشر في بعض المناطق تشجيعا لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ، يضاف الى ذلك الاستعدادات الكافية لتقديم المساهمات المادية والعقارية التي تقتضيها المصلحة العامة كالساحات والطرق والمنازل . أحيانا بدون مقابل حتى حينما تكون ملكية شخص سائقه فانه يفخر بتقديم ذلك للمصلحة العامة في اطار العمل الدعائى الذى صار يستوعب كل هذه المبادرات الشعبية الخلاقة ويهمل الوعاء الحقيقى لها والتعبير الصادق عنها . .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد من تشجيع وتنمية العادات الحسنة في المجتمع وتطويرها لخدمة التنمية بل لقد عملت هذه التجربة على الحد من تأثير العادات السيئة والمعوقة للتنمية وتحويل بعضها من الطابع السلبى الى الطابع الايجابى ، لقد كان من المعروف عادة أن أى فتاة تتزوج في القرية فان أهلها ملزمين بدفع مبلغ معين من المال للشيخ باسم (مشاء) وذبيحة بقر أو عدد من الأغنام كعشاء لاهل القرية حيث تحولت هذه العادة من طابعها الاستغلالي والتسلط من قبل الشيخ بدفع ذلك

المبلغ لمصلحة تعاون القرية (لجنة القرية للتعاون والتنمية التي بدأت تنتشر في كثير من المناطق ، كما تنازل أهل القرية عن حقهم من الذبائح واختصار ذلك الى مبلغ رمزي يدشح لمصالح التعاون يتراوح بين مائة ريال الى خمسمائة ريال حسب ما يتفق عليه أهل القرية .

بل لقد تطور الامر الى ما هو أكثر من ذلك حيث أصبحت كل الادويات والجزاءات المالية الناجمة عن حدوث الخلافات الشخصية في القرية والتي كانت تسير الى جيب الشيخ والمنفعمين من مثيرى المشاكل في القرية أو المنطقة ليرتزقوا منها صارت هذه المشاكل تحسم عن طريق لجنة القرية للتعاون والتنمية وتورد هذه المبالغ لمصندوق التعاون في القرية .

صحيح أن مثل هذه البوادر ما تزال محدودة ومقتصرة على مناطق محدودة أيضا ولم تصل بعد هذه المبادرات والتحولات الى مركز الصدارة والسيطرة الكاملة على مجريات الأمور داخل القرية وخارجها ، لأن القوى المعادية للتقدم والنمو بطبيعتها وذات المصلحة في استمرار التخلف من قوى الاقطاع والرجعية والمتطفلين على معيشة الفلاحين ما يزالون قادرين على القيام بدورهم التخريبي والانتهازي المعرقل والمعوق لهذه التجربة ، وفي مصاربة التجديد والتحديث والتغيير الحقيقي في حياة الناس لا تعللا بالحفاظ على الاصاله والفضيلة أحيانا ومحاربة البدع والمفاسد والافكار المستوردة أحيانا أخرى كما يروجون عادة ، بل حفاظا على مصالحهم الاقتصادية والطبقية المرتبطة بالتخلف والماضى وكل الجوانب السلبية والمعوقة فيه .

فالتمسك بالتراث كما يقول الدكتور محمّد محمود الجوهري - عند الطبقات الارستقراطية والاقطاعية لا يرجع الى احترام التراث بقدر ما يرجع الى حرص واع على الحفاظ على الذات والابقاء على ما تتمتع به من امتيازات

ومصادر قوة (١) ٠٠ لكن التجربة التعاونية في بلادنا تعيش حقيقة مرحلة البداية والمخاض ويجب على كل التعاونيين والوطنيين أن يدعموا هذه المبادرات ويمكنوا لها أكثر فأكثر ، لأنها تمثل المدخل الحقيقي لتغيير الواقع الاجتماعي نحو الأفضل ، وهي المقياس الحقيقي لنجاح تجربة العمل التعاوني على المدى البعيد وتأكيد هويتها كتجربة شعبية رائدة في تغيير المجتمع ٠٠

ما الذي يمكن أن يستنتجه العلم والبحث الاجتماعي من مثل هذه الملامح والظواهر الاجتماعية المتعلقة بتجربة العمل التعاوني وما يمكن أن تلعبه من دور إيجابي حاسم في عملية التنمية والتغيير الجذري لواقع المجتمع اليمني ، بن وما الذي يمكن أن نستنتجه من حكم على طبيعة البعد والاثار الاجتماعية في أي مجتمع متخلف في مدى سلبيته أو إيجابيته ؟ وموقفه الحقيقي من التجديد والتحديث ؟؟

أمام هذا الموقف لا نملك الا أن نقرر الحقيقة الاجتماعية والاقتصادية القائلة بأنه بغض النظر عن دقة خطة التنمية من الناحية الاقتصادية فإن نجاحها في الحصول على التأييد والمشاركة الشعبيين يعتمد بالضرورة على المواقف والقيم والمؤسسات الاجتماعية الايجابية (٢) ٠

وأن المواقف المعارضة والرافضة لتغيير الواقع الاجتماعي القائم باسم التراث هذا الموقف كما يقول الدكتور أحمد أبو زيد (تفرضه مصلحة المدافعين المادية والاجتماعية المتميزة أكثر مما تفرضه قيم وأخلاقيات التراث نفسه) (٢) ٠

(١) دراسات في التنمية ص ٢٤٥ مرجع سابق ٠

(٢) دراسات في التنمية الاجتماعية د/ السيد الحسيني ومحمد الجوهري وآخرون دار المعارف الطبعة الاولى ١٩٧٣ م ص ٩٥ مرجع سابق ٠

(١) دراسات في علم الطلکور - أحمد أبو زيد وآخرون ٠

٤ - توطيد مفاهيم التنمية الحديثة وتكنيكاتها العلمية والفنية فى صميم الواقع الاجتماعى :

ليس المقصود بالحديث عن أهمية البعد الاجتماعى بالنسبة للتنمية وضرورة الحصول على ثقة ومشاركة المجتمع فى برامج التنمية من أى نوع وأهمية أن تنبع هذه البرامج من صميم الواقع الاجتماعى وطبيعة ظروفه الاقتصادية والاجتماعية مركزة على الجوانب الايجابية فى سلوكه وتفكيره لا يعنى ذلك أبدا الدعوة الى القيام بعملية تكيف المفاهيم العلمية للتنمية وتكنيكاتها التقنية والفنية التى هى تكتنيات وبديهييات وحقائق، العلوم الانسانية والاقتصادية ومنجزات العلم والتكنولوجيا المعاصرة برمتها مع طبيعة الواقع القائم والمتخلف فى بلد متخلف كاليمن مثلا ، ولكن العكس هو الصحيح فالهدف الجوهري والاساسى من كل هذه العملية هو الوصول الى عملية تكيف الواقع المتخلف مع مفاهيم التقدم والتنمية وحقائق العلم ومنجزات التكنولوجيا ، والبحث عن كل الجوانب الايجابية فى المجتمع والمداخل الموصلة الى هذه النتيجة الاستراتيجية فى عملية التقدم والتنمية (نتيجة الوصول الى تكيف المجتمع مع مفاهيم ومتطلبات التقدم والتنمية) وتوطئتها فى صميمه وزيادة اختصاصها وبطريقتها بما يمكن اكتشافه فى واقع المجتمع من مقومات ومفاهيم وأسس حضارية ايجابية تيسر الوصول الى تلك النتيجة المطلوبة من ناحية وتضيف جديدا نافعا الى مفاهيم التقدم والنمو المعروفة فى تاريخ النضال البشرى المعاصر ضد الظلم والتخلف والظلم فى الطبيعة والمجتمع ..

والفرق بين هذين المفهومين فرق جوهري للغاية، بين دعوى رجعية ميتافيزيقية جاهلة ، ولها من يدعو لها فى عصرنا وربما فى مجتمعنا نفسه ، أساسها الدعوة الى العودة الى الماضى أو الوقوف عند هذا الواقع القائم باعتباره المأوى الالزامى الذى لا يجب أن يتسم أى شئ الا فى ظله ووفق مفاهيمه ، ورفض كل ما يتعارض معه، وهذا يعنى فى التحليل

الآخر رفض التغيير والتقدم نفسه ، ودعوى علمية موضوعية تقدمية تؤكد على أهمية - الرابطة السليم بين الماضي والحاضر وجعل كل الأسس والجوانب المشرقة في الماضي والحاضر روافد ومنطلقات هامة نحو المستقبل تفاديا لفكرة فرض عمليات التغيير والتحديث القسري على الواقع وهي الفكرة التي يدعوا اليها بعض المتطرفين حماسا ضد التراث من أجل التنمية (١) .

والتي قد لا تؤدي الى الفشل المحقق لهذه العمليات فحسب بل قد تؤدي الى حالة من العزلة والقطيعة بين الماضي والحاضر . وتكريس حالة من الصراع والتناقض الحضاري والثقافي في وجدان المجتمع وتمزيق بنائه التاريخي والنفس (فالنقائيد كما يقول الدكتور محمد علي محمد ينبغي أن لا تحول دون تقدم المجتمع وإنما هي أداة يمكن استخدامها لتحقيق مزيد من التقدم دون مخاطر الوقوع في صراع ثقافي أو تناقض حضاري أو مقاومة من جانب نسق الاعتقاد (٢) .

فالى أي مدى يمكن أن نعتبر تجربة العمل التعاوني في بلادنا قادرة على تحقيق هذا البعد الاجتماعي إنها في قدرتها على تكييف واستيعاب البديهيات الأساسية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية في التنمية من ناحية وتكنولوجيا التكنولوجية والفنية المتقدمة من ناحية ثانية ؟ وبصورة أوضح الى أي مدى تستطيع التجربة التعاونية جعل المواطن يستخدم السيارة بدلا من الدابة والآلة الزراعية بدلا من المحراث القديم استخداما اقتصاديا ، وأن ترتقي بوعي الفلاحين وتقنعتهم بضرورة ازالة حدود الارض فيما بين ملكياتهم الزراعية المفتتة جدا ويزرعونها زراعة جماعية على أسس علمية واقتصادية حديثة وأن يستبدلوا محاصيلهم التقليدية التي اعتادوا على زراعتها منذ زمن طويل بمحاصيل اقتصادية أخرى أكثر فائدة وربحا .

(١) الجديد من ٣٧ - ٤٤ مرجع سابق .

(٢) دراسات في التنمية من ٣٧٥ مرجع سابق .

الى غير ذلك من البديهيات الاساسية للتنمية الناجحة كالوعى والقناعة بضرورة تعليم المرأة والرجل على حد سواء ومحو الامية وتسجيل حالات الولادة والوفيات ، والاهتمام بصحة البيئة وحماية الثروة النباتية والحيوانية وتنميتها على أسس حديثة ، واحترام وصيانة الحق العام والممتلكات والمصالح العامة ومقاومة التخريب والفساد الادارى والاجتماعى الضرر والمعوق للتقدم والتنمية ، وكل اشكال الظلم والاستغلال والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية القديمة وتوطيد حياة النظام والقانون والالتزام به .

ان الرد على مثل هذه التساؤلات الجوهرية عن مهام التجربة التعاونية فى التغيير والتنمية بالسبب او بالايجاب المطلق يعتبر من الامور المتعجلة والسابقة لوانها من الناحية الموضوعية ، لكن الحد الذى نستطيع تأكيده والاطمئنان الى القول به هو ان كل الخواص والمنطلقات والتوجيهات التى بدأت بها هذه التجربة وتعمل من أجلها حتى الآن تستطيع فى المستقبل بكل تأكيد ان تمكن هذه التجربة من القيام بهذه المهام الاستراتيجية فى عملية التغيير والتنمية بنجاح لا شائء فيه اذا ما باشرت القيام بهذه المهام وفق اطار نظرى محدود وواضح وبرنامج عملى مدروس لمصالح غالبية الجماهير (١) .

ان الامر لا يتوقف عند مجرد قدرة هذه التجربة على القيام بهذه المهام فحسب بل ان هذه التجربة بكل مضامينها الشعبية والديمقراطية الحققة هى المدخل الوحيد الذى يمكن من خلاله تحقيق هذه المهام بنجاح فى صميم الواقع الاجتماعى فى اسرع وقت ممكن وباقل التكاليف ، لان مثل هذه المهام لا يمكن ان تتحقق بسهولة ان لم يكن من المستحيل تحقيقها فعلا عن طريق التشريعات والقرارات والامور الرسمية للسلطة السياسية ، ولا عن طريق الجهود الخاصة والنشاط التردى أو مجرد الوعظ والنصح والارشاد والترغيب فى أعمال

(١) علم اجتماع التنمية ص ٢٠٠ مرجع سابق .

الخير والتخويف من أعمال الشر ٠٠٠ الخ ٠ مما يعتقد
مض الطبيب بحسن نية أو بغيرها قادرا على اصلاح
ما فسد وتحقيق ما نصبوا اليه ، وهكذا لا تصبح فضيه تنمية
المجتمع - كما يقول الدكتور السمالوطي - قضية تبرير
قيمي فحسب ولكنها قضية تغيير جذري لاساسيات البساء
الاجتماعي للمجتمع المتخلف (١) ٠

كما يذكر الدكتور الحسيني بأنه (لا مجال للتشاؤم حول
قدرة المجتمعات المتخلفة على تحقيق نجاح في برامج التصنيع
خلال فترة قصيرة من الزمن) (٢) ٠٠

ويضيف الدكتور محمد محمود الجوهري (بان تأثير
وجود تراث مخالف - غريب عن المنطقة المحلية يمكن أن يكون
له هذا الاثر وهو التعجيل بالزوال أو التعديل الجذري
(لما هو قديم) كما يمكن أن يكون له تأثير معاكس تماما ،
الا وهو حفز التراث القديم في المنطقة على العناد والتشبث
والاصرار على البقاء) (٣) ٠٠

والمراد بالتراث المخالف هنا أية مفاهيم أو ادوات جديدة
تقد الى المجتمع كي يتقبلها والمراد بالتعجيل وبالمزوال أو
التعديل الجذري لما هو قديم زوال الجوانب السلبية البحتة
في عناصر التراث التي لا تتفق مطلقا مع المفاهيم الجديدة
وتعديل الجوانب القابلة للاستمرار بحيث تتماشى مع التغيرات
الجديدة وتمكن لها ، وحدث التأثير العكسي في هذه العملية
الذي يشير اليه النص يتوقف بالدرجة الاولى على نوع المعالجة
وطبيعة المداخل التي تتخذها وسائل التجديد والتحديث ، في
المجتمع في تعاملها مع التراث الاجتماعي ٠

(٢) علم اجتماع التنمية من ١٦٧ مرجع سابق ٠

(٢) دراسات في التنمية من ١٠١ مرجع سابق ٠

(٣) د/ محمد محمود الجوهري : التراث الشعبي بين التكميل وعلم
الاجتماع مقال في مجلة عالم الفكر المجلد الثالث العدد الاول ١٩٧١ م

فهي قد تهمله فيهملها وقد تستغزه فيرفضها .
ويقاومها ، خصوصا عندما تكون هذه التغييرات
في غير صالح المجتمع ولصالح فئة أو طبقة معينة ، ويتخذ
منه مجرد وسيلة وأداة لتحقيق تلك المصالح ، وقد نعمل هذه
التغييرات والتجديدات على فهم المجتمع وعناصر التراث.
المنظم لحياته وتعمل على تكيفه وتعديل مواقفه لصالحها
فتنتج وبالذات حينما تكون هذه التغييرات والتحولات في
صالح المجتمع ومن أجله وليست موجهة ضده فانه حتما
سيستجيب لها ويسهم في انجازها لانها نابعة منه وتخصه
بالدرجة الاولى (١) .

فالعمال قد يحطمون الآلة كما حدث ابان الثورة
الصناعية في أوروبا لا لانهم يكفرون بها كحقيقة علمية.
وانجاز انساني كبير ولكن لانها قد تسببت في بؤسهم
واستغلالهم وصارت حركتها وانتاجها في مضادة القلة ممن
يملكونها وضد مصالحهم هم ، والفلاحون قد يحرقون المحاصيل
ويسيتون استخدام المبيدات والمخصبات . الخ . اذا كان
وجودهم على الارض الزراعية مجرد اجراء بعيشهم الضروري ،
والعكس بالعكس صحيح حينما تكون علاقات الانتاج متطابقة
مع ادوات الانتاج على اساس الملكية العامة التي تتطابق مع
شكل العمل الجماعي في المصنع والمزرعة فان المجتمع وقوى
الانتاج فيه ستتقبل وتستوعب كل منجزات العلم والتكنولوجيا
ونظمها وتطورها ، لانها هي التي تملكها ولا تعيش معها
في تناقض .

ونحن لا نشك في أن تجربة العمل التعاوني في بلادنا
رغم حداثتها هي المدخل الاجتماعي الامثل والاداة الحقيقية
الناجحة لتحقيق اعداد المجتمع اليمني وتكيفه واستيعابه
السريع لكل مفاهيم ومضامين التنمية الحديثة ووسائلها
الفنية والعلمية لأن ما تبادر الجماهير لعمله من أجل تطوير
حياتها نحو الأفضل لا يمكن أن تكفر به أو ترفض كل ما من
شأنه مساعدتها على تحقيقه .

الفصل السابع

الابعاد الاقتصادية والسياسية للعمل التعاوني

ان الابعاد الاجتماعية للتنمية والتي سبق الحديث عنها وعن ضرورة انطلاق التنمية من خلالها وارتباطها بها باعتبار ذلك هو الاساس الذي لا غنى عنه لنجاح التنمية وتحقيق اهدافها في التغيير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي شان التنمية في حد ذاتها هي في التحليل الاخير عملية انجاز اقتصادي واجتماعي ملموس على طريق التقدم الشامل لأي شعب من الشعوب النامية والمختلفة .

فالتنمية بكل مساراتها ومداخلها وأبعادها المختلفة مهما تنوعت بتنوع المجتمعات والظروف فان القاسم المشترك فيما بينها جميعا هو البعد الاقتصادي البحت والارتباط بعملية الانتاج وادواته وعلاقاته التي تشكل في النهاية المقياس الحاسم لدى نجاح التنمية في ذاتها كانهاج اقتصادي ملموس لصالح المجتمع ، فليس المهم في الامر ان تنجح التنمية في كسب المواقف الاجتماعية ومناصرتها وتعلن عن ارتباطها بمصلحة الجماهير وتعمل على تغيير مفاهيم الناس السلبية وتحويلها الى مفاهيم ايجابية ... الخ .

لأن كل هذه الاجراءات ما لم ترتبط بجوهرها بعملية الانتاج وتحولاته الاقتصادية الجذرية والانجاز المباشر للمشاريع فانها (أي التنمية) تكون قد فقدت أهم مقومات وجودها ان لم يكن وجودها الحقيقي فعلا ، ونحولت الى عملية فجة - أشبه بعملية تربية أو مفهوم ديني وأخلاقي مثالي قوامه النصع والارشاد والشرح والتفسير والتأطير للواقع من أماكن بعيدة ومتعالية عنه دون أن تعمل شيئا من

أجل تغييره ، وهذا ما تؤكدُه المقولة التاريخية المروية (بأن ليس المهم شرح هذا العالم وتفسيره بقدر ما أن المهم هو تغييره نحو الأفضل) فالتنمية ليست تغييراً قيمياً بقدر ما هي تغيير جذري لاساسيات البناء الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المتخلف (١) ٠٠ كما أن التخلف في الاساس هو نتيجة لسيادة نمط انتاج متخلف « فتخلف قوى الانتاج كما يؤكد الدكتور الحسيني : يؤدي الى تخلف علاقات الانتاج تلك التي تحد بدورها من التطور الممكن لقوى الانتاج ومن ثم تفرض علاقات اجتماعية ووعيا اجتماعيا متخلفين ، وهكذا يصبح التخلف نتيجة لسيادة نمط انتاج متخلف ينتج عنه تكوين اجتماعي متخلف » (٢) ٠٠ كما يؤكد « رونالد روبنسون » بأنه ما لم يتحرر البنيان الاجتماعي والسياسي فعلا فان زيادة المعونات الخارجية لن تسهم الا في زيادة التفاوت بين الناس وفي القلق السياسي دون أن تشد أزر القوى الداخلية العاملة في سبيل النمو الاقتصادي » (٣) ٠٠ فالى أي مدى استطاعت تجربة العمل التعاوني في بلدنا أن تحقق هذا البعد الاقتصادي الاساسي في وجودها كمحرك تنموية حديثة في بلد متخلف ؟

أن البديهية المسلمة التي لا يختلف حونها اثنان في مجتمعنا هي أن التجربة التعاونية قد انطلقت من هذا البعد نفسه وأنجزت من المشاريع الخدمية والاقتصادية رغم عمرها القصير الذي لم يتجاوز حتى الآن السنة الثالثة من البداية الحقيقية للعمل التعاوني أنجزت ما فاق كل التوقعات تماما سواء من حيث الامتداد وتغطية كل مناطق الجمهورية بالنشاط التعاوني ، أو من حيث انجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في قلب مناطق الريف ، وفي مقدمتها طرق المواصلات وبناء المدارس ومشاريع مياه الشرب النقية والمستوصفات والمستشفيات الطبية كمرحلة أولى والاستعداد الآن للدخول في المرحلة الثانية المتعلقة بالمشاريع الانتاجية المباشرة .

(١) علم اجتماع التنمية ص ١٦٧ مرجع سابق .

(٢) الحسيني وآخرون : دراسات في التنمية ص ١١٩ مرجع سابق .

(٣) ص ٧٩ رونالد روبنسون تنمية العالم الثالث مرجع سابق .

فتمجربة العمل التعاونى التى تغطى الآن جميع مناطق الجمهورية تقريبا من خلال وجود ما يزيد على مائة وأربعين هيئة تطوير فى مختلف المناطق رغم أن هذا الرقم لم يكن يتجاوز الثلاثة وعشرين هيئة عند تأسيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلى للتطوير فى ٢٤ مارس ١٩٠٢ م (٤) وتضم هذه الهيئات فى عضويتها المفتوحة (٢) كل أبناء الريف تقريبا من عمال وفلاحين ، ولا تقل دائرة نشاط أى هيئة عن حجم دائرة المركز الحكومى للناحية وفق ما تنص عليه القوانين واللوائح المنظمة للعمل التعاونى ، وقد استندت هذه الهيئات أن تنجز خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات شق ما يزيد على ٧٠٠ خط طريق فرعى للسيارات الى مختلف المناطق الريفية والجبيلة الصعبة يتجاوز مجموع طولها ٦٠٠٠ كيلو متر كما استطاعت أنجاز بناء وتشغيل أكثر من ٦٨٠ مدرسة ابتدائية وأكثر من ٨٥٠ مشروع مياه ما بين حفر آبار وترميم سدود ونقل منابع مياه سطحية لتمويل القرى بمياه الشرب النقية ، ومن بين ثلاثة وعشرين مشروع مياه رئيسى فى المدن الرئيسية لثمانى محافظات قام التعاون بتنفيذ ثمانية عشر منها بمفرده وشارك الدولة فى ثلاثة منها وانفردت الدولة بأثنين منها هما مشروع مدينة تعز ومدينة الحديدية حيث نفذ هذان المشروعان قبل بداية التجربة التعاونية وتشكيل هيئات التطوير فى هاتين المدينتين (٢) ٠٠

إضافة الى انجاز ما لا يقل عن سبعين مرفقا للصحة العامة ما بين اقامة مستشفى متكامل الى بناء مراكز ومستوصفات صحية وترميم وإصلاح مرافق صحية موجودة وتشغيلها ، بالإضافة الى انجاز العديد من المشاريع الأخرى المتعلقة بحملات التشجير ومحو الأمية ونشر الوعى التعاونى

(١) وثائق المؤتمر التأسيسى للاتحاد العام وثيقة رقم (٢) ٠

(٢) انظر الجديد فى التنمية ص ١٠٠ وما بعدها مرجع سابق ٠

(٣) كتاب الإحصاء لعام ١٩٧٦ م الصادر عن الجهاز المركزى

للتخطيط ص ٧٣ ٠

والصحي والثقافي والتي تعرف بالمشارييع المتنوعة بمساعدة
واشراف الاجهزة المركزية للتعاون في الاتحاد العام ومجالس
التنسيق في المحافظات *

وميزة هذه المشارييع وأهميتها لا تتوقف عند مجرد حجمها
وعدها كما هو واضح بقدر ما تتوقف أيضا على نوع المردود
الاقتصادي والاجتماعي الضخم منها ، كونها تنتشر في مناطق
بأعماق الريف ما كان مقدرا لأي جهود رسمية أو فردية أو
تصل إليها في المدى القريب أو البعيد ، هذا من ناحية ومن
ناحية أخرى فإن إنجازها قد تم بحد أدنى لا يصدق من
التكاليف الفعلية لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها المشاركة
في الجهد الجماعي والتطوعي في العمل والاستفادة من كل
الامكانيات البيئية المحلية المتاحة الى أقصى حد من توفير
مواد البناء والتجهيزات والحصول عليها في معظم الحالات.
بدون مقابل ، كمحلات التبرع بالأخشاب والأحجار ووسائل
النقل والتفجير التقليدية التي ما تزال تصنع محليا من بارود
وغيره ..

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه البيانات والمعلومات
الاحصائية عن المشارييع التعاونية هي بيانات أولية وأقل مما
هو متحقق بالفعل لأنه لم تتمكن الاجهزة الفنية في الاتحاد
والهيئات من تنظيم وإحصاء المشارييع التعاونية نظرا لتخلف
هذا الجانب في إدارة العمل التعاوني من ناحية ولأن المشارييع
تقوم على أساس المبادرات الشعبية للهيئات والمواطنين ولا تخضع
للتوجيه أو التحديد المركزي لأي جهة رسمية في الدولة بما
في ذلك الاجهزة المركزية للعمل التعاوني نفسها كالاتحاد
العام ومجالس التنسيق التي يقتصر دورها على التنسيق
والتقييم الفني للمشاريع وتقديم الدعم المالي والمشورة
الفنية *

وتوضح الجداول والبيانات الاحصائية التالية والتي
استطاعت الادارة العامة للتخطيط في الاتحاد العام ان تتوصل

اليها مؤخرا المصالح العامة لحجم الانجاز الاقتصادى والاجتماعى للعمل التعاونى فى الفترة الماضية والمؤشرات البارزة لامكانيات هذه التجربة فى المستقبل ، ومن الاهمية بمكان أن يلاحظ القارئ أو الدارس وهو يراجع هذه الاحصاءات وقيمها الآتى :

(ا) أن ما يقرب من ٥٠٪ من ععدد الهيئات فى مختلف المحافظات لم يتأتى ادراج منجزاتها ضمن هذه الاحصاءات ، لا لأنه لا يوجد لديها انجازات أو مشاريع بل هو عدم الوعي الاحصائى وعدم تقدير أهمية الاهتمام بهذا الجانب وتقديم المعلومات والبيانات التى تطلب منهم الى الاتحاد العام فى المواعيد المطلوبة والمواصفات السليمة .

(ب) أن تقدير التكاليف الموضحة للمشاريع قد تم وضعها من قبل الادارة العامة للتخطيط على أساس متوسط التكلفة للمشاريع المماثلة التى تنفذها أجهزة الدولة والقطاع العام والمختلط وليس على أساس التكلفة الفعلية لمشاريع التعاون التى تقل كثيرا عن اجمالى التكلفة المشار اليها ، حيث تشكل الارقام فى العمود الاول تحت بيان الجهات المساهمة والذى يشير الى الانفاق النقدي الحقيقى من الاموال المركزية للهيئات التعاونية والاتحاد فى المشاريع ، أما العمود الثانى الذى يشير الى مساهمة المواطنين فهو يشير الى قيمة الجهد العينى الذى يقدمه المواطنون فى تنفيذ المشاريع والذى يتجسد فى العمل اليسدى الجماعى الذى يقوم به المواطنون فى كل المشاريع التعاونية فى مناطقهم من طرقات ومدارس وغيرها اضافة الى المساهمات العينية الممكنة فى المواد المحلية ووسائل النقل والمرافق والادوات والاموال اذا لزم الامر .

جدول رقم (١)
منجزات هيئات التعاون في مجال الطرقات

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء				حجم المشاريع	إجمالي الطول بالكم
	الهيئات التي أرسلت منجزاتها	الهيئات التي لم ترسل منجزاتها	إجمالي الهيئات	عدد المشاريع		
صنفاء	٩	٢٢	٣١	٢٠	٤٧٦	
تغز	١	٧	١٨	٨٤	٧٥٥٠٢	
الحديدة	٤	١٢	١٦	٥	٤٩	
اب ذمار	١٨	—	١٨	٢٣٩	١٥٠٢	
حجه	٦	—	٦	٤٠	٩٩٢	
البيضاء	١٥	١٠	٢٨	٤٥	٤١٩	
المخويت	٣	٤	٧	١٥	٨١٣	
صعدة	٦	١	٧	٢٢	٢٢٧	
حارب	٨	٢	١٠	٢٩	٢٤٢	
الجميع	٨٠	٦٢	١٤٥	٥١٩	١٠٦٠٢	

تابع جدول رقم (١)

مشاريع لم تقم تكاليفها بعد	الجهات المساهمة			اجمالي التكاليف بالريال
	الدولة	الوطنون	التعاون	
٩	-	٩٩٣١٧ر٢٨١	٢٩٩٢٠ر٧٩	١٢٣٥٩ر٣١٠
١	-	٩٧٢٣ر٨٢	٩١٥٥ر٩٤٢	١٨٨٧٩ر١٢٥
١	-	٨٠٠ر٠٠٠	٤٢٥ر٠٠٠	١٢٢٥ر١
٢٩	-	٢٩٣٥٨ر٦٦١	٨٣١٩١ر٣٢٧	٣٥٥٠ر٠٠٠
٢	-	٢٠٣٧٦ر١٥٢	٤٥٢٣ر٢٤٧	٢٤ر٤٨٠ر٠٠٠
٥	-	٦٩٨٣ر٣٣٣	٢٥٤٤ر٠١٢	١٠٥٣٧ر٢٤٦
٠	-	٣٧٨٣ر٣٢٤	١٨٩١ر٦٦٧	٥٦٧٥ر٠٠١
٨	-	٥٣٧١ر٤١٩	٩٦٤ر٥٨١	٦٣٣٦ر٠٠٠
٥	-	٧٤٠٠ر٠٠٠	٣٧٠٠ر٠٠٠	١١١٠٠ر٠٠٠
٦٠	-	٩٢٣١٤ر٣١٢	٢٥٣٨٧ر٩٦٧	١٢٨٣٥٢ر٣٢٢

جدول رقم (٢)
 معجزات هيئات التعاون الاهلي للتطوير
 في مجال التعليم

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء			مجم المشاريع		
	الهيئات التي أرسلت معجزاتها	الهيئات التي لم ترسل معجزاتها	اجمالي الهيئات	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد المرافق
صنعاء	٨	٢٢	٣١	٨٢	٢١٢	٨
تعز	١٢	٦	١٨	١١٦	٢٣٩	١٤
الحديدة	٨	٨	١٦	٥٦	٩١	
ابن نشار	١٤	٤	١٨	١٢٥	٢٩٩	
حجة	٦	—	٦	٧٨	٢٦٣	١٨
البيضاء	١٦	١٢	٢٨	٥٣	٧١	٣١
الموت	٤	٢	٧	٦٠	٢٨٦	٤٧
صعدة	٢	٥	٧	١١	٢٢	
حارث	٤	٦	١٠	٧	١٢	
الجموع	٧٤	٧١	١٤٥	٥٨٠	١٥٩٦	١٠٠٠

تابع جدول رقم (٢)

مشاريع لم يتم تكاليفها	الجهات المساهمة			اجمالي التكاليف بالريال
	السولة	الوطنون	التعاون	
٩	٢١٢٠٠٠٠	٢١٢٠٠٠٠	٢١٢٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠٠
٥	٢٧١٢٠٥٢	٢٧١٢٠٥٢	٢٠٦٤٤٧	٤٧٨٠٠٠٠
٢	٨٦٦٧٦٧	٨٦٦٧٦٧	٢٧٢٩٢٢٢	٢٦٠٦٠٠٠
١٨	٢١٢٢٦٩٠	٤٧٦١٢٠٩	٢٨٩٥٠٠١	٧٨٧٠٠٠٠
٢	٢٧٥٠٠٠	٢٨٥٦٠٠٠	١٢٦٥٠٠	٥٢٦٠٠٠٠
٢	١٤٠٠٠٠٠	٧٨٦٦٦٧	١١٥٧٠٥٥	٢٠٨٢٧٢٢
١	٤٠٠٠٠٠	٢٧٦٠٠٠١	٢٩١٩٩٩٩	٥٧٢٠٠٠٠
٢		٢٠٦٦٦٧	١٥٢٢٢٢	٤٦٠٠٠٠
٦		١٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٤٦	٤٢١٦٩٠	١٨٢٢٠٩٦٤	١٥٤٩٧٥٦٨	٢٤٢٩٥٧٢٢

جدول رقم (٣)
مفيزات هيئات التعاون الاهلي
في مجال البيضاء

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء			عدد المشاريع
	الهيئات التي ارسلت مفيزات	الهيئات التي لم ترسل مفيزات	اجمالي الهيئات	
صنعاء	٨	٢٢	٣١	٢٢٣
تعز	١٠	٨	١٨	٢٤
الحديدة	٩	٧	١٦	٢١
ابن ذمار	١٤	٤	١٨	٢١٨
حجة	٦	-	٦	٩٤
اليمناء	٨	٢٠	٢٨	٧١
البحرين	٥	٢	٧	١٦٨
صعدة	٢	٦	٨	٦
حارب	-	٤	٤	١٢
	٦٣	٨٢	١٤٥	٨٥٢

تابع جدول رقم (٢)

الجهات المساهمة				
مشاريع لم يتم إنجازها بعد	الدولة	المرابطون	التعاون	إجمالي التكاليف بالريال
١٠	—	٢٩٧,١١٤	٢٨١,٠٦٢	٦٧٨,١٧٦
٢٢	—	٧٨١,٧٣٣	١,٥٧٨,٢٩٨	٢,٣٦٠,٠٣١
٤٥	—	١٦٠,٤٠٠	١٨٢,٠٠٠	٣٤٢,٤٠٠
٩	٨,٠٠٠	٨٥٢,٤٤٢	٢,٠٥٩,٢٥٩	٣,٦١٩,٨٣٨
٢٥	—	٢٨٥,٠٠٠	٥٩٨,٥٠٠	٨٨٣,٥٠٠
٩	—	٢٧١,٨٥٧	١,٠٢٩,٩٨٠	١,٤٠١,٨٤٢
٢	١٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠	٨٥٥,٠٠٠
		٢٧,٠٠٠	٤,٥٢٥	٥١,٥٢٥
١٢٣	١٨,٠٠٠	٢,٣٥٥,٥٤٧	٧,٩١٨,٧٦٥	١٠,٤٩٢,٣١٢

جدول رقم (٤)
مفيزات هيئات التعاون الاهلي
في مجال الصحة

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء		اجمالي الهيئات		حجم المشاريع		عدد المرافق
	الهيئات التي أرسلت مفيزاتها	الهيئات التي لم ترسل مفيزاتها	الهيئات التي أرسلت مفيزاتها	الهيئات التي لم ترسل مفيزاتها	عدد المشاريع	عدد الاقسام	
صنفاء	١	٢٠	٢١	٢١	٢	١٥	٨
تفر	٨	١٠	١٨	١٨	١٥	١٠	٨
الحديثة	٤	١٢	١٦	١٦	٥	١٠	٨
أب	١	١٨	١٩	١٩	١	١٠	٨
نمار	٢	٢	٦	٦	٢	١٠	٨
جبه	٤	٢٤	٢٨	٢٨	٣	١٠	٨
البيضاء	٤	٢	٧	٧	٧	١٠	٨
المعريت	١	٦	٧	٧	١	١٠	٨
صعدة	١	٩	١٠	١٠	١	١٠	٨
حارب	١	٣	٤	٤	١	١٠	٨
الجموع	٢٧	١١٩	١٤٦	١٤٦	٢٩	١٠	٨

تابع جدول رقم (٤)

مشاريع م رقم تكاليفها بـ	الجهات المساهمة			إجمالي التكاليف بالريال
	الدولة	الوطنون	التعاون	
٢		٤٦٤,٠٠٠	٥٠٥,٩٢٠ ١٩٤,٦٧٠	٩٦٩,٩٢٠ ١٩٤,٦٧٠
١			٢١٧,٦٠٠	٢١٧,٠٠٠
١				
٣				
٧				
١				
١٧		٤٦٤,٠٠٠	١٠٨,٢٠٠	١,٤٨٢,٢٠٠

جدول رقم (٥)
مفجزات هيئات التعاون الاملية
في مجال المشاريع المتنوعة

اسم المحافظة	عدد الهيئات في اللواء			
	الهيئات التي أرسلت مفجزاتها	الهيئات التي لم ترسل مفجزاتها	إجمالي الهيئات	عدد المشاريع
	مفجزاتها	مفجزاتها	الهيئات	
صنفاء	١	٢٠	٢١	١٠
تغز	٤	١٤	١٨	٥٠
الحديدة	٥	١١	١٦	٢٥
اب	٤	١٥	١٩	١٧
ذمار	٢	٢	٤	١٠
حجه	-	-	-	٢٨
البيضاء	-	-	-	٧
الموت	١	٦	٧	٢
صعدة	٢	٧	١٠	٢
مارب	-	-	-	٣
المجموع	٢١	٨٦	١٠٧	٣٥١

تابع جدول رقم (٥)

مشاريع لم تقيم تكاليفها بعد	الجهات المساهمة				إجمالي التكاليف بالريال
	الاتحاد العام	الدولة	الراشون	التعاون	
٥	٢٠٠٠٠٠	١٠٢٠٥٥		٢٩٠٠٠٠ ٧١٨٨٥٧	٥٢٧٧١١٢ ٧١٨٨٥٧
١			٦٥٠٠	٢١٤٢٩٦	٢٢٠٧٩٦
٢					
١٩	٢٠٠٠٠٠	١٠٢٠٥٥	٦٥٠٠	٤٨٢٣١٥٢	٦٢١٦٧٩٦

وإذا كانت تلك هي ملامح الانجاز الذي حققته الجربة التعاونية في الفترة الماضية فإن ملامح المستقبل تبشر بما هو أهم وأكبر حيث يتبنى التعاونيون خطة الخمسة للسنوات القادمة والتي لا نريد أن نستبق الزمن في تطيلها حيث سنكتفى بمجرد الإشارة الى خطوطها العريضة حيث، يطمح التعاونيون في شق ما يزيد على ثمانية ألف كيلومترا من الطرقات الفرعية وبناء أكثر من ألف وخمسمائة دراسة ابتدائية متكاملة وأكثر من ألف ومائتين مرفقا صحيا ومايزيد على ثلاثة ألف وسبعمائة مشروع مياه اضافة الى العديد من المشاريع المتنوعة .

كما يتبنى الاتحاد العام مجموعة من المشاريع التعاونية المركزية خلال الخمس السنوات القادمة تتمثل في تكوين خمس وحدات ميكانيكية متكاملة لآعمال الحفر ، وخمس وحدات مماثلة لآعمال الشق لخدمة المشاريع التعاونية للهيئات ومشاريع التمنية بشكل عام ، اضافة الى اقامة دار تعاونية للطباعة والنشر واقامة خمسين جمعية تعاونية زراعية « مزارع تعاونية » واثنا عشر مشغلا مركزيا في المحافظات لزراعة الغابات والاشجار الاقتصادية ، واقامة مركز للدراسات والبحوث التعاونية وغير ذلك مما يتبناه الاتحاد من المشاريع التعاونية ذات الطابع المركزي ، وفي مايلي أهم البيانات الاحصائية لخطط هيئات التعاون المستقبلية ومشاريعها وتكاليفها ٠٠ الخ وكذلك الاتحاد العام والمتضمنة في الخطة الخمسية القادمة .

جدول رقم (٦)
 خلاصة الخطة الخمسية لبيانات التعاون الإقليمي للتطوير
 « في مجال الطرقات »

اسم المحافظة	حجم المشروعات						
	من ٢٠-٢٠ كم		من ٢٠-٢٠ كم		من ٢٠-٢٠ كم		
	الطول بكم	عدد المشاريع	الطول بكم	عدد المشاريع	الطول بكم	عدد المشاريع	
صنفاء	١٠٥	١٠	٢١٧	١٩	٧٩١	٨٠	
تغز	٨٠	١٩	٤٧٦	١٩	٦٢٢	٢٥	
الصعيدية	٢٥	٦	٥٠	٦	٢١٧	١٢٤	
اب	١٢٤	٢	٦٢	٥	٦٨٩	١٨	
نفار	١٨	٥	١٤٢	٥	٢٠٤	٢	
حجه	٢	٥			٢٦	١٨	
صعده	٢	٥			٢١٠	٢	
البيضاء	٢٩	٥			١٩	٢٩	
المحريت		٥			٢٠٤		
حارب		٥					
المجموع	٤٢٥	٦٧	١٥٠٢	٦٧	٢٣١٤٢		
أكثر من ٢٠ كم		الطول بكم	عدد المشاريع	أكثر من ٢٠ كم		الطول بكم	عدد المشاريع
١٤٠٠	١٢٤	٢٩٢	٩	٢٣٠٢	٦١	٢٣٠٢	٥٥٢
٢١١٤	١١٥	١٠١٥	١٦				
٤٦٠	٤٤	١٤٢	٢				
٩١٢	١٢٢	١٦١	٣				
٨٩٢	٢٢	١٣٦	٩				
١٤٦	٦	١١٠	٢				
٦٣٨	٢٢	٢٠٢	٦				
٤٦٤	١٦	٢٥٥	٥				
٣٦٠	٤٦	١١٠	٢				
٢١٦	٥	٢٥٩	٢				
٧٣٧٠	٥٥٢	٢٣٠٢	٦١				

تابع جدول رقم (٦)

الجهات المساهمة					إجمالي التكاليف		التمويل		التمويل		التمويل		التمويل	
السلطة	التعاون	المواطنون	إجمالي التكاليف	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل	التمويل
٢١٨٩٦٨٧٥	٤٦٨٢٢٨١٢	٤٦٨٢٢٨١٢	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١	١١٥٧٠٧٠٥١١
٥٠٨٢١٢٥٠	٦٦٥٢٥٢٧	٦٦٥٢٥٢٧	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١	١٧٨٨٢٧٠٥١١
٧٣٢٢٧٥٠	١٦٤٢١٨٧٥	١٦٤٢١٨٧٥	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠	٤٠٩١٧٥٠٠
٨٤٢١٨٧٥	٢٥٧٣٢٨٦٢	٢٥٧٣٢٨٦٢	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠	٧٦٨٨٧٦٠٠
٢٧٠١٥٦٢٥	٢٥٥٥٦٠٢٢٧	٢٥٥٥٦٠٢٢٧	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠	٥٥٣٨٨٠٠٠
١٦٣٨٤٣٧٥	٢١٤٠١٥٦٥	٢١٤٠١٥٦٥	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠	٧٩١٨٧٥٠٠
١٤٧٠٢١٨٧٥	٢١٣٢٣٩٠٦٢	٢١٣٢٣٩٠٦٢	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥	٥٦٧٠٠٨٦٥
١٥٩١٨٧٥٠	٥٢١٢٨١٢٥	٥٢١٢٨١٢٥	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣	٤٣٣٢٣٤٣
٦٨٢٥٠٠٠	٨٧٢٨١٢٥	٨٧٢٨١٢٥	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣
٨٢٠٢٠١٢٥	٨٧٢٨١٢٥	٨٧٢٨١٢٥	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣
١٦٨٢٧٤٧٦	٢٨١٥٢١٥٢٢	٢٨١٥٢١٥٢٢	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣	٥٥٨١٣٣

جدول رقم (٧)
 خلاصة الخطة الخمسية لمبادرات التعاون الإقليمي للتطوير
 « في مجال التعليم »

اسم المحافظة	حجم المشروع بعدد الفصول						إجمالي عدد المرافق	إجمالي عدد الفصول	عدد الفصول المدرس	إجمالي عدد المدارس
	١	٢	٣	٤	٥	٦				
منها	١١	٥٩	٢٧	٢٧	٥	٩	١٣٢	١٠١١	٥	١٦٨
تعزيز	١٨٠	٦٩	٥٨	١٧	١٧	٤٩	٣٣٦	١١٩٦	٣	١٩٩
الحديثة	٤	٥٠	١١	١	١	٢٩	١٤٢	٥١٨	٢	٨٦
أب	٤٢	٨٨	٣٤	٢	٢	٥٨	٧٠	١١٤٤	٤	١٩٠
شمار	٥	٤	١١	١١	١	٨	١١٢	٤٠٦	٥	٦٧
حجه	٦٢	١٨١	٢٢	١	١	٧٠	٩٠	١٠٥٥	٥	١٧٥
معهده		٤٧	١٣				٧٥	١٢٢	٢	٢٠
البيضاء	٢		٢٢	٢	٢	٢٨	١٠	٢٤٥	٥	٥٧
الحويث	٢	٥٩	١٥			٢	٩٠	٢٢٠	٢	٥٢
ماري		١٨				٥		٨٤		١٤
الجموع	٢٠٩	٥٥٧	٧٤٢	٢١٢	٢٨	٢٥٩	١٠٥٩	٦٢٠٢	٢٤	٣٠٢٤

تابع جدول رقم (۷)

الجهة المساهمة	المواطنون	المتعاونون	الاولاد	التكاليف الاجمالية	الرقم	الرقم	الرقم
١٧,٣٧٢,٥٠٠	١٧,٣٧٢,٥٠٠	١٧,٣٧٢,٥٠٠	١٧,٣٧٢,٥٠٠	٥١,٨١٧,٥٠٠	٢١	٢١	٢١
٢١,٣٦٢,٥٠٠	٢١,٣٦٢,٥٠٠	٢١,٣٦٢,٥٠٠	٢١,٣٦٢,٥٠٠	٦٥,٧٨٧,٥٠٠	١٨	٢٨	٢٨
٩,٦٥٠,٠٠٠	٩,٦٥٠,٠٠٠	٩,٦٥٠,٠٠٠	٩,٦٥٠,٠٠٠	٢٧,١٩٥,٠٠٠	١٦	٢٢	٢٢
١٨,٦٦٢,٦٥٢	١٨,٦٦٢,٦٥٢	١٨,٦٦٢,٦٥٢	١٨,٦٦٢,٦٥٢	٥٧,٨٧٧,٥٠٧	١٦	٢٢	٢٢
٧,١٢٢,٥٠٠	٧,١٢٢,٥٠٠	٧,١٢٢,٥٠٠	٧,١٢٢,٥٠٠	٢١,٣٦٢,٥٠٠	١	٠	٠
١٨,٤٦٢,٥٠٠	١٨,٤٦٢,٥٠٠	١٨,٤٦٢,٥٠٠	١٨,٤٦٢,٥٠٠	٥٧,٨٧٧,٥٠٠	٢٨	٢٠	٢٠
٢,٣٢٧,٥٠٠	٢,٣٢٧,٥٠٠	٢,٣٢٧,٥٠٠	٢,٣٢٧,٥٠٠	٦,٨٧٨,٥٠٠	١	٢	٢
٦,٠٢١,٦٦٦	٦,٠٢١,٦٦٦	٦,٠٢١,٦٦٦	٦,٠٢١,٦٦٦	٢٥,٠٠٠	٧	٢	٢
١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	١٦,٠٠٠	٨	٢	٢
١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	١٤٧,٠٠٠	٣	٢	٢
٨١١,٨٧٧,٦١٨	٨١١,٨٧٧,٦١٨	٨١١,٨٧٧,٦١٨	٨١١,٨٧٧,٦١٨	٨١١,٨٧٧,٦١٨	٢٣٧	٢٣٧	٢٣٧

تابع جدول رقم (٨)

الجهات المساهمة				إجمالي التكاليف
الدولة	التعاون	المواطنين		
١٥٦٨٩٤٣٧	١٥٦٨٩٤٣٧	٣١٣٦٨٧٥	٦٣٧٣٧٥٠	
٣٩٦١٥٦٢	٣٩٦١٥٦٢	٧٩٩٣٣١٢٥	١٥٨٤٦٣٥٠	
٨٩٧٥٧٥٠	٨٩٧٥٧٥٠	١٧٩٥٥٠٠	٣٥٩١٠٠٠	
٩٩٦١٢٦٦	٩٩٦١٢٦٦	١٩٩٣٣١٢٥	٣٩٨٧٣٥٠	
٦١٢٥٠٠	٦١٢٥٠٠	١٣٢٥٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠	
١٦٣٠١٥٦٢	١٦٣٠١٥٦٢	٢٣٠٣١٢٥	٥٢٠٦٣٥٠	
١٧٥٥٠٠	١٧٥٥٠٠	٣٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	
٦٥٦٣٧٥٠	٦٥٦٣٧٥٠	١٣١٢٥٠٠	٢٣٢٥٠٠٠	
٥٨٦٣٧٥	٥٨٦٣٧٥	٩١٨٣٧٥٠	١٨٣٧٥٠٠	
١٧٩٣٥٠	١٧٩٣٥٠	٣٥٨٧٥٠	٧١٧٠٠٠	
١١٠٠٨٥٠٠	١١٠٠٨٥٠٠	٢٣٠٣١٢٥٠٠	٤٣٣٣٤٠٠٠	

جدول رقم (٩)
 خلاصة الخطة الخمسية لبيئات التعاون الأهلى للتطوير
 «فى مجال المياه»

اسم المحافظة	حجم المشروع				إبصار ارتوازية	إبصار عسائية	خزانات	سدود ويزك	إجمالي المشاريع	تسليط الطاقة الكهربائية	تسليط الطاقة الشمسية	على إجمالي البيئات
	أبصار ارتوازية	إبصار عسائية	خزانات	سدود ويزك								
صنعا	٨٥	١٨٢	١٩	٦٥٦	١٩٤٩	٦١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
تفر	٤٣	٢٢٢	٢٠	١٢١	٨٤٣	٥١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الحديدة	٤٠	٢٦	٣٤	١٩	٦٦	٣١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
أب	١٣	٧٦	٨٧٧	١٥٢	١٢٦	٨١	٢	٢	٢	٢	٢	٢
نمار	١١	٧٧	٦	٦٦	٣٦١	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢
حجه	٢٠	١٠٥	٧٨	٤٢	٢٤٨	٢٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
صعدة	١٢	١٦	١٤	١٧	٢٢	٦	٢	٢	٢	٢	٢	٢
البيضاء	٨	٢	٣	١	٢٦	٧	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المحويت			١١	٧٧	١١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
مارب												
الاجموع	٢٢٢	٧١١	١٠٢	١٢٠٨	١٢٧٧	٣١١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢

تابع جدول رقم (٩)

الجهات المساهمة

الدولة	التعاون	المواطنون	التكلفة الإجمالية
٥٠٩٨٩٣١ ٤٤٧٢١٨٦ ٢٣١٥٨٢٢ ٤٩٤١١٦٦ ٨٥٤١٢٥ ١٣٢٨٠٥٦ ٢٢٢٨٧٥ ١٧٥٨٧٥٠ ٢٣١٢٣٩٠٥ ١٨١٨٦٢	٥٠٩٨٩٣١ ٤٤٧٢١٨٦ ٢٣١٥٨٢٢ ٤٩٤١١٦٦ ٨٥٤١٢٥ ١٣٢٨٠٥٦ ٢٢٢٨٧٥ ١٧٥٨٧٥٠ ٢٣١٢٣٩٠٥ ١٨١٨٦٢	١٠١٩٧٨٦٢ ٨٩٤٤١٧٢ ٤٦٣١٣٤٧ ٩٨٨٢٣٢٣ ١٧٠٨٣٥٠ ٢١٥٦١١٣ ٦٤٥٧٥٠ ٢٥١٧٥٠٠ ٤٢٤٧٨١٠ ٣٦٢٣١٢٥	٢٠٣٩٥٧٢٥ ١٧٨٨٨٧٤٥ ٩٣١٣٢٩٥ ١٩٧٦٤١٦٦ ٢٤١٦٥٠٠ ٥٣١٢٣٢٧ ١٢٩١٥٠٠ ٧٠٣٥٠٠٠ ٨٤٩٥٦٢٠ ٩٣٥٨٩٥٢٨
٢٣٢٩٧٣٧٩	٢٣٢٩٧٣٧٩	٤٦٧٩٤٧٦٢	

جدول رسم (١٠) خلاصة اجمالي الخطة الخمسية للاتحاد العام وتكاليفها بالريال اليمني

النوع	١٩٧٦ - ١٩٧٧	١٩٧٨ - ١٩٧٧
وحدات حفر		٢٢١٩٢ر٠٠٠
وحدات شق		٢٥٣٧٥ر٠٠٠
قطع غيار وحدات الحفر		٧٠ر٥٥٠
قطع غيار وحدات الشق		٤٣ر٨٤٠
مربيات عمال الحفر		٢٥٢ر٠٠٠
مربيات عمال الشق		٣٧٢ر٦٠٠
البنائي والاراضي		١٠٠ر٠٠٠
دراسات وتصميمات	٢٨٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
جمعيات زراعية ومشاكل للتشجير	٣٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
دراسات وابحاث تعاونية	٦٠ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠
وسائل نقل	٢٢٠ر٠٠٠	٢٢٠ر٠٠٠
مفروشات واثاث وتجهيزات اخرى	٨٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
مطابخ		١٥٠٠ر٠٠٠
تدريب في الداخل والخارج	١٥٠ر٠٠٠	٥٦٠ر٠٠٠
الات ومستلزمات فنية اخرى	٥٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
مصرفات عامة	١٤٢٢ر١٠٠	١٩٤٩ر٢٥٠
مصرفات تمويلية	٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
الربيات وما في حكمها	١٠٥٢٨ر٢٩٤	٢٣٧٩٦ر٨٣٧
مواد بجزئية لوحداث الششق والحفر		٢٤٦ر٢٣٧
يضاف ٥٪ فارق احتياطي طوارئ	٢٤٢ر٥١٩	٩٢٧ر٢٤٥
اجمالي	٧٨١٩٢ر٩١٣	١٩٤٧٤ر٢٥٩

تابع جدول رقم (١٠)

تابع جدول رقم (١٠)

اجمالي	١٩٨١ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٧٩	١٩٧٩ - ١٩٧٨
١٠٩٦٠٠٠	٢٢١٩٢٠٠	٢٢١٩٢٠٠	٤٢٣٨٤٠٠
١٧٢١٣٧٠٠	٢٥٢٧٥٠٠	٧٠٥٥٠٠٠	٢٥٢٧٥٠٠
١٧٨٨٦٢٠٠	٦٧٠٢٢٥	٧٩٨٦٠٠	
٩٠٥٨٠٠	٤١٦٤٨٠	٢٩٢٠٤٠	١٥٢٤٤٠
٢٢١٨٧٤٠٠	١٥١٢٠٠	٨٦٩٤٠٠	٥٥٤٠٠
٥٤٤٦٦٤٠	٢٢١٤٦٠٠	١٥٧٨٥٦٠	١٢٢٢٢٨٠
١٢٢٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٢٩٠٠٠	٥٩٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠
٤٢٢٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٤٠٠٠	٧٨٠٠٠
١٤٧٩٦٠٠	٢٩٨٦٠٠	٢٥٢٠٠	٢٥٢٠٠
١٢١٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٥٠٠
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠
١٥٠٠٠			
٢٨٦٠٠٠	٨٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٠٧٨٢٧٢٩	٢٢٧٧٦٣٠	٢٤٢٥٥١٥	٢٢٢١٠٢٦٤
٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠
١٧٩٦٧٢٥٨	٥٦٩٦٢٧٢	٤٥٦١٦١١	٢٢٢٧٤١٢٩
٤٢٢٩٩٢١	١٧٧٥٦٤٣	١٢٧٤٤٣٥٠	٨٢٢٦٠٠
٥٢٠٩٤٥٦	١٢١٢٠٢٤١	١٢٦٦٥٠٩	١٠٥٢٧٧٤٢
٣١١٤٩٨٦٦٤	٢٤٢٠٢٧٦١٢	٢٨٦٩٦٦٩٠	٢٢٢١٠٧٥٩٠

وبالرغم من كل هذه الجوانب المشرقة وأنضية للعمل التعاوني في مجال الانجاز الاقتصادي والاجتماعي إلا أن التوقف عند هذه الحدود لا يجعل التجربة راقفة على قدم واحدة في هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل أن له مخاطره التي قد تهدد هذه التجربة بالانتكاس والوصول الى طريق مسدود ، ففيم يبدو بوضوح أن التعاونيين قد ركزوا (جهودهم حتى الآن في مجالات محددة أو في مجال محدد على الاصح هو مجال الخدمات الغير انتاجية بصورة مباشرة اذا ما استثنينا بعض المشاريع المركزية في الخطة الخمسية للمستقبل ، خدمات شق الطرق وبناء المدارس والمستوصفات ومشروعات المياه ،

ورغم ما تتمتع به هذه الخدمات من الاهمية الكبرى والارتباط الوثيق بجوهر العمل التعاوني وما استطاع التعاونيون أن يحققوه من نجاح ملحوظ في توفير هذه الخدمات لمناطقهم إلا أنها ليست كل شيء في العمل التعاوني الحديث ، فالعمل التعاوني بمفهومه الحديث ليس مقيدا بمجال محدد أو تقديم خدمات بعينها ولكن اهتماماته وأنشطته يجب أن تتسع وتتنوع باتساع وتنوع حاجات المجتمع نفسها ، والمجتمع القومي بشكل عام وما يرنو اليه من عمليات التغيير والنمو في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية سواء ما كان يرتبط منها بالخدمات أو الصناعات والصناعات الحرفية والزراعية واستصلاح الاراضى أو التعليم والثقافة بما في ذلك القيام بمهام واختصاصات المجانس المحلية وإدارة الحكم المحلي نفسه على أساس الفهم التعاوني والديمقراطي الشعبي المباشر (١) .

والتجربة التعاونية بما قد وصلت اليه من الاتساع ووضوح الهدف والرؤية والرعى الشعبي وتوفر رؤوس الأموال المعقولة لم يعد هناك أى مبرر للتباطؤ أو التردد في الدخول بإمكانياتها وجهودها مجال الصناعات الوصنية والمشاريع

(١) عد الى ص ٧١ من هذه الدراسة للاستيضاح .

الزراعية وتنظيم وإدارة الحكم المحلى على أساس ديمقراطى شعبى ، الى جانب اهتمامها بمجال منشآت الصحة والتعليم والمياه والمواصلات .

ذلك أن دخول التجربة التعاونية اليمينية هذه المجالات الانتاجية لهو الاساس الاستراتيجى الاول لبقاء وديمومة وتطور هذه التجربة الرائدة وازدهارها أكثر فأكثر. لأنها بذلك سوف تتحول من مجرد جهاز خدمات يقف على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية ويستقبل مضمه باستمرار بلا عائد ، سوف يتحول الى جهاز انتساجى قادر على الامساك والتحكم بجذورالقضايا الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وتوجيهها جملة وتفصيلا وفق المفهوم التعاونى الشامل ، وعلى مدى سرعة التجربة ومبادرتها الجديدة لاداء هذه المهمة تتوقف كل الضمانات الاستراتيجية لنجاح هذه التجربة وأدائها لدورها التاريخى فى التغيير والتنمية الشاملة .

ومن المهام الاقتصادية الرئيسية المكمله للمهام الانتاجية والمرتبطة بمستقبل التجربة التعاونية ضرورة مشاركة التعاونيين فى وضع خطط التنمية وتوجيهها وتنفيذها ذلك أن مثل هذا الأمر الى جانب كونه شرطاً جوهرياً ومفهوماً أساسياً من مفاهيم التعاون الحديث فإنه ضرورى جداً بالنسبة للتجربة التعاونية اليمينية فى الوقت الحاضر .

فاذا علمنا بأن التعاونيين صاروا يحصلون على ما يقرب من نصف الدخل القومى ممثلاً فى نصف زكاة الاطيان وربع دخل البلدية وجزء أساسى من المعونات الاخرى التى تقدمها الدولة أو الدول الاخرى والمؤسسات والهيئات العالمية اضافة الى ما يسهمه المواطنون من الاموال والجهود المباشرة فإنه ازاء كل ذلك لا يمكن أن نتصور وضع خطة للتنمية أو برنامج تنموى فى البلاد من أى نوع دون أن يكون للتعاونيين رأى فيه ودون أن يكون لهم مهمة واضحة فى تنفيذه (١) .

(١) عد الى ص ٧٣ من هذه الدراسة للاستنتاج .

وتوفير مثل هذا الشرط للمح للمجربة التعاونية من شأنه أن يوفر التكامل والتنسيق الضروري بين التعاونيين وبين الأجهزة والقطاعات الأخرى المشاركة في وضع وتنفيذ خطة التنمية سواء ما يتعلق منها بالقطاع العام أو المختلط أو القطاع الخاص إضافة إلى أجهزة الخدمات الانتاجية الغير مباشرة الأخرى في الدولة كالصحة والتربية والتعليم والمؤسسات الاجتماعية ، ويمنع الاختناقات والتداخل والازدواج والتكال طرف معين على الأطراف الأخرى حينما تتشعبه معه هي الاهتمامات كما هو حادث الآن ، حيث صار التعاون يقوم بمهام وأعباء في التنمية قد لا تكون بالضرورة من صلب اهتمامه ، مثل رصف شوارع المدن الرئيسية وتشجيرها وبناء المدارس والمستوصفات الخ . .

إضافة إلى أن مشاركة التعاونيين في وضع وتوجيه خطة وبرامج التنمية سيكون له أثره الفعال في حماية الاقتصاد الوطني وتدعيمه والانتاج المحلي والسوق المحلية من المنافسة الغير متكافئة مع المستوردات الأجنبية ، ويؤثر بالتالي على توجيه خطة التنمية في المسار الحقيقي لخدمة المجتمع وتقدمه وتوجيه رؤوس الأموال المحلية والاستثمارات والقروض الأجنبية إلى المجال الانتاجي بدلا من مجالات الخدمات الاستهلاكية التجارية والمضاربات العقارية الفظيعة التي تسببت في تحطيم الاقتصاد الوطني وتشويهه وتبعيته للاق العالمية ، والتدهور الكبير للانتاج المحلي والاضطراب المخيف في الاسعار والعبث والتكديس بمعيشة المواطنين . .

وسيكون التعاونيون حتما هم أكثر الأطراف جراءة وقدرة من القطاع العام والمختلط وأجهزة الدولة نفسها على حل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية واستعادة استقلال الاقتصاد الوطني وتنميته وتخليصه من التبعية والقضاء على المضاربات الغير مشروعة ، والتي أن لم يتقدم التعاونيون لمواجهة من خلال المشاركة في وضع وتوجيه وتنفيذ خطة التنمية والاقتصاد الوطني برمته فأنهم وتجربتهم

سيكونون أحد الضحايا الجديدة ولن يقووا أبداً على حماية أنفسهم وتجربتهم من السقوط بالمقارنة من خارج الحلبة^(١).

البعد السياسى لتجربة العمل التعاونى :

يقول (رونالد روبنسون) أن الريف يلعب الدور الحاسم فى سياسات التحديث فان دعم نظام الحكم كان النظام ذاته حصينا من (خطر الثورة) وأن كان الريف فى صف المعارضة كان النظام السياسى والحكومة كلاهما مهددين بالاطاحة^(٢).

وبالرغم من الموقف الليبرالى المتضمن فى هذا النص والمعادى للثورة باعتبارها خطرا على النظام ، فإذ يؤكد من زاوية أخرى الاعتراف الواضح بدور الريف وطبقة الفلاحين فى الوقت الحاضر فى التأثير الحاسم على الاوضاع والتوجهات السياسية ، وهو اعتراف قل ما تقره الفئات والطبقات البرجوازية والاقطاعية والليبرالية الاصلاحية والحق ما شهدت به الاعداء كما يقول المثل اليمنى المعروف .

فمع تقدم وسائل الاعلام والثقافة والاتصال على المستوى المحلى والدولى وزيادة روابط الريف بالمدينة وسهولتها وانتشار التعليم والكلمة المقروئة والمسموعة والمرئية وتطور علاقات الانتاج ووسائله ومفاهيمه هى كثير من الحساسات ازدادت أهمية دور الريف فى الاوضاع السياسية والاقتصادية فى البلدان النامية والمتخلفة وبدأ الثقل الهائل لعمال ريف الريف يفرض نفسه فى كثير من الاحوال ، خصوصا وأن هذا القطاع الواسع من المجتمع هو الذى تستهدفه السلطات الوطنية فى خططها وبرامجها الخاصة بالتغيير والتنمية والخدمات المختلفة الامر الذى ينعكس على تحريك هذا القطاع من حالة الجمود والسلبية الى حالة الحركة الايجابية والمشاركة الفعالة فى مسار التغييرات السياسية والاقتصادية .

(١) نص مقتبس من كتاب الجديد فى التنمية من ص ١٢٧ - ١٢٤ .

(٢) رونالد روبنسون تنمية العالم الثالث ص ٢٥ مرجع سابق .

ولقد عكست تجربة العمل التعاونى فى بلادنا التى اطلقت من الريف وثبتت جذورها فيه ظلها الواضح تجاه الاوضاع السياسية وسلطة الدولة وادارتها فى مختلف انصاف :
والتي ظلت تعاني من الضعف وسوء التنظيم وتعدد الولاءات العشائرية والقبلية والاسرية ... الخ .

فلقد عززت هذه التجربة بصورة مباشرة وغير مباشرة الشعور بأهمية الولاء العام للدولة والارتباط بها وتجاوز مشاعر العزلة الاقليمية والقبلية الى مشاعر الانتماء الوطنى والقومى الى حشد ملحوظ ، فى بعض المناطق التى تقلصت فيها سلطة الدولة وادارتها بسبب ظروف الحرب ونزعات التسلط الاقليمى والقبلى لسبب أو لآخر ، وجد العمل التعاونى مؤكدا منذ البداية أهمية ارتباطه بالاجهزة المركزية للعمل التعاونى دون قيد أو شرط فالمتعاونون لا تنتشر هيئاته ومؤسساته فى جميع المناطق بلا استثناء فحسب ولكن أجهزته المركزية المنخدية تملك القدرة الكاملة على التصرف والادارة والاشراف المباشر حيثما وجد العمل التعاونى ، غير متأثرة بأية اعتبارات جانبية تتعلق بالعلاقات المباشرة لاجهزة الدولة بالمواطنين سلبا أو ايجابا .
فالتعاضدات كمؤسسات شعبية والتي كونت أجهزتها المركزية فى مجالس التنسيق فى المحافظات والاتحاد العام فى العاصمة بطريقة ديمقراطية وشعبية أيضا تعطى ولاءها الكامل لهذه الاجهزة وبالتالي الولاء الشامل للوطن والدولة المركزية كما أن كل التقاليد الديمقراطية التى تمخضت عنها التجربة التعاونية قد عملت وما زالت تعمل على ازالة الولاءات الشخصية ذات الطابع القبلى والاقطاعى والاسرى الموروثة وابدالها بتقاليد المواطنة الحقبة لكل فرد وتعييده على ممارسة حقوقه المدنية والسياسية بعيدا عن كل المؤثرات التقليدية السالبة ، وتنمية روح النقد البناء والاحساس بالمسئولية والمشاركة فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياة المجتمع والمتعلقة بمصالحه ومستقبله .

رما من شك أنه سيتمخض عن هذه التجربة فى المستقبل عن هذا الجانب الكثير والكثير عن حقائق

شعبنا وأصالته الحضارية في حبه للحرية وقدرته على ممارسة الديمقراطية الحقّة ورفضه للظلم والتسلط والقهر وقدرته على صنع التقدم ..

خاتمة :

في خاتمة هذا البحث أود أن أؤكد بأن ما تضمنه من تحليلات وتفاصيل حول التجربة التعاونية اليبوسية هي من الأمور التي ما تزال مطروحة للنقاش والحوار ولم تصل بعد إلى حدود المسلمات الغير قابلة للمناقشة بما في ذلك التجربة نفسها والتي لم تتضح بعد كل أبعادها ومساراتها كما لم يتبلور بعد أيضاً إطارها النظري والايديولوجي التي لا بد لها منه والذي بدوره قد تتعرّض وقد تتوه بها المسالك وبدونه أيضاً لن تستطيع أن تحتل مكانها التاريخي على المدى "البيدي" كتجربة انسانية متميزة وأضافة حقيقية إلى تاريخ النضال البشري ضد عوامل القهر والظلم والتخلف لكن الأمر الذي لا شك فيه هو أن كل البدايات والمنطلقات والمفاهيم التي بدأت منها هذه التجربة وسارت في إطارها حتى الآن قادرة على أن تمكنها من استكمال شروطها التاريخية كتجربة تقدمية وثورية ، المطلوب هو المزيد من البحث والحوار العلمي حول هذه التجربة الحية والقائمة في صميم الواقع ، فهذه التجربة كما يقول الأخ المقدم إبراهيم محمد الحمدي رئيس مجلس القيادة والقائد العام للقوات المسلحة ورئيس الاتحاد العام لهيئات التعاون الاهلي للتطوير (هذه التجربة تدعونا قبالاً ومتحفين وطنيين وعلماء مستنيرين الى أن نكون في مسنواها فنكرس من أجل مسيرتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صرامها لمعيشتها واغنائها بالفكر) (١) .

حمود العودي

قسم الفلسفة والاجتماع

جامعة صنعاء

صنعاء ١٩٧٧/٥/١١

(١) البيان التاريخي الذي القى في مساء العيد الرابع عشر لثورة

السادس والعشرين من سبتمبر

أهم المراجع التي يمكن للقارئ العودة إليها بالنسبة لهذه الدراسة وبالنسبة لهذا المجال من التخصص بصفة عامة

- ١ - محمد الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٧٣ م .
- ٢ - رونالد روبنسون . تنمية العالم الثالث ترجمة عبد الحميد الحسن منشورات وزارة الثقافة - د ١٩٧٣ .
- ٣ - عدد من العلماء السوفييت : التركيب الطبقي للبلدان النامية ترجمة د/ داود حيدر ومصطفى الديباس منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢ .
- ٤ - د/ سيد عويس : حديث عن الثقافة مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٠ .
- ٥ - د/ أحمد أبو زيد وآخرون : دراسات في الفلكلور دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٧٢ .
- ٦ - د/ ح ٠ م ٠ البريتيني : التخلف والتنمية في العالم الثالث نقله الى العربية زهير الحكيم دار الحقيقة للطباعة والنشر بيروت ١٩٦٩ .
- ٧ - د/ محمود عوده : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي دار المعارف القاهرة ١٩٧١ .
- ٨ - الفيتولي : البلدان النامية وسياسة الغرب الاقتصادية دار التقدم موسكو ١٩٧١ .

- ٩ - عدد من الباحثين السوفيت :
الاقتصاد السياسى للاشتراكية دار التقدم موسكو .
- ١٠ - محمد أنعم غالب :
نظام الحكم والتخلف الاقتصادى والاجتماعى فى
اليمن .
- ١١ - حمود العودى :
المنظور العلمى للثقافة دراسة خاصة عن المجتمع اليمنى
مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٧٣ .
- ١٢ - انطولى اغارثيف :
على بن زايد دار العلم للنشر قسم الادب الشرقى موسكو
١٩٦٨ .
- ١٣ - وثائق ومطبوعات :
لفرق الشيعة والاسماعيلية والقرامطة فى اليمن والعالم
الاسلامى مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ودار الكتب .
- ١٤ - وثائق ومطبوعات :
عن الاعراف والعادات القبلية فى اليمن مكتوبة وغير
مكتوبة .
- ١٥ - د/ زكى نجيب محمود :
تجديد الفكر العربى دار الشروق بيروت ١٩٧١ .
- ١٦ - فرانك اندر :
علم اجتماع التنمية . ترجمة الدكتور السيد محمد
الحسينى .
- ١٧ - روجيه جارودى :
النظرية المادية فى المعرفة ، تعريب ابراهيم قريط دار
دمشق للطباعة والنشر .
- ١٨ - هيربرت ماركوس :
عن هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة الدكتور
فؤاد زكريا ، الهيئة المصرية للطباعة والنشر دار الكتاب
العربى ١٩٧١ .

- ١٩- د/ أحمد الخشاب :
دراسات انثروبولوجية ، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .
- ٢٠- يوتومورو :
الصفوة والمجتمع ترجمة وتقديم الدكتور، حمد الحواري
وآخرون دار الكتب الجامعية القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢١- يبير جاله :
نهب العالم الثالث ترجمة يوسف شقراء وأديب اللجمي
الطبعة الثانية منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧١ .
- ٢٢- ريتيه ديمون ، ومارسيل مزوايه :
مشاكل التنمية مكتبة العالم الثالث دار الحقيقة بيروت
١٩٧٠ . نقله الى العربية رشيد حسن وحسن قبيل
الطبعة الاولى .
- ٢٣- بوك باروك :
مازق العالم الثالث ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة
بيروت ١٩٧٣ « لم يرد أسم المترجم » .
- ٢٤- رودولف وستافنها :
عن الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية ، مكتبة
العالم الثالث ، دار الحقيقة بيروت ، نقله الى العربية
ناجي أبو خليل الطبعة الاولى ١٩٧٢ .
- ٢٥- مكسيم رونسن :
الماركسية والعالم الاسلامي ، دار الحقيقة بيروت ترجمة
كميل داغر يناير كانون ثاني ١٩٧٤ .
- ٢٦- بول ياران :
الاقتصاد السياسي للتنمية ، المكتبة الاشتراكية ، دار
الحقيقة بيروت ترجمة أحمد فؤاد بليغ مراجعة الدكتور
حامد ربيع ، الطبعة الثانية ايلول سبتمبر ١٩٧١ .
- ٢٧- س . ي . بويوف :
نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر ، ترجمة نزار
عيون السود دار دمشق للطباعة والنشر « لم يرد تاريخ
النشر » .

- ٢٨- أيف بينوت :
ما هي التنمية ، مكتبة العالم الثالث ، دار الحقيقة
بيروت ترجمة سعيد أبو الحسن ١٩٧٢ .
- ٢٩- س . اى . تولبانوف :
الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، ترجمة الدكتور
مطايونس حبيب دار التقدم العربى مكتبة الزهراء
الحديثة دمشق ١٩٧٤ .
- ٣٠- ميلفيل . ج هرسكوفت :
أسس الانثروبولوجيا الثقافية تعريب د/ رياض النفاخ
منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٣ .
- ٣١- د/ أحمد شلبي :
مقارنة الاديان الاسلام والمسيحية واليهودية والبوذية
من أربعة أجزاء ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة
الرابعة ١٩٧٣ .
- ٣٢- صلاح مصطفى الفوال :
البداءة العربية والتنمية ، مكتبة القاهرة الحديثة ،
الطبعة الاولى ١٩٦٧ .
- ٣٣- فتحي عبد الفتاح :
القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة دار الثقافة
الجديدة ١٩٧٥ .
- ٣٤- موريس دوفرجه :
مدخل الى علم السياسة ترجمة الدكتور جمال الاتاسى
والدكتور سامى الدروبي دار دمشق للطباعة والنشر
١٩٦٥ .
- ٣٥- د/ عبد الحميد لطفي :
الانثروبولوجيا الاجتماعية دار المعارف بمصر ١٩٦٨ .
- ٣٦- محمد رضا المظفر :
عقائد الامامية الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٧٣ .

فهرس

القسم لاول

الفصل الاول

- ٧ مفهوم التنمية وابعادها ●
- ٧ مدخل ●
- ٩ عن التنمية أولا ●
- ١٢ البعد الاجتماعى للتنمية ●

الفصل الثانى

- ٢٠ أسس ومنطلقا التنمية فى الجمهورية العربيه
اليمنية ●
- ٢١ ميزات وخصوصيات اوضاع اليمس
الاقتصادية والاجتماعية ●
- ٢١ (أ) مجتمع زراعى متخلف فى الريف
- ٢٤ (ب) كمبرادورية تابعة للخارج فى المدن
- ٢٦ (ح) سوء تنظيم واستغلال الموارد القومية
- ٢٩ (د) علاقات انتاجية متخلفة ومنحرفة
- (هـ) هجرة غير منظمة ومضرة بالمجتمع
- ٣١ واقتصاده القومى
- ٣٧ (و) بعد اجتماعى غير مدروس
- ٣٨ أسس ومنطلقات العمل التنموى
- ١ - احترام الملكية العامة وتمكينها من قيساة
- ٤١ الاقتصاد الوطنى
- ٤٢ ٢ - تشغيل وتنظيم الموارد القومية ولاعتماد عليها

- ٣ - التركيز على الزراعة والصناعة الوطنية ٤٣
 ٤ - انتهاء سيطرة السوق الرأسمالية التجارية
 ٤٦ الدولية والاستيراد غير المنتج
 ٥ - تعميم التعليم الفني وتنمية الثروة البشرية ٥١
 ٦ - ضرورة تنمية وعي جماهير الشعب وضمان
 ٥٣ مشاركتها في برامج التنمية

القسم الثاني

- ٥٩ التعاون كشكل من اشكال التنمية الحديثة
 ٥٩ - المفاهيم والاشكال التاريخية للعمل التعاوني
 ٦٠ ● التعاون في حياة المجتمعات البدائية الحديثة
 ٦٣ ● الاشكال القديمة والاكثر تقليدية لمعنى التعاون
 ● الاشكال الوسيطة والمتقدمة للتعاون والتي
 ٦٥ أصبحت تقليدية
 ٧٠ ● المفاهيم الاكثر جدة ومعاصره لمعنى التعاون

الفصل الرابع

- ٧٧ التعاونيات اليمينية كنموذج ناجح للتنمية الحديثة
 ٧٧ ● الهيكل العام لاجهزة العمل التعاوني
 ١ - الجمعيات العمومية والهيئات الادارية
 ٧٧ للمناطق
 ٢ - لجان القرى للتعاون والتنمية
 ٨٢ ٣ - مجالس تنسيق المحافظات
 ٨٣ ٤ - الاتحاد العام لهيئات التعاون
 ٨٦ ٥ - المؤتمرات العامة

الفصل الخامس

- ٨٨ مفاهيم ومنطلق العمل التعاونى فى اليمن
 - التاوينات اليمنية تطبيق حقيقى لمنهج التنمية
 ٨٩ والتحديث المعاصر
- (١) دور القرار السياسى واهميته فى ابصاح
 ٩٠ حركة التعاون اليمنية
 (ب) عدم التقيد بالتخطيط المعقد والدراسات
 ٩٣ النظرية المسرفة
 (ج) توافر المضمون الشعبى والمشاركة الايجابية
 ٩٦ من المجتمع
 (د) الانطلاق من صميم الواقع اليمنى
 ٩٩ وخصوصياته
- أهمية أن تستوفى الحركة التعاونية اليمنية
 ١٠٠ شروط تكوينها وتغضى مجالات اختصاصها
- (١) أهمية مشاركة التعاونيين فى وضع خطة
 ١٠١ التنمية وتوجيهها
 ١٠٢ (ب) المجالات التى يجب أن يغطيها العمل التعاونى
 ١٠٤ (ج) أهمية توفير بعد نظرى وفكرى واضح
- العوائق الخطيرة والمشاكل المقيدة للعمل
 ١٠٦ التعاونى
- ١٠٦ - أهم العوائق الخطرة
 ١١٠ - المشاكل المفيدة للتجربة التعاونية
 ١١٢ - خلاصة عامة

القسم الثالث

الفصل السادس

- ١١٤ الأبعاد الاجتماعية لتجربة العمل التعاوني
- ١ - الموقف الايجابي الفعال للمجتمع تجاه العمل التعاوني ١١٥
- ٢ - التعاون نقل اهتمامات الجماهير من الجوانب السلبية الى الجوانب الايجابية ١١٨
- ٣ - تحريك الجوانب الايجابية في بناء المجتمع الحضاري والحد من الجوانب السلبية ١٢٢
- ٤ - توطيد مفاهيم التنمية الحديثة وتكثيفاتها العلمية والفنية في صميم الواقع الاجتماعي ١٢٩

الفصل السابع

- ١٣٤ الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعمل التعاوني
- البعد السياسي لتجربة العمل التعاوني ١٤٣
- خاتمة ١٤٥
- المراجع والملاحق

كلمة هامة للغد

ان مجاة الغد ان يسرها ان تقدم للعالم والعلماء والبحاث
اليمنى والعربى هذه الدراسة عن « التنمية وتجربة العمل
التعاونى فى اليمن » ضمن مسلسلها « كتاب الغد » والذي
تطمح من خلاله ان تؤيم مستقبلا وبصفة مستمرة كل ما هو
جاذب وجديد فى مجال الدراسات والبحوث العلمية
والاكاديمية عن قضايا وهموم المجتمع اليمنى خاصة والمجتمع
العربى ومجتمعات العالم الثالث بصفة عامة فى نضالها
من أجل التنمية والتحرر الاقتصادى والاجتماعى والقضاء
على كل أشكال التخلف ...

فان المجلة لا تؤكد بذلك التزامها التام بقضايا تجربة
العمل التعاونى فحسب كواحدة من أبرز قضايا التنمية
والتحرر الاقتصادى والاجتماعى فى بلادنا ، بقدر ما تؤكد
ايضا التزامها وإيمانها الغير محدود بقضايا الثورة اليمنية
بعمامة ، ، وهموم وتطلعات جماهير شعبنا ولضلالاته
وتضحياته فى الماضى والحاضر والمستقبل من أجل تحقيق
يمن تقدمى وتعاونى موحد .

والغد ان تؤكد كل ذلك لتؤكد من باب أولى على حقيقة
كونها مجلة فكرية واكاديمية علمية بحتة ، وتستمد حريتها
واستقلالها من حرية البحث العلمى واستقلال الحقيقة العلمية
، ولا وأخيرا .

وهى بذلك تفتح صدرها بغير تحفظ وبغير تحديد لكل
عمل او مساهمة جادة ومسئولة سواء من خلال صفحات
اعدادها او مسلسلات أبحاثها ودراساتها المتكاملة .

ويسر اسرة المجلة ان تعلن عن بعض الدراسات
والابحاث التى هى تحت الطبع وفى طريقها الى الظهور ضمن
مسلسل « كتاب الغد » بعد هذه الدراسة وما قبلها وهى :

١ - رواية يمنية للاح محمد حنيبر ، والتي تصدر في حوالى ٤٠٠ صفحة من الحجم المتوسط ، وتعتبر بحق أول عمل روائى يمنى أدبى ووطنى متكامل وهى « تحت الطبع » .

٢ - دراسة « منجزات وطموحات تجربة العمل التعاونى فى اليمن » وذلك فى شكل دراسة اقتصادية وتخطيطية وإحصائية بحثية وشاملة لأول مرة ، تصدر بالتعاون مع الإدارات المختصة فى الاتحاد العام .

٣ - دراسة علمية فى الاستراتيجية بعنوان « البحر الاحمر وسيادة اليمن على باب الهند للآخ محمد محمد الفضلى ، يقدم فيها لأول مرة دراسة تاريخية وسياسية وجغرافية واستراتيجية دقيقة حول هذه المنطقة اليمنية وأهميتها الدولية والصراع القائم حولها فى الوقت الحاضر » ماثلة للطبع .

والغد ترحب بنشر أى مساهمة علمية جادة وجديدة فى هذا الإطار ومن أجل خدمة قضايا التحرر والتقدم والتنمية فى بلادنا .

(الغد)

● يجب أن نعرف أن الثورة لم تصل الى غالبية شعبنا وهم الفلاحون والعمال في القرى النائية والذين يشكلون أربعة أخماس السكان وهم أثمن وأغلى ما في وجودنا .

● يجب أن نركز الاهتمام على الريف ونوزع بالعدل مشاريع الخدمات على كل المناطق الريفية وأن نجعل من هيئات التعاون الاهلى للتطوير التي قامت بمبادرات ذاتية من قبل الفلاحين والعمال في الارياف بصفة خاصة مدخلا لوصول الثورة اليهم . عدلا وتعلما وصحة ومواصلات ومشاريع مياه وتنمية زراعية .

● لقد اكتسب شعبنا هذه التجربة وخاضها كوسيلة لتطويره والقضاء على تخلفه ، فعلينا أن نتعلم من شعبنا الحرص عليها ، وعلينا أن نضعها في المكان الثاني في ترتيب مكاسبنا الوطنية بعد النظام الجمهوري .

● هذه التجربة تدعونا قيادة ومثقفين وطنيين وعلماء مستنيرين الى أن نكون في مستواها فنكرس من مساهمتها جهودنا وطاقاتنا وننزل من صوامعنا واغنائها بالفكر ...

ابراهيم الحمم

٦٠٠ فلس يمني
او ما يعادلها

